



الرئيس: السيد كوتيسا (أوغندا)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٠٥ .

البند ١٠٨ من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/69/1)

وها نحن اليوم نشاهد عن كثب ثمارها الرائعة مجسدةً في هذا المحفل المتطور الذي سنعمل في رحابه معاً على الارتقاء بأوضاع العالم.

وقد كنا نريد تنظيم حفل افتتاح كبير. ولكن بدافع الاقتصاد في النفقات ونظراً لضيق الوقت، قررنا إقامة حفل افتتاح كبير افتراضي. باسم جميع الشعوب والأمم، أعلن الآن رسمياً، بكل فخر واعتزاز افتتاح قاعة الجمعية العامة للعمل. وقد وفرت الدول الأعضاء الكثير من الأموال من خلال حفل الافتتاح الافتراضي هذا. وإنني أتقدم إليها بالشكر الجزيل على تفهمها.

في مثل هذا الوقت من كل سنة، تعمّ بشائر الأمل أرجاء هذه القاعة، أملٌ مجسّدٌ في ميثاق الأمم المتحدة، وأملٌ يحدو زعماء العالم وهم يدلون بكلماتهم من علياء هذه المنصة، وأملٌ يخامر شعوب العالم كافةً حين تصل إلى مسامعها تلك الوعود. غير أن سماء الأمل مكفهرةً هذه السنة، وقلوبنا يعتصرها الأسى من جراء الأعمال الشنعاء وإزهاق أرواح الأبرياء. فقد عادت

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثانية، المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، تستمع الجمعية إلى عرض يقدمه الأمين العام لتقريره السنوي عن أعمال المنظمة في إطار البند ١٠٨ من جدول الأعمال. وأعطي الكلمة للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): يشرفني للغاية أن أرحّب بالجميع في قاعة الجمعية العامة بعد تجديدها. فأصداً عبارة "نحن شعوب الأمم المتحدة" ما زالت تتردد في جنبات هذه القاعة المهيبة. ولقد تم ترميمها وتجديدها وإعادة تصميمها لكي تواكب متطلبات القرن الحادي والعشرين. وأود أن أشكركم جميعاً على إسهامكم في تحقيق هذا الإنجاز. ذلك أن المخطط العام لتجديد مباني المقر لم يكن مشروعاً سهلاً. لكن الدول الأعضاء احتضنت هذه الرؤية، واستثمرت فيها،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org/>).



راح ضحية الصراع على السلطة السياسية آلاف المواطنين، وأصبح ملايين آخرون عرضة لخطر المجاعة. وباتت جمهورية أفريقيا الوسطى ممزقة مكلومة. أما مالي وبلدان الساحل فما زالت تعاني ويلات التمرد والإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة. وفي الصومال، انضوى عدد من الدول الأفريقية إلى تحالف يهدف إلى مواجهة جماعة الشباب الإرهابية. وفي نيجيريا، استعرت الهجمات الدموية التي تشنها حركة بوكو حرام، وكان لها عواقب مروعة على النساء والفتيات.

(تكلم بالإنكليزية)

وفي العراق وسوريا، لا يمر يوم دون أن نشاهد مستويات جديدة من الوجود في المهجعة، مع ما يصاحبها من آثار مدمرة امتدت تداعياتها إلى بلدان المنطقة. وسيراً على هدي أقوال الزعماء المسلمين عبر العالم، فإن الإسلام برأء من أفعال التنظيمات الإرهابية التي تعيث فساداً في المنطقة. فهذه الجماعات المتطرفة تشكل تهديداً واضحاً للسلام والأمن الدوليين يقتضي رداً دولياً متعدد الأوجه. ولا مناص لنا من اتخاذ إجراءات حاسمة لوقف الجرائم الشنيعة ومن الدخول في مناقشة صريحة نقف فيها على الأسباب الكامنة وراء نشوء هذا التهديد أصلاً. لقد اضطرت شعوب المنطقة إلى تكبد الويلات نتيجة فساد الحكم وضعف القرارات التي فشلت في كفالة احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان الأساسية.

ولقد صار ضعف الدول والمؤسسات بادياً للعيان على نحو غير مسبوق في جميع أنحاء العالم. وإذا كان بعضها نخره الفساد، فإن غيرها اعتمد سياسات إقصائية أثارت حنق الضحايا وألقت بهم في أتون اليأس والعنف. فلا بد أن تفي الدول بمسؤوليتها عن الحكم، وأن تحكم بما فيه مصلحة شعوبها كافة.

أشباح الحرب الباردة لتقضى مضاجعنا من جديد. وشاهدنا الربيع العربي يذوي جلّه، وينقلب شتاءً دامياً.

لقد تكاثرت أعداد اللاجئين والنازحين وطالبي اللجوء بشكل غير مسبوق منذ أن حطّت الحرب العالمية الثانية أوزارها ولم يسبق للأمم المتحدة قط أن تلقت طلبات لتزويد هذه الأعداد الهائلة من الناس بالمساعدات الغذائية العاجلة وغيرها من الإمدادات اللازمة لإنقاذ الحياة. ولقد بات العمل الدبلوماسي في موقف دفاعي، بعد أن قوّضت جهوده جهات تعتنق العنف عقيدةً. وأضحى التنوّع عرضة لهجمات المتطرفين الذين يصرون على ألاّ سبيل سوى سبيلهم. وأصبح نزع السلاح حلمًا بعيد المنال، بعد أن قضى عليه أثرياء استمرار الحروب.

ومع تراكم الأزمات وانتشار الأوبئة، قد يبدو للنظر أن أركان العالم آخذة في الانهيار. لكن برهان الخصال القيادية يتجسد في زرع بذور الأمل وتعهدها بالعناية والرعاية لتتحول إلى دوحة باسقة. ذلك هو واجبنا، وهو فحوى ندائي إليكم اليوم. لقد تعرضت المبادئ المحسدة في ميثاق الأمم المتحدة لاعتداءات رهيبة هذه السنة. فمن إلقاء البراميل المتفجرة إلى قطع الرؤوس، ومن تجويع المدنيين إلى شن الهجمات على المستشفيات ومراكز الإيواء التابعة للأمم المتحدة وقوافلها للمساعدة الإنسانية، تلك كلها شواهد على ما تتعرض له حقوق الإنسان وسيادة القانون من اعتداءات.

(تكلم بالفرنسية)

وفي أعقاب المأساة التي عاشتها غزة في الآونة الأخيرة، يبدو أن التنافر بين الفلسطينيين والإسرائيليين أضحى أشدّ من ذي قبل. وما لم نبادر إلى إنقاذ الحل القائم على وجود دولتين، فسنجد أنفسنا في حالة من التناحر الدائم. أما الحالة في أوكرانيا والمنطقة حولها فتظل متقلبة. وفي جنوب السودان،

وبغية التصدي بصورة أفضل للتحديات المحدقة بنا، طَلَبْتُ إجراء استعراض لعمليات الأمم المتحدة للسلام، وسوف أقوم بتعيين فريق استعراضي رفيع المستوى في غضون الأسابيع المقبلة. وإن وحدة مجلس الأمن تتسم بأهمية قصوى. فما توحدت كلمة المجلس إلا ورأينا نتائج تتحقق على أرض الواقع، من قبيل القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السورية، والاتفاق على إيقاف عملية لحفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتقديم الدعم في حينه لإطار السلام في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا. وعلى النقيض من ذلك، أسفر استمرار الانقسام إزاء سوريا عن معاناة إنسانية شديدة وعن فقدان مصداقية المجلس ومؤسسته. ولا بد أيضاً من أن تتحمل الجمعية العامة مسؤولياتها وأن تضطلع بدورها المشروع.

(تكلم بالفرنسية)

يجب ألا نَدَع دخان الحرائق المستعرة اليوم يحجب عنا التحديات والفرص الأطول أجلاً. فالأمل موجود، ولو استعصت رؤيته في الأفق. ذلك أن خطة التنمية أحرزت تقدماً رائعاً في العيادات وقاعات الدرس وغيرها من الأماكن بعيداً عن الأضواء. وجرى تخفيض معدلات الفقر ووفيات الأطفال والوفيات النفاسية إلى النصف على المستوى العالمي. وصحيح أنه ما زال يتعين بذل مزيد من الجهد، لكن هذه المكاسب وغيرها من الإنجازات تُظهر فعالية الأهداف الإنمائية للألفية وما بوسعنا تحقيقه عندما نعمل معاً.

واليوم، نعتقد مناقشة عالمية ستكون مصدر إلهام لنا، وذلك بشأن خطة ترسم معالم الطريق على مدى فترة الخمس عشرة سنة المقبلة. وفي وقت مبكر من هذا الشهر، انضمت الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى الركب باعتماد مسار ساموا، الذي يتضمن خطة واسعة النطاق ترمي إلى التصدي لأوجه الضعف التي تتفرد بها هذه الدول. ولقد استمعنا قبل يومين في هذه القاعة إلى نداءات الشعوب الأصلية في أنحاء

وحتى في غياب الحروب العلنية، ما برح العنف يكدر صفو حياة الناس. فالمرأة ما زالت تقع ضحية للرجل في جميع أنحاء العالم، من ساحات القتال إلى الشوارع، ومن الأماكن العامة إلى مكائنها الخاص في دارها أيضاً. يواجه المهاجرون أيضاً مخاطر متزايدة أثناء ترحالهم، ولا يجدون عند وصولهم إلى وجهتهم سوى أبواب موصودة. وتتصاعد سياسات الفرقة في العديد من البلدان التي تعتبر نموذجاً للادماج. وإذا كان الناس يجيدون اتهام الآخرين بالتحيز، فإنهم أقل مهارة عندما يتعلق الأمر بهم. كما أن الوسائل التي تجمع بين الناس، مثل أدوات الاتصال المباشر والتجارة الحرة وسهولة السفر، باتت تستغلها أيضاً بعض القوى لزرع الفرقة بين الناس. ها قد أضاعت الإشارة التي تحت العالم على "ربط حزام السلامة"، ودخلنا منطقة اضطرابات بات معها النظام المتعدد الأطراف والمؤسسات الوطنية وحياة البشر على المحك.

بيد أن منظومة حقوق الإنسان توفر مقياساً واحداً لاختبار مدى تجاوزنا، وهو مبادرة "حقوق الإنسان أولاً"، التي ترمي إلى جعل حقوق الإنسان محور تفكيرنا وجهودنا في الميدان. ومن بواكير هذا النهج الجديد توفير الحماية لزهراء ١٠٠ ٠٠٠ شخص في قواعد الأمم المتحدة في جنوب السودان بأسره. وعلى المنوال نفسه، من اللازم توعية المجتمع الدولي بأهمية حقوق الإنسان باعتبارها آلية للإنذار المبكر. وفي هذا المضمار، أحث الدول الأعضاء على الوفاء بمسؤولياتها تجاه شعوبها. ومن اللازم أيضاً أن تقبل الدول مناقشة مواطنيها ضعفاً برحابة صدر. وعلينا أن نتذكر في هذا الصدد أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لم يقر مجموعة من الحريات فحسب، بل إنه يحذر أيضاً من أن الشعوب لن تقف مكتوفة الأيدي إن لم تنعم بالحماية. فعلينا أن نبذل جهداً أكبر بكثير مما بذلناه في السابق لتحديد المشاكل قبل وقوعها والتوصل إلى حلول سياسية توافقية مبكرة.

إن الإجراءات المتعلقة بالمناخ جزء لا يتجزأ من آمالنا. قبل ثلاثة أيام، شاركت مئات الآلاف من الأشخاص مسيرة نحو مستقبل أكثر اخضراراً ونظافة، وذلك في شوارع نيويورك، المدينة التي تستضيفنا. وقد وجهوا رسالة قوية إلى القادة تنم عن نفاذ صبرهم، ولكن أيضاً بشأن الفرص المتاحة. لقد شكل مؤتمر القمة المعني بالمناخ بالأمس، حدثاً بارزاً، حيث شهدنا تجمعا كبيرا للبلدان والعواصم وكبار الموظفين التنفيذيين والمواطنين. لقد اتخذ أصحاب المصلحة المتعددين، إجراءات غير مسبقة للحد من الانبعاثات، وبناء القدرة على التكيف، وتمويل اقتصاداتنا ومجتمعاتنا. ويجب أن نحول هذا الزخم إلى اتفاق مناخي عالمي معبر في ليما، في كانون الأول/ديسمبر، وفي باريس العام المقبل. كما ذكرت إحدى اللافتات التي رُفعت في المسيرة ”من واجبنا أن نفعل ما يجب القيام به“.

إن التمويل أمر حيوي لمصادقية الجهود المبذولة في مجال المناخ والجهود الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥. لقد حان الوقت الآن للتوفيق بين الثروة العالمية والاحتياجات العالمية على نحو أكثر ملاءمة. ويجب استغلال جميع الموارد سواء أكانت عامة أم خاصة، وطنية أم دولية. إن التخفيض الشديد في الميزانيات يلحق ضرراً كاسحاً بالناس. وعندما تخصص الموارد للأسلحة المتطورة جدا بدلا من زيادة القدرات البشرية، فإننا نصبح جميعا أقل أمنا. إن القيادة تتعلق أيضا بتوضيح أولوياتنا، وسلامة سياساتنا، وتسخير استثماراتنا لتعود بالفائدة على الناس. ستكون الأشهر الـ ١٥ القادمة فترة حاسمة من أجل تحقيق الرخاء والاستقرار على الصعيد العالمي. وإنني أهاب بكم الإبقاء على طموحاتكم عالية.

إن تفشي فيروس الإيبولا في منطقة غرب أفريقيا يشكل أزمة لم يسبق لها مثيل. ولذلك السبب، أنشأت حملة صحية لم يسبق لها مثيل، ألا وهي بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل

العالم من أجل وضع حد للتهميش (انظر A/69/PV.4). وفي اليوم ذاته، أعاد قادة العالم تأكيد أهمية مواصلة تنفيذ التوافق غير المسبوق المنبثق من مؤتمر القاهرة المعني بالسكان والتنمية. إن الحوار بشأن المستقبل الذي نصبو إليه، يشكل إحدى أكثر المبادرات شمولية في تاريخ الأمم المتحدة. لقد صوت أكثر من خمسة ملايين شخص في الدراسة الاستقصائية المسماة ”عالمي“، وآمل أن يدلي الملايين برأيهم على الشبكة العالمية. إن ما يبرز من حوارنا هو مشروع مميز، وجدول أعمال عالمي ينطبق على جميع البلدان، ودليل على العزم على القضاء على الفقر المدقع والجوع، وليس الحد منهما فقط، ومن أجل تمكين جميع البلدان وجميع المجتمعات المحلية من البدء بالسير على الطريق المفضي إلى تنمية مستدامة حقيقية.

إن الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بأهداف التنمية المستدامة، قد عرض علينا للتو مجموعة مقترحة من أهداف التنمية المستدامة ستمكننا من استكمال الأعمال غير المنجزة من الأهداف الإنمائية للألفية، والتغلب على انعدام المساواة، وحماية الكوكب، وبناء المستقبل الذي نصبو إليه. وسأقدم في نهاية العام، بناء على طلب الدول الأعضاء، تقريرا توليفيا سوف يمهّد الطريق، بينما تبدأ الدول الأعضاء مفاوضاتها.

(تكلم بالإنكليزية)

إن التحول هو هدفنا. ولا يسعى التفكير بنقطة انطلاق أفضل من فتح الأبواب وإزالة الحواجز أمام النساء والفتيات. ما برحت القوالب النمطية مترسخة. انظروا إلى أية أزمة، من الفقر إلى الكوارث، ومن الأمراض إلى الأمية، سوف ترون النساء والفتيات أشد الفئات معاناة. لن نستطيع الاستفادة بنسبة ١٠٠ في المائة من إمكانات العالم، باستبعاد ٥٠ في المائة من سكان العالم.

لقد مر علينا قرن من الزمن منذ الحرب العالمية الأولى، ولدينا ٧٠ عاماً من الخبرة مع الأمم المتحدة. ومع ذلك، فالعالم ليس سلمياً كما يمكن له وينبغي له. ونحن نواجه اليوم أزمات عديدة سببها الإنسان أكثر من كونها ناجمة عن الكوارث الطبيعية. قد لا نتحكم في أمننا الطبيعية، ولكن من غيرنا يتحمل المسؤولية عن ضمان إحلال السلام وإقامة العدالة في عالمنا؟ إن الحرب والفقر والجهل أزمات يتسبب بها الناس ويمكن أن ينهيها الناس. وأعتقد أنه لا يمكننا أن نشعر بالارتياح إزاء العالم الذي ستركه جيلنا لأطفالنا. غير أنه لا يزال لدي بصيص أمل، أستمدّه من ميثاق الأمم المتحدة، المرشد الدائم لنا في أوقات التحديات والتغيرات الكبيرة. ويلهمني على الدوام الموظفون، وحفظة السلام، والعاملون في المجال الإنساني، والمدافعون عن حقوق الإنسان، والجهات الأخرى التي بعثت الحياة في وثيقتنا، أي هذا الميثاق،

كما فعلنا تماماً بتجديدها هذه القاعة العظيمة لتلائم عصرًا جديدًا، أطلع إلى أن يعيد رؤساء الدول والحكومات بناء القيادة واستعادة وحدة الهدف. عندها يمكننا التصدي لأي تحد، وسنقوم بذلك بوصفنا الأمم المتحدة. وأشكرهم على قيادتهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

البند ٨ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي رئيساً للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين.

إن من دواعي شعوري بالاعتزاز والتواضع معاً، هذه الثقة التي منحتني إياها وبلدي، أوغندا، الدول الأعضاء بانتخابي كي أتولى رئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين.

لفيروس إيبولا، لحشد جميع الموارد اللازمة لتعزيز العمل الذي تقوم به البلدان والمجتمعات المحلية المتضررة. إن البعثة تجمع ما بين خبرة منظمة الصحة العالمية، والقدرات اللوجستية للأمم المتحدة. وقد وصل أفراد البعثة قبل يومين إلى غانا لإنشاء مقر البعثة.

إن المجتمع الدولي يحشد طاقاته لمساعدة العاملين المحليين في مجال الصحة. إننا بحاجة الآن إلى هبة مضاعفة عشرين مرة في مجال الرعاية، والتعقب، والنقل، والمعدات. إن الأمن الغذائي هو مصدر قلق متزايد، في ظل ارتفاع أسعار المواد الغذائية وخطر انهيار الأنظمة الغذائية. ويجب علينا أيضاً أن نكافح فيروس الخوف والمعلومات المضللة. إن الحظر المفروض على السفر والتنقل لن يمنع فيروس الإيبولا من الانتقال إلى الخارج، بل سيمنع الطاقم الطبي والإمدادات الطبية من الدخول. يتعين علينا عزل السكان المتضررين من الإيبولا، وليس الدول التي تكافح من أجل التصدي له. ويمكننا من خلال القيادة والتضامن، مساعدة شعوب سيراليون وغينيا وليبيريا على وقف تفشي المرض واستعادة المسار المؤدي إلى تحقيق مستقبل أفضل.

لقد خلد العالم في الآونة الأخيرة الذكرى المئوية لاندلاع الحرب العالمية الأولى. إن تلك الحرب، شأنها شأن العديد من الصراعات لم تنشأ من مخطط كبير بل من سوء معالجة مشاكل صغيرة. وجاء تأسيس الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة تصميم عالمي. ولم يكن المخططون لحقبة ما بعد الحرب مدفوعين فقط بفكرة "لن يحدث ذلك مجدداً"، ولكن برؤية تتعلق بما يمكن أن يكون عليه العالم إذا ما "توحدت قوتنا" إننا نواجه اليوم العديد من التحديات المتزايدة. والشعوب تستصرخ لحمايتها من الجشع والظلم. ويجب أن تلي الأمم المتحدة هذا النداء.

زيادة تعزيز هذا التعاون بين الدول الأعضاء والتشجيع على السلام والتسامح والوفاء.

ونجتمع هنا اليوم في وقت أتاحت لنا فيه فرصة تاريخية لم يسبق لها مثيل لتحسين سبل المعيشة لجميع الأشخاص ولوضع العالم على الطريق المؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة. ويجب تحقيق تلك التنمية في جميع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لعالمنا. وأذكر هنا بالقول الحكيم للمهاثما غاندي الذي أهاب بنا جميعا لأن نكون نحن التغيير الذي نشده في العالم. ويقتضي تحقيق ذلك الهدف أن نعمل معا ونبذل جهودا جماعية.

ولا ريب أن حياة الملايين من البشر في جميع أنحاء العالم قد تغيرت منذ اعتماد إعلان الألفية (القرار ٢/٥٥) قبل ١٥ عاما تقريبا. وفي حين تحققت العديد من الأهداف الإنمائية للألفية، فلا يزال بعضها الآخر على ذات المسار، في حين يرجح عدم الوفاء بعدد آخر منها بحلول الموعد المستهدف. ويجب أن نواصل البناء على الأساس الذي أرسته الأهداف الإنمائية للألفية، إذ تم انتشار ما يقرب من بليون شخص من ربة الفقر المدقع، مقترنا بزيادة تعميم التعليم الابتدائي وانخفاض الوفيات النفاسية ووفيات الرضع بحوالي ٥٠ في المائة وزيادة إمكانية الحصول على مياه الشرب النظيفة، من بين بعض الإنجازات الكبيرة التي تحققت على سبيل المثال. غير أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. فما يزال هدف توفير خدمات الصرف الصحي بعيد المنال، وما تزال نساء كثير يمتن أثناء الولادة، في حين ظلّ عدم المساواة مرتفعا جدا داخل البلدان وفيما بينها. وإذ لم يعد أمامنا سوى أقل من ٤٧٠ يوما على بلوغ الموعد المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإنه يجب علينا أن نكثف جهودنا الرامية إلى تسريع خطى التقدم وتحقيق أكبر قدر ممكن من الأهداف الإنمائية للألفية في الفترة المتبقية.

وأوجه بالشكر إلى رئيس بلدي، الذي رشحتني لتولي هذا المنصب، وإلى القارة الأفريقية التي أيدتني، وإلى الجمعية العامة، التي انتخبني بالتركية.

تكتسي هذه الدورة والعام المقبل أهمية بالغة. فسوف نحتفل بالذكرى السبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وسنحتفل أيضا بمرور ٢٠ عاما على انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بوصفه حدثا رائدا، وبلوغ الموعد المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبصياغة واعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

حين أنشئت الأمم المتحدة منذ ما يقرب من ٦٩ عاما، لم تكن سوى رؤية لم تخضع للاختبار بعد منشغلة بالجهود الرامية إلى لأم جراح عالم دمرته ويلات الحرب. ولم تكن تضم في عضويتها سوى ٥١ بلدا، وهي تمثل نسبة ضئيلة من الدول الأعضاء الـ ١٩٣ التي تشكل عضويتها اليوم. وعليه، فإن من المناسب القول بأن الميثاق يشدد على عزم الشعوب المنضوية تحت لواء الأمم المتحدة على تأكيد إيمانها مجددا بحقوق الإنسان الأساسية، وبكرامة الإنسان وقيمته، وبالقوق المتساوية للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها، فضلا عن إيمانها بتعزيز الرقي الاجتماعي ورفع مستوى الحياة في جو من الحرية أوسع. وقد تمكنا بشكل جماعي من تحقيق الكثير، بوصفنا الدول الأعضاء على مر العقود السبعة الماضية في مجال صون السلام والأمن، وتعزيز حقوق الإنسان، علاوة على تعزيز التنمية. ولكن ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به.

وقد أصبح العالم اليوم مختلفا جدا عما كان عليه في عام ١٩٤٥، بيد أن هناك أمرا واحدا ظل ثابتا ألا وهو: ضرورة العمل معا من أجل زيادة الفرص المواتية لتحقيق الرخاء وإيجاد حلول للتحديات العالمية التي تواجه البشرية. ونحن بحاجة إلى

تؤدي أوجه القصور في البنية التحتية في العديد من البلدان النامية، وبخاصة البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، وأفريقيا وأقل البلدان نمواً، والبلدان غير الساحلية الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، إلى زيادة تكاليف الإنتاج والمعاملات بالإضافة إلى الحد من قدرة تلك البلدان على المنافسة.

وأدعو جميع الدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة إلى العمل بلا كلل على مدى الـ ١٢ شهرا المقبلة على وضع خطة عمل هادفة إلى إحداث التغيير حقا والاتفاق عليها، على أن تعتمد في أيلول/سبتمبر من العام القادم. ولندكر دائما أننا نحمل تطلعات الملايين العديدة من البشر الذين يتوقون إلى مستقبل أفضل. وتتطلب العديد من المسائل والتحديات أن نكرس لها اهتمامنا وجهودنا خلال هذه الدورة. وأود أن أبرز بعضا منها.

ففي حين أحرز الكثير من التقدم نحو تحقيق القضاء على الفقر المدقع، لا يزال لدينا ما يقرب من بليون من البشر قابعين في وهدة الفقر. وعليه، يجب أن نضع هدف القضاء على الفقر في صدارة خطة التنمية. ونحن بحاجة إلى التصدي لارتفاع معدلات عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، ما دامت تشكل تحديات هائلة لجهودنا الرامية إلى تحسين حياة جميع البشر. ولا يزال تحسين فرص الوصول إلى الأسواق والقدرة على تحمل الديون وحصول الفقراء على الأدوية الأساسية يمثل تحديات مستمرة للعديد من البلدان النامية. وعلينا أن نواصل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

ويجب علينا أن نفعل المزيد لزيادة فرص حصول الفتيات على التعليم، وزيادة مشاركة المرأة في المناصب القيادية وصنع القرار، وتعزيز تمكينها اقتصاديا. وسوف أعقد مناقشة مواضيعية رفيعة المستوى حول هذا الموضوع في شباط/فبراير من العام المقبل.

وسنعكف في الأشهر المقبلة على وضع الخطة الإنمائية الجديدة، التي يجب أن تكون طموحة وهادفة إلى إحداث التغيير، فضلا عن أن تسفر عن نتائج ملموسة وتساعد على تحسين سبل العيش للجميع. وفي حين ينبغي أن يكون القضاء على الفقر والجوع محورا لها، فإن الخطة الجديدة ينبغي أن تشجع على تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل، وتصور مستقبل كوكبنا، وتؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة.

وسنستفيد في ذلك من النتائج الختامية التي توصلت إليها العمليات الحكومية الدولية، وخصوصا المقترحات بشأن أهداف التنمية المستدامة، وتقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، والتوصيات المنبثقة عن الحوارات المنظمة المعنية بآلية تيسير التكنولوجيا، علاوة على التقرير التوليقي المقبل للأمين العام. وستكون النتائج التي سيسفر عنها المؤتمر الثالث المعني بتمويل التنمية الذي سيعقد في تموز/يوليه في أديس أبابا في عام ٢٠١٥ هامة للغاية أيضا. وتمثل المسؤولية الرئيسية للمقاة على عاتقنا في كفاءة توفير الوسائل الملائمة لتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، من حيث التمويل وتطوير التكنولوجيا ونقلها وبناء القدرات فضلا عن استخدامها بصورة فعالة. ولذلك السبب اخترت أن يكون موضوع المناقشة العامة للدورة التاسعة والستين "إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة الموالية لعام ٢٠١٥".

وتمثل البنية التحتية إحدى المسائل الرئيسية التي يجب أن نوليها اهتماما خاصا، نظرا لأهميتها البالغة بالنسبة لتسريع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية، وتوسيع نطاق الفرص المتاحة وتحسين حياة السكان. ولذا فإن من الضروري إعطاء الأولوية للاستثمارات في البنية التحتية، وخصوصا في مجال الطاقة والطرق والسكك الحديدية والطرق المائية والمطارات والموانئ ومرافق العبور الحدودية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا هي عرضة بشكل خاص للآثار الناجمة عن تغير المناخ. وأعتزم عقد اجتماع رفيع المستوى في حزيران/يونيه ٢٠١٥ يتعلق بمكافحة تغير المناخ، بغية زيادة الدعم السياسي للجهود الرامية إلى إبرام اتفاق عالمي بحلول عام ٢٠١٥، في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

وقد شهدنا مؤخرا زيادة مثيرة للجزع في عدد الصراعات العنيفة والتهديدات الجديدة الناجمة عن الأنشطة الإرهابية، والتطرف، والتعصب. ونحن بحاجة إلى تكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق التسوية السلمية للصراعات. وفي هذا السياق، إن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أمر أساسي، وسوف أعقد مناقشة مواضيعية رفيعة المستوى حول هذه المسألة الهامة. وعلى المجتمع الدولي أن يكون متحدا، ويجب أن يعقد العزم على مكافحة هذه التحديات التي تهدد الاستقرار ليس في فرادى الدول فحسب، بل وفي مناطق بأكملها. ولا بد أن نتكلم بصوت واحد مكررين القول إن قتل المدنيين الأبرياء غير مقبول تحت أي ذريعة كانت.

وينبغي أن نواصل التركيز على تنشيط أعمال الجمعية العامة، وإصلاح مجلس الأمن. وفي حين أحرز بعض التقدم نحو جعل الجمعية العامة أكثر فعالية وكفاءة، نحن بحاجة إلى القيام بالمزيد. والحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن هي حاجة عاجلة، كما ظهر في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، التي اعتمدت بوصفها القرار ٦٠/٢٦٥. وكما قلت في وقت سابق، تم إنشاء أجهزة الأمم المتحدة بعيد انتهاء الحرب العالمية الثانية من قبل مجرد ٥١ بلدا. نحن الآن ١٩٣ بلدا. ومن الواضح أن الحاجة إلى التغيير باتت وشيكة جدا. ونحن بحاجة إلى إيجاد سبيل لإحراز تقدم في عملية التفاوض الحكومية الدولية، وإني أدعو الدول الأعضاء إلى مضاعفة جهودها.

وبالنسبة إلى الصحة، نحن بحاجة إلى تكثيف الجهود لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والملاريا، والسل، وغيرها من الأمراض المعدية وغير المعدية. ولقد شهدنا في الأشهر الأخيرة خسائر في الأرواح وآثارا وخيمة ناجمة عن تفشي فيروس إيبولا في بعض بلدان غرب أفريقيا التي تعرضت النظم الصحية فيها لعبء يفوق طاقتها. كما أشكر الأمين العام وأعضاء الأمم المتحدة على البعثة التي أنشئت لمكافحة تفشي هذا الوباء. وعلى الصعيد العالمي، لا تزال مئات الآلاف من النساء يتعرضن للموت من الحمل ولأسباب تتعلق بالولادة. وفي العديد من البلدان النامية، لا تزال الظروف الطبية التي يمكن الوقاية منها هي القاتل الرئيسي للأطفال تحت سن الخامسة.

والتوقعات المتعلقة بالتعليم مختلطة على حد سواء. ففي حين ازداد الالتحاق بالمدارس الابتدائية أضعافا مضاعفة نتيجة حملة الأهداف الإنمائية للألفية، فإن مسألة النوعية تحتاج إلى معالجة أيضا. أما بشأن التعليم العالي، فتتمية المهارات تحتاج مزيدا من الاهتمام.

إن أحد أكثر التحديات التي نواجهها إلحاحا هو تزايد مستوى البطالة. فمعدل البطالة بين الشباب يفوق ثلاث مرات تقريبا معدل البطالة بين البالغين، وفي بعض الحالات يتجاوز نسبة ٥٠ في المائة. وهذا يسلط الضوء بقوة على الحاجة إلى كفاءة أن يكون جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ قابلا لإحداث تغيير حقيقي، وأن يؤدي إلى زيادة فرص العمل.

ومثلما أبرز مؤتمر قمة المناخ يوم أمس، يشكل تغير المناخ تحديا واضحا في عصرنا. إننا نشهد الآثار الضارة لتغير المناخ، بما في ذلك ارتفاع مستويات البحار، وتدهور التربة، والتصحر، وتغير أنماط الطقس، من بين أمور أخرى. وكما تبين خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي انعقد في ساموا مؤخرا، فإن الدول

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة ديلا روسيف، رئيسة جمهورية البرازيل الاتحادية، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيسة روسيف (تكلمت بالبرتغالية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية): إنه مدعاة ارتياح كبير للبرازيل، التي لها شرف وامتيار افتتاح هذه المناقشة، أن يكون ابن أفريقيا رئيسا لهذه الدورة للجمعية العامة. وبوصفنا برازيليين، نحن متحدون مع القارة الأفريقية بروابط تاريخية وثقافية وودية، حيث كان هذا الإرث وسيظل على الدوام عاملا حاسما بالنسبة إلى هوية بلدي الوطنية.

إنني أفتتح هذه المناقشة العامة عشية الانتخابات في البرازيل التي ستحدد رئيس الجمهورية، وحكام الولايات، وجزءا كبيرا من الكونغرس. فهذه الانتخابات تمثل الاحتفال بالديمقراطية حققناها قبل نحو ثلاثين عاما بعد عقدين من الحكم الدكتاتوري. ومن خلال الديمقراطية، تقدمنا أيضا صوب تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلد.

وخلال السنوات الاثني عشرة الماضية بوجه الخصوص، عملنا على تعزيز تلك الإنجازات ببناء مجتمع شامل يقوم على تكافؤ الفرص. وقد أدى التحول الكبير الذي نحن ملتزمون به إلى اقتصاد حديث ومجتمع أكثر عدلا. واقتضى ذلك في الوقت نفسه مشاركة مدنية قوية، واحتراما لحقوق الإنسان، ورؤية مستدامة للتنمية.

واقترضى أخيراً مشاركة أيضا على المسرح العالمي تتسم بنهج متعدد الأطراف، واحترام للقانون الدولي والسعي إلى السلام وثقافة التضامن.

وقبل بضعة أيام، أعلنت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة أن البرازيل لم تعد على خريطة الجوع في العالم.

وقبل إعطاء الكلمة للمتكلم الأول هذا الصباح، أود أن أذكر الأعضاء بأن قائمة المتكلمين في المناقشة العامة قد اعتمدت على الأساس المتفق عليه، وهو أن مدة البيانات ينبغي ألا تتجاوز ١٥ دقيقة، بغية إتاحة المجال للاستماع إلى جميع المتكلمين في كل جلسة بعينها. وضمن هذا الإطار الزمني، أود أن أناشد المتكلمين أن يدلوا ببياناتهم بسرعة عادية حتى يجري توفير الترجمة الشفوية بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست على النحو الصحيح.

وأود أيضا أن أسترعي الانتباه إلى ما قرره الجمعية العامة في دورات سابقة، ومفاده أن ممارسة الإعراب عن التهاني داخل قاعة الجمعية العامة بعد الإدلاء ببيان أمر غير مستحب بشدة. وفي هذا الصدد، يُدعى المتكلمون بعد الإدلاء ببياناتهم إلى الخروج من القاعة عن طريق الغرفة A-200، التي تقع خلف المنصة، قبل العودة إلى مقاعدهم.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة توافق على المضي قدما خلال المناقشة العامة للدورة التاسعة والستين على هذا النحو؟ تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أخيرا، أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى حقيقة أنه خلال المناقشة العامة، تؤخذ الصور الرسمية لجميع المتكلمين من جانب إدارة شؤون الإعلام. ويرجى من الأعضاء المهتمين بالحصول على تلك الصور الاتصال بمكتبة صور الأمم المتحدة.

خطاب فخامة ديلا روسيف، رئيسة جمهورية البرازيل الاتحادية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة جمهورية البرازيل الاتحادية.

اصطحبت السيدة ديلا روسيف، رئيسة جمهورية البرازيل الاتحادية، إلى قاعة الجمعية العامة.

قبل الملح، مع تخصيص ٢٥ في المائة من ضرائب استكشاف النفط قبل الملح للرعاية الصحية. وبذلك سنستطيع تحويل الموارد المحدودة مثل النفط والغاز إلى أصول ثابتة - التعليم، والعلوم والتكنولوجيا والابتكار. وسيكون ذلك جواز سفرنا إلى المستقبل.

إننا لم نُهمل الانضباط المالي والاستقرار النقدي، وودنا ناضلنا لحماية البرازيل من التقلبات الخارجية. وبذلك استطعنا التغلب على التحديات الناشئة عن الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى، التي أثارها عام ٢٠٠٨ انهيار مؤسسة ليمن برذرز، الذي تطوّر فيما بعد إلى أزمات ديون سيادية وطنية تُؤثر على بلدان عديدة. وقد قاومنا أسوأ تداعياتها - البطالة، وانخفاض الأجور، وتناقص الحقوق الاجتماعية والاستثمار المتعثر. ومضينا قدماً بتوزيع الدخل بتحفيز النمو والعمالة والحفاظ على استثمارنا في الهياكل الأساسية. وقد قفزت البرازيل من المرتبة الثالثة عشرة إلى مرتبة سابع أكبر اقتصاد في العالم. وتضاعف متوسط دخلنا الفردي أكثر من ثلاث مرات، وانخفض التفاوت بشدة. ففي عام ٢٠٠٢، كان أكثر من نصف سكان البرازيل فقراء أو يعيشون تحت خط الفقر؛ ومن الثابت اليوم أنّ ثلاثة من كل أربعة برازيليين هم في رتبتي الطبقة الوسطى والطبقة العليا. وخلال الأزمة الاقتصادية، حين كان مئات الملايين حول العالم متروكين عاطلين عن العمل، أوجدت البرازيل ١٢ مليون فرصة عمل جديدة. وبالإضافة إلى ذلك، أصبحنا مقصداً رئيسياً للاستثمار الأجنبي، واستأنفنا استثمارنا في الهياكل الأساسية عبر شراكة قوية مع القطاع الخاص.

لقد تحققت جميع هذه المكاسب في إطار بيئة مالية سليمة. فقد قلّصنا نسبتنا الصافية من الدين العام للناتج الإجمالي المحلي من نحو ٦٠ في المائة إلى ٣٥ في المائة. وديننا الخارجي المتعلق بالناتج الإجمالي المحلي انخفض من ٤٢ في المائة إلى ١٤ في

وهذا التحوّل هو نتيجة السياسات الاقتصادية التي أوجدت ٢١ مليون فرصة عمل ورفعت الحد الأدنى للأجور وزادت قدرتها الشرائية بنسبة ٧١ في المائة في السنوات الـ ١٢ الماضية. وقد قلّصت تلك السياسات أيضاً عدم المساواة. ومنذ عام ٢٠٠٣، تمّ انتشار ٣٦ مليون برازيلي من الفقر المدقع، بينهم ٢٢ مليوناً أثناء إدارتي وحدها. وبرامج السياسات الاجتماعية ونقل المداخل، المنسّقة في إطار خطتنا لبرازيل بدون فقر مدقع، أسهمت أيضاً في تلك النتائج. وعلى جبهة الرعاية الصحية، استطعنا تحقيق هدفنا في خفض وفيات الأطفال قبل الموعد النهائي الذي حدّدته الأهداف الإنمائية للألفية.

واستطعنا أيضاً تيسير الحصول على التعليم المدرسي الأساسي والمتوسط المتوافر عالمياً، ونحن الآن نتوخى الهدف نفسه للتعليم الثانوي. وإننا ملتزمون على قدم المساواة بتعزيز نوعية التعليم عبر تحسين المناهج والارتقاء بمؤهلات المعلمين بين أمور أخرى. وقد قطع التعليم المهني أشواطاً، مع إنشاء مئات المدارس الجديدة، ومع تدريب وتطوير الكفاءة المهنية لدى ٨ ملايين شاب طوال السنوات الأربع الماضية. وكان هناك توسيع غير مسبوق للتعليم العالي بإنشاء جامعات جديدة ممولة من القطاع العام، وللمنح والمعونة المالية التي أتاحت وصول ٣ ملايين طالب إلى الجامعات الخاصة. وقد مكّنت سياسات العمل الإيجابي الطلاب الفقراء والسود والأصليين من الالتحاق بالجامعات على نطاق واسع.

أخيراً، فإنّ جهودنا للتصدي لتحديات بناء مجتمع قائم على المعرفة أدت إلى إيجاد برنامج معروف باسم "العلوم بلا حدود"، أرسل أكثر من ١٠٠ ألف طالب جامعي وفي الدراسات العليا إلى أفضل جامعات العالم. وبمبادرة رئاسية، سنّ مؤتمرنا الوطني تشريعاً يخصص للتعليم ٧٥ في المائة من الضرائب المكتسبة من استكشاف النفط قبل الملح، و ٥٠ في المائة من الصندوق الاجتماعي الناجم عن عائدات النفط

والجيل الحالي من قادة العالم - جيلنا - مدعو أيضا إلى التصدي للتحديات البارزة أمام السلام، والأمن الجماعي والبيئة. فقد عجزنا عن حلّ النزاعات القديمة أو منع المخاطر الجديدة. ومن المستحيل القضاء على الأسباب الكامنة وراء النزاع باستخدام القوة. وقد أثبت ذلك عبر استمرار القضية الفلسطينية، والمذبحة المنهجية للشعب السوري، والانقسام الوطني المأساوي للعراق، والانعدام الخطير للأمن في ليبيا، والنزاعات في منطقة الساحل والاشتباكات في أوكرانيا. فقد أدى كل تدخل عسكري إلى تأجيج تلك النزاعات بدل أن يؤدي إلى السلام. وإننا نشهد الانتشار المأساوي للضحايا المدنيين والكوارث الإنسانية. ولا يمكننا أن نسمح لمثل هذه الأعمال البربرية أن تتزايد وتنتهك قيمنا الأخلاقية والمعنوية والحضارية. ولا نستطيع أن نبقي غير مباليين بتفشي فيروس إيبولا في غرب أفريقيا. لذا، فإننا ندعم اقتراح الأمين العام بإنشاء بعثة الأمم المتحدة للتصدي لحالات الطوارئ الناجمة عن فيروس إيبولا. والبرازيل تؤيدها بقوة.

وواجه مجلس الأمن بعض الصعوبات في تشجيع الحلول السلمية لتلك النزاعات. وللتغلب على تلك الحالات للمحمود، سيكون المطلوب إجراء إصلاح حقيقي للمجلس، وهي عملية ظل يستطيل أمدها لبعض الوقت. ويبدو أن الذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة المقبلة في عام ٢٠١٥، ستكون مناسبة ملائمة لتحقيق التقدم الذي تستدعيه الحالة الراهنة. وأنا على يقين تام بأننا جميعا ندرك المخاطر الجديدة الناشئة عن حالة الشلل والعجز السائدة في مجلس الأمن. كما أن مجلس الأمن الأكثر تمثيلا وشرعية سيكون أيضا أكثر فعالية.

وأود أن أؤكد على أننا لا يمكن أن نبقي غير مباليين إزاء الأزمة الاسرائيلية - الفلسطينية، لا سيما بعد الحوادث الدراماتيكية التي وقعت مؤخرا في غزة. وندين الاستخدام غير المتناسب للقوة الذي ظل يوقع الكثير من الضحايا بين السكان

المائة. وزادت احتياطياتنا الدولية عشر مرات، مما جعل البرازيل دائما دوليا. وبقيت أيضا نسبة تضخمنا السنوي في إطار النطاق الأقصى والأدنى الذي حدّدته أهدافنا الوطنية الحالية.

وعلى الرغم من نجاحنا في درء أكثر عواقب الأزمة العالمية ضرراً، فقد تأثرنا بها تأثراً شديداً في السنوات القليلة الماضية، نظراً لاستمرار الصعوبات الاقتصادية الكبرى في جميع العالم، التي تركت أثراً سلبياً على نمونا. وهنا، أود أن أؤكد ما قلته في افتتاح المناقشة العامة في السنة الماضية (انظر A/68/PV.5). وإنه من الحيوي والمُلح أن نستعيد زخم الاقتصاد العالمي، الذي ينبغي أن يعمل لدفع الاستثمار والتجارة الدولية، وتقليص أوجه التفاوت بين البلدان، وألا يصبح عاملاً يُبطئ في نهاية المطاف التنمية الاقتصادية وتوزيع الدخل في المجتمع بأسره.

وعلى صعيد التجارة الدولية، يتعين أن يكون هناك التزام إجماعي بخطة عمل تقود إلى اختتام جولة الدوحة. ومن المحتم أيضا أن نُنهي التفاوت بين الأهمية المتزايدة للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي وتمثيلها ومشاركتها غير الكافيين في عمليات صنع قرارات المؤسسات المالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. والإبطاء غير مقبول في توسيع حقوق تصويت البلدان النامية في تلك المؤسسات. والخطورة على هذه المؤسسات هي أنها يمكن أن تفقد مشروعيتها وفعاليتها.

لقد سُرّت البرازيل بأن استضافت في تموز/يوليه مؤتمر القمة السادس لبلدان بريكس، وهي البرازيل، وروسيا، والهند، والصين وجنوب أفريقيا. وقد رحبنا بقادتها في اجتماع أخوي ومثمر، أشار إلى الإمكانيات الهامة للمستقبل. ووقعنا اتفاقات تُنشئ مصرفاً جديداً للتنمية وترتيباً لوحدة احتياط. وسيلي المصرف احتياجات تمويل الهياكل الأساسية لبلدان بريكس والبلدان النامية الأخرى. وترتيب وحدة الاحتياط سيحميها من التقلبات المالية. وسيكون لكل صك ضخّ رأسمال قدره ١٠٠ بليون دولار.

طن من ثاني أكسيد الكربون كل العام. وفي العقد الماضي، قلصنا إزالة الغابات بنسبة ٧٩ في المائة، بدون التخلي عن خططنا للتنمية الاقتصادية والشمول الاجتماعي.

وبذلك أظهرنا أنه يمكن تحقيق النمو والشمول والحماية. وينبع ذلك الإنجاز من استمرار وثبات الحكومة والمجتمع المدني البرازيلي وغيره من أصحاب المصلحة في القطاع العام والخاص. ويحدونا الأمل في أن البلدان المتقدمة النمو، التي ليس عليها الالتزام القانوني وحده بل أيضا الالتزام السياسي بأن تكون قدوة، ستبدي بصورة لا لبس فيها ولمموسة التزامها بمكافحة هذه المشكلة التي تؤثر علينا جميعا.

وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود في ريو دي جانيرو، شعرنا بالاعتزاز بإرساء الأسس لخطوة جديدة للتنمية، تستند إلى أهداف التنمية المستدامة القابلة للتطبيق في البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء. وسيكون من الأهمية بمكان أن نحدد وسائل التنفيذ التي تتطابق مع حجم التحديات التي أُلزمتنا أنفسنا بالتغلب عليها. ويجب أن نتحلى بالطموح حينما يتعلق الأمر بالتمويل والتعاون وبناء القدرات الوطنية ونقل التكنولوجيا، لا سيما لضمان أن تجني أقل البلدان نمو الفائدة. وأود أن أشدد، في ذلك السياق، على ضرورة إنشاء آلية لاستحداث التكنولوجيا النظيفة والمستدامة من الناحية البيئية ونقلها ونشرها.

وإضافة إلى تحقيق التنمية المستدامة والسلام، لا بد أن يقوم المجتمع الدولي الذي نسعى لبنائه على أساس القيم الأساسية. ومن ضمن تلك القيم، ينبغي التأكيد على الجهود الرامية إلى مكافحة جميع أشكال التمييز والاستبعاد. وعلينا التزام واضح بتمكين النساء في سوق العمل والمهن الحرة ومباشرة الأعمال الحرة والنشاط السياسي والحصول على التعليم، ضمن أمور أخرى. وكافحت إدارتي بشكل دؤوب أعمال العنف ضد

المدنيين، لا سيما النساء والأطفال. ولا بد من تسوية النزاع بشكل مناسب، وليس إدارته بصورة محفوفة بالمخاطر، كما هو الحال حتى الآن. ولا بد أن تؤدي المفاوضات الفعالة بين الطرفين في نهاية المطاف إلى الحل القائم على وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وفي إطار حدود معترف بها دوليا.

وفي خضم الكثير من حالات النزاع، تسعى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى مواجهة المشكلة الرئيسية التي وسمت منطقتنا لقرون. وأنا أتكلم عن عدم المساواة الاجتماعية. فقد أصبحت الجذور الديمقراطية أكثر قوة، وازدادت اليوم أكثر من أي وقت مضى قوة المطالبة بالنمو الأكثر عدلا وشمولا والمستدام. ومن خلال اتحاد أمم أمريكا الجنوبية والسوق المشتركة للجنوب وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أحرزت جهود التكامل تقدما هائلا.

ويشكل تغير المناخ أكبر التحديات في عصرنا. وللتغلب على ذلك التحدي، نحن بحاجة إلى شعور بالإلحاح والجرأة السياسية وإدراك عميق بأن على الأطراف الفاعلة أن تسهم وفقا لمبادئ المساواة والمسؤوليات المشتركة ولكنها متفاوتة. وزاد مؤتمر قمة المناخ، الذي عقده الأمين العام في وقت مناسب للغاية، تنشيط المفاوضات على مستوى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ.

ولا تزال حكومة البرازيل تسعى سعيا جديا لضمان أن تؤدي نتائج المفاوضات إلى اتفاق متوازن ومنصف وفعال. ودأبت البرازيل على الاضطلاع بدورها في مواجهة تحدي تغير المناخ. ففي عام ٢٠٠٩، وخلال مؤتمر كوبنهاغن، التزمنا بخفض طوعي بنسبة ٣٦ إلى ٣٩ في المائة من انبعاثاتنا المتوقعة بحلول عام ٢٠٢٠. وبين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٣، تجنبتنا أن نطلق إلى الغلاف الجوي ما يصل في المتوسط إلى ٦٥٠ مليون

الإنفاق الحكومي خلال ٢٤ ساعة من إنفاق الأموال. كما اعتمدنا قانونا بشأن الحصول على المعلومات، يمكن المواطنين البرازيليين من الحق في الحصول على بيانات الحكومة، باستثناء البيانات المتصلة بالسيادة الوطنية للبلد. وقمنا بتعزيز وضمان استقلال المحققين فضلا عن المسؤولين عن الضوابط الحكومية. واعتمدنا قوانين لا تعاقب المتورطين بتهمة الفساد فحسب بل تعاقب أيضا من يوافقون بشكل سلمي على أعمال الفساد. ومن المؤكد أن تعزيز تلك المؤسسات بالغ الأهمية لتعزيز الحكم المفتوح والديمقراطي. كما أن إعادة انتخاب البرازيل مؤخرًا في اللجنة التنفيذية للشراكة الحكومية المفتوحة سيسمح لنا بالإسهام في تشجيع المزيد من شفافية الحكومات على نطاق العالم.

ومن الضروري اتخاذ إجراءات للحماية الفعالة لحقوق الإنسان، ليس في العالم الواقعي وحده بل أيضا في العالم الافتراضي، على النحو الوارد في القرار ١٦٧/٦٨ بشأن الخصوصية في العصر الرقمي، الذي اتخذته الجمعية العامة في العام الماضي. وشجعت البرازيل وألمانيا عقد مناقشة هامة بشأن المسألة في عام ٢٠١٣. ونعزم تعميق تلك المناقشة خلال الدورة التاسعة والستين. ومن أجل استعراضنا لتلك المسائل، يمكن للتقرير السنوي لعام ٢٠١٣ لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، الصادر في أيار/مايو ٢٠١٤، أن يقدم إسهامات كبيرة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، اقترحت من هذه المنصة (انظر A/68/PV.5) إنشاء إطار مدني لإدارة واستخدام شبكة الإنترنت، وهو إطار يقوم على أساس مبادئ حرية التعبير والخصوصية وحيادية الشبكة والتنوع الثقافي.

ويسرني أن أشير إلى أن المجتمع الدولي، منذ ذلك الحين، قد عبأ جهوده لتعزيز بنية الحوكمة الحالية لشبكة الإنترنت. وكانت مبادرة البرازيل لعقد الاجتماع العالمي

النساء بجميع أشكالها. ونعتبر القرن الحادي والعشرين قرن النساء.

وعلى المنوال نفسه، فإن تعزيز المساواة العرقية يسعى لانتشال البرازيليين من أصول أفريقية من آثار قرون العبودية التي تعرضوا لها. واليوم، يبلغ عدد هؤلاء البرازيليين أكثر من نصف سكان بلدنا. ونحن مدينون لهم بترائنا الثقافي والديني الثري والدائم وبالثروة والقيم الإنسانية. وبالنسبة لنا، يشكل تمازج الأجناس مدعاة للفخر. فالعنصرية ليست جريمة بشعة وبالغة الخطورة فحسب بل هي أيضا آفة لم تتردد في مكافحتها والمعاقبة عليها والقضاء عليها.

ونفس الالتزام الذي قطعناه نحو مكافحة العنف ضد النساء والبرازيليين الأفارقة، قطعناه أيضا نحو مكافحة كراهية المثلية الجنسية. وأقرت المحكمة العليا في بلدي الاقتران المدني بين عشرين من الجنس نفسه، وبذلك كفلت لهم النطاق الكامل للحقوق المدنية الناشئة عن ذلك القرار. ونؤمن إيمانا جازما بكرامة جميع البشر وبالطابع العالمي لحقوقهم الأساسية باعتبارهم بشرا. ويجب حماية تلك الحقوق من كل ازدواج للمعايير ومن جميع أشكال التمييز، على الصعيدين المحلي والدولي على السواء.

بيد أنه هناك قيمة أساسية أخرى هي مراعاة الصالح العام. فنحن جميعا نواجه بلا هوادة مكافحة الفساد. وبين لنا التاريخ أنه لا توجد سوى طريقة صحيحة وفعالة واحدة لمواجهة الفساد؛ وذلك بإلغاء الإفلات من العقاب، ومن ثم تعزيز المؤسسات التي تراقب وتحقق وتعاقب على أعمال الفساد وغسل الأموال وغيره من الجرائم الاقتصادية. وتلك المسؤولية تقع على عاتق جميع الحكومات، وهي مسؤولية اضطلعت بها البرازيل بتعزيز مؤسساتنا.

ففي البرازيل، صممنا وأنشأنا بوابة إلكترونية حكومية للشفافية تتيح للمواطنين الحصول على كل المعلومات عن

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أوباما (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): إننا نجتمع عند مفترق طرق بين الحرب والسلام، بين القوضى والنظام، بين الخوف والأمل. وفي جميع أنحاء العالم، هناك مؤشرات للتقدم. فظلال الحرب العالمية الثانية التي كان تخيم على هذه المؤسسة عند إنشائها قد زالت، وآفاق الحرب بين الدول الكبرى تقلصت. وزاد عدد الدول الأعضاء بواقع أكثر من ثلاثة أضعاف، وعدد الشعوب التي تنتخب حكوماتها في ازدياد. وتحرر مئات الملايين من البشر من أسر الفقر، مع انخفاض نسبة من يعيشون في الفقر المدقع إلى النصف. والاقتصاد العالمي يزداد قوة بعد أسوأ أزمة مالية شهدناها في حياتنا.

واليوم، سواء كنت تعيش في وسط ماهاتن أو في قرية جدتي على مسافة أكثر من ٢٠٠ كيلومتر من نيروبي، يمكنك أن تحمل في يدك من المعلومات أكثر مما تحويه أكبر المكتبات في العالم. ومعاً، تعلمنا كيفية علاج الأمراض وتسخير قوة الرياح والشمس. إن مجرد وجود هذه المنظمة إنجاز فريد من نوعه، حيث تلتزم شعوب العالم بتسوية خلافاتها سلمياً وحل مشاكلها معاً. وكثيراً ما أقول للشباب في الولايات المتحدة إنه على الرغم من عناوين الصحف، هذا هو أفضل عصر في تاريخ البشرية يولد فيه أي طفل، لأن فرصته أكبر من أي وقت مضى لكي يتعلم ويتمتع بالصحة وبالحرية في السعي لتحقيق أحلامه.

ولكن، هناك شعور بالقلق ينتشر في عالمنا - شعور بأن القوى التي جمعنا جاءت بمخاطر جديدة وجعلت من الصعب على أي دولة وحدها أن تنعزل عن القوى العالمية. وإذ نجتمع هنا، فإن تفشي فيروس الإيبولا يثقل كاهل نظم الصحة

لأصحاب المصلحة المتعددين المتعلق بمستقبل إدارة الإنترنت "NETmundial"، في ساو باولو في نيسان/أبريل، خطوة هامة في تلك العملية. وضم الاجتماع أصحاب المصلحة من مختلف مناطق العالم ومن قطاعات متعددة. وجرت مناقشات بشأن المبادئ التي ينبغي اتباعها والإجراءات الواجب اتخاذها لضمان استمرار تطور الإنترنت بطريقة منفتحة وديمقراطية وحررة ومتعددة القطاعات ومتعددة الأطراف.

تواجه الأمم المتحدة والدول الأعضاء اليوم تحديات جسيمة، ينبغي أن تكون من أولويات دورة الجمعية العامة هذه. يجب أن يكون عام ٢٠١٥ نقطة تحول. وأنا على يقين من أننا لن نتوانى عن الوفاء، بشعور بالشجاعة والتبصر، بمسؤولياتنا السامية لبناء نظام دولي يقوم على النهوض بالسلام والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر والحد من عدم المساواة. والبرازيل مستعدة للإسهام في تحقيق تلك الغاية وعازمة على ذلك تماماً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية البرازيل الاتحادية على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطحبت السيدة ديلما روسيف، رئيسة جمهورية البرازيل الاتحادية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

اصطحب السيد باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، إلى قاعة الجمعية العامة.

المقصد من تأسيس الأمم المتحدة، وهل ستجتمع كلمتها لرفض سرطان التطرف العنيف؟

أولاً، علينا جميعاً - الأمم الكبيرة والصغيرة - أن نفي بمسؤوليتنا لاحترام المعايير الدولية وإنفاذها. نحن هنا لأن غيرنا أدرك أننا نحقق بالتعاون أكثر مما يمكن تحقيقه بالجزء. فقبل مائة عام، أودت حرب عالمية بحياة الملايين من البشر، وتبين أنه في وجود تلك القوة الرهيبة من الأسلحة الحديثة، فإن قضية الإمبراطوريات قد تفضي في نهاية المطاف إلى المقابر. إذن، فقد يستغرق الأمر حرباً عالمية أخرى لدحر قوى الفاشية ومفاهيم التفوق العنصري، وتشكيل الأمم المتحدة لضمان ألا يتسنى لأي دولة أن تخضع جاراتها وتضم أراضيها. ومؤخراً، شكلت تصرفات روسيا في أوكرانيا تحدياً لنظام ما بعد الحرب هذا.

وها هي الحقائق. فبعد احتشاد الشعب الأوكراني في احتجاجات شعبية وبعد دعواته إلى الإصلاح، هرب رئيسه الفاسد. وقام الاتحاد الروسي بضم القرم بما يتعارض مع إرادة الحكومة في كييف. كما تغدق روسيا بالأسلحة على شرق أوكرانيا، مما يزيد من تفاقم عنف الانفصاليين والتزاع الذي أودى بحياة الآلاف. وعندما أسقطت طائرة مدنية من المناطق التي تسيطر عليها تلك القوات المقاتلة بالوكالة، رفضت هذه القوات السماح بالوصول إلى موقع الحادث طيلة أيام. وعندما بدأت أوكرانيا في إعادة بسط سيطرتها على أراضيها، تخلت روسيا عن مجرد الادعاء بدعم الانفصاليين ونقلت القوات عبر الحدود.

يجسد هذا رؤية لعالم تعلق فيه القوة فوق الحق؛ عالم يمكن فيه لبلد إعادة رسم حدود بلد آخر ولا يسمح فيه لشعب متحضر باستعادة رفات أحبائه نظراً لوجود حقيقة يمكن أن تُكشف.

العامة في غرب أفريقيا ويهدد بالانتقال عبر الحدود بسرعة. والعدوان الروسي في أوروبا يذكرنا بتلك الأيام عندما كانت الدول الكبيرة تحتاح الدول الصغيرة سعيًا إلى تحقيق طموحاتها الإقليمية. ووحشية الإرهابيين في سوريا والعراق تجربنا على إمعان النظر في قلب الظلام.

كل هذه المشاكل تتطلب اهتماماً عاجلاً. ولكنها أيضا أعراض لمشكلة أوسع نطاقاً، ألا وهي عجز نظامنا الدولي عن مواكبة عالمنا المترابط. فنحن، جماعة، لم نستثمر بما فيه الكفاية في قدرات نظم الصحة العامة في البلدان النامية. وفي أحيان كثيرة جداً، عجزنا عن إنفاذ المعايير الدولية عندما لم يكن ذلك في مصلحتنا. ولم نواجه بقوة كافية التعصب والطائفية واليأس الذي يغذي التطرف العنيف في أنحاء كثيرة جداً من العالم.

أيها الزملاء الممثلين، إننا نجتمع كأمم متحدة وأماننا الخيار. باستطاعتنا أن نجدد النظام الدولي الذي سمح بقدر كبير من التقدم، أو أن نسمح لأنفسنا بالتقهقر بفعل تيار معاكس من عدم الاستقرار. يمكننا أن نعيد التأكيد على مسؤوليتنا الجماعية عن مواجهة المشاكل العالمية، أو أن يجرفنا المزيد من تفشي عدم الاستقرار. وفيما يتعلق بأمريكا، فالخيار واضح - لقد اخترنا الأمل لا الخوف. ونحن نرى المستقبل لا كشيء خارج عن سيطرتنا، بل نراه شيئاً يمكننا تشكيله للأفضل بجهود متضافرة وجماعية. إننا نرفض الجبرية أو السخرية عندما يتعلق الأمر بالشؤون الإنسانية. نختار العمل من أجل العالم كما ينبغي أن يكون، وكما يستحق أطفالنا أن يكون.

هناك الكثير الذي يجب القيام به لنكون على مستوى اختبار هذه اللحظة. لكن، أود التركيز اليوم على مسألتين أساسيتين كامنتين في جذور الكثير من التحديات التي نواجهها. هل ستكون الأمم المثلة هنا اليوم قادرة على تجديد

في الماضي؟ عندما تجد الأمم أرضية مشتركة - ليست على أساس القوة، بل المبدأ - يمكننا إذا أن نحرز تقدما هائلا. إنني أفق اليوم أمامكم ملتزما باستثمار القوة الأمريكية وبالعامل مع جميع الدول على معالجة المشاكل التي نواجهها في القرن الحادي والعشرين.

وإننا إذ نتكلم، فإن أمريكا تنشر أطباءنا وعلماءنا، بدعم من القوات العسكرية، للمساعدة في احتواء تفشي فيروس الإيبولا والسعي إلى إيجاد علاج جديد. ولكننا في حاجة إلى بذل جهد أوسع نطاقا من أجل وقف مرض يمكنه أن يقتل مئات الآلاف، ويتسبب في إحداث معاناة رهيبه، ويزعزع الاقتصادات، ويتحرك بسرعة عبر الحدود. ومن السهل أن نرى تلك المشكلة بوصفها مشكلة بعيدة، إلى أن تتحول إلى غير ذلك. ولذلك، سنواصل حشد بلدان أخرى للانضمام إلينا في قطع التزامات محددة، التزامات مهمة في مكافحة الانتشار وتعزيز نظامنا للأمن الصحي العالمي في الأجل الطويل.

وتواصل أمريكا السعي إلى إيجاد حل دبلوماسي للمسألة النووية الإيرانية، باعتباره جزءا من التزامنا بوقف انتشار الأسلحة النووية والسعي إلى تحقيق السلم والأمن في عالم يفتقر إليهما. ولكن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا إذا اغتتمت إيران هذه الفرصة التاريخية. وقد كانت رسالتي الموجهة إلى إيران قادة وشعبا بسيطة وواضحة: لا تفوتوا هذه الفرصة. فيمكننا التوصل إلى حل يلبي احتياجات إيران من الطاقة مع كفالة أن يكون برنامجها النووي سلميا أمام العالم.

تمثل أمريكا وستظل إحدى قوى منطقة المحيط الهادئ، التي تعمل على تعزيز السلام والاستقرار والتدفق الحر للتجارة بين الدول. لكننا مصرون على أن تنقيد جميع الدول بقواعد الطريق، وأن تقوم بتسوية منازعاتها الإقليمية بالوسائل السلمية، بما يتفق مع القانون الدولي. تلك هي الكيفية التي تعززت بها

أما أمريكا فتقف في صف أمر مختلف. فنحن نعتقد أن الحق فوق القوة، وأنه ينبغي ألا يتسنى للأمم كبرى ممارسة البلطجة على أمم أصغر، وأنه ينبغي أن يكون الناس قادرين على اختيار مستقبلهم. تلك حقائق بسيطة، ولكن يجب الدفاع عنها. وستدعم أمريكا وحلفاؤها شعب أوكرانيا فيما يقوم به لإرساء الديمقراطية وتطوير الاقتصاد. وسوف ندعم حلفاءنا في الناتو، ونؤكد التزامنا بالدفاع الجماعي عن النفس. وسنجعل روسيا تدفع ثمن عدوانها، وسنقاوم الأكاذيب بالحقائق. وندعو الآخرين إلى الانضمام إلينا على الجانب الصحيح من التاريخ، حيث إنه في حين يمكنه تحقيق مكاسب صغيرة بقوة السلاح، فستراجع في نهاية المطاف إذا ما دعمت أصوات كافية حرية الأمم وحق الشعوب في اتخاذ قراراتها.

وعلاوة على ذلك، فهناك مسار مختلف متاح - مسار الدبلوماسية والسلام، والمثل العليا التي تهدف هذه المؤسسة إلى دعمها. أما اتفاق وقف إطلاق النار المبرم مؤخرا في أوكرانيا فيتيح فرصة لتحقيق تلك الأهداف. وإذا سلكت روسيا ذلك المسار - المسار الذي امتد في فترة ما بعد الحرب الباردة وأدى إلى تحقيق الازدهار للشعب الروسي - فسنرفع ما فرضناه عليها من جزاءات وسنرحب بدور روسيا في مواجهة التحديات المشتركة. وفي نهاية المطاف، هذا ما كانت الولايات المتحدة وروسيا قادرتين على فعله في السنوات الماضية - بدءا بالحد من مخزوناتها النووية وحتى الوفاء بالتزاماتنا بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبالتعاون من أجل إزالة الأسلحة الكيميائية المعلن عنها في سوريا وتدميرها. وهذا هو نوع التعاون الذي نحن على استعداد لمواصلته مرة أخرى مع روسيا، إذا غيرت منهجها.

يشير هذا إلى مسألة رئيسية متعلقة بعصرنا العالمي - هل ستوصل معا إلى حل لمشاكلنا بروح الاهتمام المشترك والاحترام المتبادل، أم سننحدر إلى مستوى المنافسات المدمرة

وفي القرن العشرين، استخدمت الإرهاب جميع أنواع الجماعات التي فشلت في الوصول إلى السلطة بدعم شعبي. أما في هذا القرن، فقد واجهنا نوعاً أكثر فتكاً وأيديولوجية على يد إرهابيين حرفوا أحد أعظم الديانات في العالم. وبالوصول إلى التكنولوجيا التي تمكن الجماعات الصغيرة من إحداث ضرر بالغ، فقد تبنا رؤية تمثل كابوساً من شأنها تقسيم العالم إلى أتباع وكفار - فيقتلون ما يمكنهم قتله من المدنيين الأبرياء، ويستخدمون أكثر الأساليب وحشية لتخويف الناس في مجتمعاتهم المحلية.

وقد أوضحت أن أمريكا لن تركز سياستها الخارجية بالكامل للتصدي للإرهاب. وبدلاً من ذلك، فقد قمنا بشن حملة مركزة ضد تنظيم القاعدة وما يرتبط به من قوات - بإخراج قادتهم وحرمانهم من الملاذات الآمنة التي يحتضنون بها. وفي الوقت نفسه، فقد أكدنا مراراً أن الولايات المتحدة ليست ولن تكون أبداً في حالة حرب مع الإسلام. فالإسلام يعلم السلام. ويتوق المسلمون في جميع أنحاء العالم إلى العيش بكرامة وللشعور بالعدالة. وعندما يتعلق الأمر بأمريكا والإسلام، فما من نحن وهم، لا يوجد سوى نحن، حيث يشكل الملايين من المسلمين الأمريكيين جزءاً من نسيج البلد.

ولذلك فإننا نرفض أي إشارة إلى حدوث صدام بين الحضارات. فمعتقد الحرب الدينية الدائمة هو الملجأ المضلل الذي يأوى إليه المتطرفون الذين لا يمكنهم بناء أو إبداع أي شيء، وبالتالي فهم لا يروجون سوى التعصب والكراهية.

وليس من قبيل المبالغة القول إن مستقبل البشرية مرهون بتوحيد جهودنا ضد أولئك الذين ييشون الفرقة بيننا على أساس قبلي أو طائفي أو عرقي أو ديني.

ولكن هذه ليست مجرد كلمات. يجب أن نتخذ خطوات جماعية ملموسة بغية التصدي للخطر الذي يشكله المتعصبون جرّاء دوافع دينية، وللاتجاهات التي تغذي تجنيدهم. علاوة

منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وهذا هو السبيل الوحيد لحماية التقدم الذي يجري إحرازه.

وأمریکا ملتزمة بخطة التنمية للقضاء على الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠. وسنضطلع بدورنا لمساعدة الناس على إطعام أنفسهم، وتقوية اقتصاداتهم، ورعاية مرضاهم. وإذا عمل العالم معاً، يمكننا أن نتأكد من أن يتمتع جميع أطفالنا بحياة تتسم بالكرامة ووفرة الفرص.

وتسعى أمريكا سعياً طموحاً لخفض انبعاثات الكربون، وقد زدنا من استثماراتنا في الطاقة النظيفة. وسنضطلع بدورنا، وسنقدم المساعدة للبلدان النامية التي تضطلع بدورها. ولكن العلم يقول إنه لا يمكننا أن ننجح في مكافحة تغير المناخ إلا إذا انضمت إلينا في هذا الجهد دول أخرى، وكل دولة من الدول الكبرى. تلك هي الكيفية التي يمكننا بها أن نحمي كوكبنا من أجل أطفالنا وأحفادنا.

وبعبارة أخرى، فإنه في مسألة بعد أخرى لا يمكننا الاعتماد على كتاب قواعد تمت كتابته لقرن مختلف. وإذا ما نظرنا إلى ما وراء حدودنا، وإذا فكرنا على الصعيد العالمي، وإذا ما عملنا عملاً تعاونياً، فيمكننا تشكيل منهج هذا القرن كما شكل أسلافنا عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية.

ولكننا بينما نتطلع إلى المستقبل، هناك مسألة تخاطر بالبداية في جولة من النزاع الذي قد يعطل إحراز الكثير من التقدم. إنه سرطان التطرف العنيف، الذي خرب أنحاء عديدة في العالم الإسلامي. وبالطبع، لا يعد الإرهاب أمراً جديداً. فقد تكلم الرئيس كيندي أمام هذه الجمعية قائلاً:

”الإرهاب ليس سلاحاً جديداً. فقد استخدمه عبر التاريخ الذين لم يتمكنوا من الغلبة لا بالإقناع ولا بالافتداء.“ (A/PV.1013، الفقرة ٩٦)

نعمل من أجل قطع مصادر تمويلهم، ووقف تدفق المقاتلين إلى المنطقة ومنها. وهناك أكثر من ٤٠ دولة عرضت بالفعل الانضمام إلى هذا التحالف. واليوم، أطلب إلى العالم أن ينضم إلى هذا المسعى. وينبغي لأولئك الذين انضموا إلى داعش أن يتركوا ساحة المعركة في الوقت الذي يستطيعون القيام بذلك. أما أولئك الذين يواصلون القتال من أجل قضية بغیضة، فسوف يجدون أنفسهم وحيدون بصورة متزايدة. لن نستسلم للتهديدات، وسوف نثبت أن المستقبل ملك لأولئك الذين يقومون بالبناء، لا أولئك الذين يقومون بالتدمير. هذا هو التحدي العاجل والتحدي الأول الذي يجب أن نتصدى له.

والتحدي الثاني هو أن الوقت قد حان بالنسبة إلى العالم، وخاصة المجتمعات الإسلامية، أن يرفض بكل جلاء وبشدة وبثبات عقيدة منظمات من أمثال القاعدة وداعش. إن أحد واجبات الديانات العظيمة كافة التوفيق بين التدين والعالم العصري المتعدد الثقافات. ليس هناك أطفال يولدون وفي قلوبهم كراهية، ولا ينبغي في أي مكان تعليم الأطفال كراهية الآخرين. ينبغي ألا يكون هناك أي تسامح إزاء من يسمون رجال دين يدعون الناس إلى إيذاء الأبرياء لأنهم يهود أو مسيحيون أو مسلمون. لقد حان الوقت لعهد جديد بين الشعوب المتحضرة في هذا العالم بغية استئصال الحروب من جذورها الأساسية، أي عقول الشباب التي تفسدها أيديولوجيات عنيفة.

وهذا يعني قطع التمويل الذي يوجج هذه الكراهية. لقد حان الوقت لوضع حد لنفاق أولئك الذين يراكمون الثروة عن طريق الاقتصاد العالمي، ومن ثم يرسلون الأموال إلى الذين يعلمون الأطفال على هدمه. وهذا يعني التصدي للحيز الذي يشغله الإرهابيون، بما في ذلك شبكة الإنترنت ووسائل الإعلام الاجتماعية. إن الدعاية التي يثونها تحمل الشباب على السفر إلى الخارج لشن حروبهم، وتحول الطلاب

على ذلك، إن الحملة ضد التطرف تذهب إلى أبعد من التحدي الأمني الضيق. فبينما نعمل منذ فترة وبشكل منهجي على الحط من القاعدة في الصميم، وندعم عملية الانتقال إلى حكومة أفغانية ذات سيادة، تحوّلت الأيديولوجية المتطرفة إلى أماكن أخرى، لا سيما في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يعيش ربع الشباب بلا وظيفة، وحيث يمكن أن يشح الغذاء والماء، وحيث يستشري الفساد ويصبح من الصعب على نحو متزايد احتواء الصراعات الطائفية.

وكمجتمع دولي، يجب علينا مواجهة هذا التحدي مع التركيز على أربعة مجالات. أولاً، الجماعة الإرهابية المعروفة باسم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) يجب الحط من قدرتها وتدميرها في نهاية المطاف. فهي تروّع جميع الذين تصادفهم في العراق وسوريا. الأمهات والأخوات والبنات يتعرضن للاغتصاب كسلاح للحرب. والأطفال الأبرياء يُقتلون. والجثث تلقى في مقابر جماعية. والأقليات الدينية تتضور جوعاً. وفي أشنع الجرائم التي يمكن تخيلها، تُقطع رؤوس الأبرياء من البشر، مع توزيع أشرطة فيديو عن هذه الفظائع بغية أن يهتز لها ضمير العالم.

لا يوجد رب يغفر لهذا الرعب. ولا توجد مظلمة تبرّر هذه الأعمال. ولا يمكن أن يكون هناك أي تفاهم أو تفاوض مع هذا النوع من الشر. اللغة الوحيدة التي يفهمها قتلة من هذا القبيل هي لغة القوة. لهذا، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستعمل مع تحالف عريض لتفكيك شبكة الموت هذه. نحن لا نعمل وحدنا في هذا المسعى، كما أننا لا نعتمد إرسال قوات أمريكية لاحتلال أراضٍ أجنبية. عوضاً عن ذلك، سوف نساند العراقيين والسوريين الذين يقاتلون لاستعادة ديارهم. وسوف نستخدم قوتنا العسكرية الضخمة في حملة من الضربات الجوية لرد داعش على أعقابها. وسوف نقوم بتدريب القوات التي تحارب هؤلاء الإرهابيين في الميدان وتزويدها بالعتاد. وسوف

عليها الإرهابيون. لا شيء جديد بالنسبة إلى الحروب داخل الأديان. لقد تحمّلت الديانة المسيحية قرونا من الصراعات الطائفية الوحشية. واليوم هناك عنف داخل المجتمعات الإسلامية أصبح مصدرا للكثير جدا من المعاناة البشرية. لقد حان الوقت للاعتراف بالدمار الذي تخلّفه الحروب التي تشن بالوكالة، وحملات الرعب بين السنة والشيعة عبر منطقة الشرق الأوسط. ولقد حان الوقت لكي يرفض الزعماء السياسيون والمدنيون والدينيون الصراع الطائفي. فلنكن واضحين إذا. إنه اقتتال ليس فيه منتصر. الحرب الأهلية الوحشية في سوريا قضت بالفعل على قرابة ٢٠٠ ٠٠٠ شخص، وشرّدت ملايين الأشخاص. والعراق بات على وشك الانزلاق الخطير في الهاوية من جديد. وقد أوجد الصراع أرضا خصبة لتجنيد الإرهابيين الذين يصدّرون حتما مثل هذا العنف.

والخير السار هو أننا نرى أيضا دلائل على إمكان عكس مسار هذا التيار. لدينا حكومة جديدة تشمل الجميع في بغداد، ورئيس عراقي جديد للوزراء هو موضع ترحيب من جيرانه؛ ونرى فصائل لبنانية ترفض الذين يسعون إلى إثارة الحرب. هذه الخطوات يجب أن تتبعها هدنة على نطاق أوسع. ليس في أي مكان أكثر ضرورة منه في سوريا. وتقوم أمريكا إلى جانب شركائنا بتدريب المعارضة السورية وتجهيزها، بغية أن تكون قوة موازية لإرهابيي داعش، ووحشية نظام الأسد.

ولكن الحل الدائم الوحيد للحرب الأهلية في سوريا هو حل سياسي - عملية انتقالية سياسية شاملة تستجيب للتطلعات المشروعة لجميع المواطنين السوريين، بغض النظر عن انتمائهم العرقي، وبغض النظر عن عقيدتهم.

وثمة من يجادل ساحرا بأن هذا الأمر لن يتحقق أبدا. ولكن ليست هناك طريقة أخرى لإنهاء الجنون في سوريا، سواء بعد سنة واحدة من الآن أو عشر سنوات. وحقيقة الأمر أن الوقت قد حان لإجراء مفاوضات على نطاق أوسع

- من الشباب ذوي الإمكانيات الكاملة - إلى انتحاريين. يجب أن نقدّم رؤية بديلة. وهذا يعني الجمع بين الناس من مختلف الأديان. إن الأديان كافة تتعرض لهجوم المتطرفين من الداخل في وقت من الأوقات، وعلى جميع المؤمنين مسؤولية الارتقاء بقيم جميع الديانات الكبرى. فكل ما تريدون أن يفعل الناس بكم، افعلوا هكذا أنتم أيضا بهم.

إن عقيدة داعش أو القاعدة أو بوكو حرام سوف تذوي وتفنى إذا جرى على الدوام كشفها ومجابهتها وفضحها في وضوح النهار. انظروا إلى المنتدى الجديد لتعزيز السلام في المجتمعات الإسلامية، الذي وصف غرضه الشيخ عبد الله بن بيه حين قال "يجب أن نعلن الحرب على الحرب، فتكون النتيجة سلاما على سلام". انظروا إلى شباب المسلمين في بريطانيا الذين استجابوا لدعاية الإرهابيين قبل بدء حملة "ليس باسمي" التي أعلنت أن داعش تختبئ وراء إسلام كاذب. انظروا إلى الزعماء المسيحيين والمسلمين الذين التقوا في جمهورية أفريقيا الوسطى لنبد العنف؛ أصغوا إلى الإمام الذي قال هناك إنه، بينما قد تحاول السياسة التفرقة بين المتدينين في ذلك البلد، فإن الدين ينبغي ألا يكون سببا للكرهية، أو الحروب، أو النزاعات.

وفي وقت لاحق من هذا اليوم، سوف يتخذ مجلس الأمن قرارا يؤكد على مسؤولية الدول عن مكافحة التطرف العنيف. ولكن القرارات يجب أن تتبعها التزامات ملموسة، حتى نكون عرضة للمساءلة في حالة التقصير. وينبغي لنا جميعا أن نكون مستعدين في السنة المقبلة للإعلان عن الخطوات الملموسة التي اتخذناها لمواجهة الأيديولوجيات المتطرفة في بلداننا بالذات - بإخراج التعصب من المدارس، ووقف التطرف قبل أن ينتشر، وتعزيز المؤسسات والبرامج التي تبني جسورا جديدة من التفاهم.

ثالثا، يجب علينا أن نواجه الدائرة المفرغة للصراع، لا سيما الصراع الطائفي الذي يولّد الظروف التي يتغذى

ومثل هذا التغيير الإيجابي لا يحتاج أن يأتي على حساب التقاليد والإيمان. نحن نرى ذلك في العراق، حيث بدأ شباب بإنشاء مكتبة لأقرانه. فقد قال "إننا نربط بين التراث العراقي وقلوبهم"، و"نوفر لهم سببا للبقاء". ونرى ذلك في تونس، حيث عملت الأحزاب العلمانية والأحزاب الإسلامية معا من خلال عملية سياسية لوضع دستور جديد. ونرى ذلك في السنغال، حيث يزدهر المجتمع المدني بوجود حكومة ديمقراطية قوية. ونرى ذلك في ماليزيا، حيث الأعمال الحرة النابضة بالحياة تدفع بمستعمرة سابقة إلى مصاف الاقتصادات المتقدمة. ونرى ذلك في إندونيسيا، حيث ما بدأ كمرحلة انتقالية عنيفة تطور إلى ديمقراطية حقيقية.

وفي نهاية المطاف، إن مهمة رفض الطائفية ورفض التطرف هي مهمة أجيال، وعمل تتكفل به شعوب الشرق الأوسط بأنفسها. ما من قوة خارجية تستطيع أن تحقق تحولا في العقول والأفئدة. ولكن أمريكا ستكون شريكا محترما وبناء.

لن نتسامح مع الملاذات الآمنة للإرهابيين، كما لن نتصرف كسلطة قائمة بالاحتلال. سوف نتخذ إجراءات ضد الأخطار التي تهدد أمننا وحلفاءنا، في حين نعمل على بناء هيكل للتعاون في مكافحة الإرهاب. سوف نزيد الجهود الرامية إلى رفع شأن الذين يتصدون للإيديولوجيات المتطرفة، والذين يسعون إلى حل الصراعات الطائفية. وسوف نوسع نطاق برامجنا لدعم قيادة الأعمال والمجتمع المدني، والتعليم والشباب، لأن هذه الاستثمارات هي أفضل ترياق للعنف في نهاية المطاف.

وندرك كذلك أن القيادة ستكون ضرورية لمعالجة الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وعلى الرغم من قتامة المشهد الظاهر، لن تتخلى أمريكا عن السعي لتحقيق السلام. ونعلم أن الوضع في العراق وسوريا وليبيا ينبغي أن يشفي أي شخص من الوهم بأن الصراع العربي - الإسرائيلي

في المنطقة، حيث تعالج فيها الدول الكبرى خلافاتها مباشرة، وبصراحة، وبطريقة سلمية، مع الجلوس إلى الطاولة وجها لوجه، وليس من خلال وكلاء. وبوسعي أن أعد المجتمع الدولي بأن أمريكا ستظل منخرطة في المنطقة، ونحن على استعداد للمشاركة في هذا المسعى.

أما نقطتي الرابعة والأخيرة فهي نقطة بسيطة. لا بد لبلدان العالمين العربي والإسلامي أن تركز على الإمكانيات الاستثنائية لشعوبها، وبخاصة الشباب. وهنا أودّ أن أتوجه مباشرة إلى الشباب في جميع أنحاء العالم الإسلامي. إنكم من سلالة تقاليدنا عظيمة تنادي بالتعليم، وليس بالجهل، وبالإبداع وليس بالتدمير، وبتكريم الحياة، وليس بالقتل. وأولئك الذين يريدون إبعادكم عن هذا الطريق يخونون هذه التقاليد، ولا يدافعون عنها. لقد أظهرتم أنه عندما يستحوذ الشباب على الأدوات المفضية إلى النجاح - المدارس الجيدة، والتحصيل العلمي في الرياضيات والعلوم، والاقتصاد الذي يغذي الإبداع وريادة الأعمال - حينئذ سوف تزدهر المجتمعات. لذلك، ستكون أمريكا شريكا للذين ينادون بهذه الرؤية.

وعندما تشارك المرأة مشاركة كاملة في الحياة السياسية أو في المجال الاقتصادي للبلد، فمن الأرجح أن تتكامل المجتمعات بالنجاح. لهذا السبب، نحن ندعم مشاركة المرأة في البرلمانات، وعمليات السلام، والمدارس، والاقتصاد. وإذا كان الشباب يعيشون في أماكن حيث الخيار الوحيد هو بين ما تلميه الدولة أو إغراء متطرف قابع تحت الأرض، حينئذ لا يسع أي استراتيجية لمكافحة الإرهاب أن تحرز النجاح. ولكن حيث يُسمح لمجتمع مدني حقيقي بتحقيق الازدهار - إذ يستطيع الناس التعبير عن آرائهم وتنظيم أمورهم سلميا من أجل حياة أفضل - حينذاك يقومون بتوسيع نطاق بدائل الإرهاب بشكل كبير.

بيد أننا نرحب بالتدقيق الذي يجريه العالم، لأن ما تراه في أمريكا هو بلد يعمل باطراد لمعالجة مشاكلنا، ولجعل اتحادنا أكثر مثالية، ولسد الفجوات التي كانت موجودة عندما تأسست هذه الأمة. أمريكا ليست هي نفسها قبل ١٠٠ سنة أو ٥٠ سنة أو حتى عقد من الزمن. إننا نكافح من أجل مُثلنا، ونحن على استعداد لانتقاد أنفسنا عندما نقع في التقصير. نُخضع قاداتنا للمساءلة، ونصّر على وجود صحافة حرة، ونظام قضائي مستقل. نعالج خلافاتنا في رحاب الديمقراطية الطلق، مع احترام سيادة القانون، ووجود مكان للناس من كل عرق وكل دين، ومع إيمان لا يتزعزع بالقدرة الفردية للرجال والنساء على تغيير مجتمعاتهم، وظروفهم، وبلداتهم نحو الأفضل.

بعد مرور ست سنوات تقريبا بصفتي الرئيس، أعتقد أن بإمكان ذلك الوعد أن يساعد على تنوير العالم. لقد رأيت توجا لإحداث تغيير إيجابي - بغية تحقيق السلام والحرية وإيجاد الفرص ووضع حد للتعصب الأعمى - في عيون الشباب الذين التقيتهم حول العالم.

إنهم يُدكِرُونِي بأن هناك شيئا أساسيا نتشاطره جميعا، بغض النظر عن هويتنا أو أصلنا أو سحنتنا أو ديننا أو ميلونا الجنسية. وقد قالت إليانور روزفلت، إحدى المدافعات عن الأمم المتحدة ودور أمريكا فيها، "أين تبدأ حقوق الإنسان العالمية في نهاية المطاف؟ في الأماكن الصغيرة، قريبا من البيت - أماكن في غاية القرب والصغر بحيث لا يمكن مشاهدتها على أي خارطة من خرائط العالم. وعلى الرغم من ذلك، فهي عالم فرادى الأشخاص؛ والحلي الذي يعيشون فيه؛ والمدرسة أو الكلية التي يدرسون فيها؛ والمصنع أو الحقل أو المكتب الذي يعملون فيه."

وفي جميع أرجاء العالم، يمضي الشباب قدما، تواقين إلى عالم أفضل. وفي جميع أرجاء العالم، في أماكن صغيرة، يتغلبون

هو المصدر الرئيسي للمشاكل في المنطقة. لقد استخدم ذلك لفترة طويلة جدا كذريعة لإلهاء الناس عن المشاكل القائمة في بلدانهم. وأعمال العنف التي تجتاح المنطقة اليوم جعلت العديد من الإسرائيليين مستعدين للتخلي عن العمل الشاق لتحقيق السلام. هذا أمر جدير بالتفكير داخل إسرائيل. لأنه فلنكن واضحين: إن الوضع الراهن في الضفة الغربية وقطاع غزة ليس وضعا مستداما. نحن لا يسعنا أن ننصرف عن هذا المسعى - ليس عندما تُطلق الصواريخ على الإسرائيليين الأبرياء، أو عندما تؤخذ منا حياة الكثيرين من الأطفال الفلسطينيين في قطاع غزة. وما دمت أنا الرئيس، سوف ندعم المبدأ القائل إن الإسرائيليين والفلسطينيين والمنطقة والعالم سوف يكونون أكثر عدلا وأكثر أمنا بوجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

إذاً، هذا ما تستعد أمريكا للقيام به: مكافحة التهديدات الفورية، مع السعي إلى تحقيق عالم تقل فيه الحاجة إلى مثل هذا العمل. لن تنهاون الولايات المتحدة أبدا بالدفاع عن مصالحنا، ولكننا لن تنهاون أيضا بتنفيذ وعد هذه المؤسسة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان - فكرة أن السلام ليس مجرد غياب للحرب، إنما هو وجود لحياة أفضل.

أنا أدرك أن منتقدي أمريكا سيسارعون إلى القول إننا فشلنا أيضا في بعض الأحيان في الارتقاء إلى مُثلنا، وإن أمريكا لديها الكثير من المشكلات داخل حدودها. هذا صحيح. في صيف اتصف بعدم الاستقرار في الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية، أعلم أن العالم لاحظ أيضا ما شهدته مدينة فيرغسون الأمريكية الصغيرة في ميزوري، حيث قُتل شاب وانقسم المجتمع هناك. بالتالي، نعم، لدينا توترات عرقية وإثنية. وعلى غرار كل بلد، نحن نكافح باستمرار لمعرفة كيفية التوفيق بين التغييرات الهائلة الناجمة عن العولمة، والتنوع الأكبر للتقاليد التي نعتز بها.

كوتيسا، وزير الخارجية لدينا، رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين.

كما تعرف الجمعية، إن منظومة الأمم المتحدة بحاجة إلى الإصلاح بغية تجسيد الاحتياجات والحقائق الجديدة في عالم اليوم. وستستخدم أوغندا فترة رئاستها لتسهم إسهاما صغيرا في إصلاح الأمم المتحدة وأجهزتها من خلال الدفاع عن جدول أعمال أفريقيا بشأن تلك المسألة. وتلك الإصلاحات، على نحو ما سنتفق عليه جميعا، ستعزز الأمم المتحدة، وليس العكس.

إن أفريقيا، بما فيها أوغندا، تخرج بعد طول انتظار من فترة طويلة من الانتكاس شهدتها القارة خلال الـ ٥٠٠ سنة الماضية - منذ عام ١٤٧٢، عندما بدأ البرتغاليون غزو السواحل الأفريقية.

وقد شهدت تلك الأعوام الـ ٥٠٠ صدمات كبيرة أصابت القارة الأفريقية، بما في ذلك تجارة الرقيق، والاستعمار، والاستعمار الجديد والنهب والتزرف البشري، وحتى الإبادة الجماعية في بعض الأحيان. وأسفرت تلك الصدمات عن نزف في عدد السكان وتناقصهم في القارة الأفريقية إلى حد أنه في عام ١٩٠٠ لم يكن عدد سكان أفريقيا بأسرها سوى ١٣٣ مليون نسمة، في حين أن عدد سكان الصين التي هي ربع مساحة أفريقيا فقط، كان ٤٨٩ مليون نسمة. وبعبارة أخرى، كان عدد سكان أفريقيا كلها عام ١٩٠٠ يساوي ربع عدد سكان الصين فقط، في أرض مساحتها أكبر بأربع مرات.

وكانت هذه الصدمات ممكنة في أفريقيا، ليس بسبب مواطن الضعف الداخلية فحسب، ولكن أيضا بسبب العوامل الخارجية. لقد تسبب العدوان الأجنبي بتشوهات خطيرة في المجتمعات الأفريقية. فكانت هناك، على سبيل المثال، مملكة الكونغو الواقعة على ساحل المحيط الأطلسي، والتي كانت منظمة تنظيميا جيدا وقت وصول المستكشف البرتغالي الأول،

على الكراهية والتعصب والطائفية. ويتعلمون احترام بعضهم البعض، على الرغم من أوجه الخلاف.

إن شعوب العالم الآن تتطلع إلينا هنا، مُتَوَقِّعَةً أن نكون مُحْتَرَمِينَ ومُوقَّرِينَ وشجعانا مثلما تحاول أن تكون في حياتها اليومية. وفي هذا المنعطف، يمكن أن أعد الجمعية بأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تلتهي أو ترتدع عن القيام بما يجب القيام به. إننا ورثة إرث الحرية الذي نعتر به، ونحن على استعداد لأن نفعل ما هو ضروري لتأمين ذلك الإرث للأجيال المقبلة. وأطلب إلى الجمعية أن تتضمن إلينا في هذه المهمة المشتركة لصالح أطفال اليوم والغد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد يويري كاغوتا موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية أوغندا.

اصطحب السيد يويري كاغوتا موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد يويري كاغوتا موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس موسيفيني (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أشكر الجمعية العامة على انتخاب معالي السيد سام

المخططات. ينبغي نبد تلك الأيديولوجية الزائفة ومعاملتها بالإزدراء الذي تستحق.

فيما يتعلق بالتحول الاجتماعي - الاقتصادي، فإن أوغندا مشغولة بشق الطرق الأسفلتية، وبناء شبكات الكهرباء والسكك الحديدية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإنشاء نظام تعليمي شامل، ونظام رعاية صحية لعموم أوغندا. وقمنا، نحن وجيراننا، بدمج أسواقنا في جماعة شرق أفريقيا والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. كما أننا عقدنا شراكة مع آخرين بخصوص الحلول الأمنية المشتركة. وبالتالي أصبحت أفريقيا وفرادى البلدان الأفريقية شركاء أكثر مصداقية مع جميع الجهات الفاعلة المهمة بعيدا عن شواطئنا.

وتحتاج أوغندا إلى الاستثمار والوصول إلى التجارة، والسياح، وفي بعض الحالات، إلى الشراكات الأمنية التي يقرها الاتحاد الأفريقي، مع شركائنا في العالم، والكثيرون منهم أعضاء الأمم المتحدة، وهي ترحب بهذه الأمور.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية أوغندا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد يويري كاغوتا موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

كلمة صاحب الجلالة دون فيليبي السادس، ملك إسبانيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه صاحب الجلالة ملك إسبانيا.

اصطحب صاحب الجلالة دون فيليبي السادس، ملك إسبانيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بجلالة الملك دون فيليبي السادس، ملك إسبانيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

دييغو كاو، عام ١٤٨٣. كانت المملكة تشمل أجزاءً من شمال أنغولا وكابينا وأجزاءً من جمهورية الكونغو والأجزاء الغربية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونتيجة لأفعال الاستعمار، فإن هذه المملكة، بنظام حكمها، قد أضعفت ثم تفككت.

ولم تقم البلدان الحديثة في تلك المنطقة بإعادة تأهيل ذلك الجزء من أفريقيا إلا الآن. وهذه هي التشوّهات ونقاط الضعف المحلية الأصلية في أفريقيا التي ما برح يتصدى لها الجيل الحالي من القادة الأفارقة. لقد بدأت النتائج الإيجابية تظهر في العديد من البلدان الأفريقية. فحجم الطبقة الوسطى في أفريقيا يبلغ الآن ٣١٣ مليون شخص، ورفع ذلك القدرة الشرائية لأفريقيا إلى ٢,٥ تريليون دولار. وتنمو القوة الشرائية بمعدل ٣,٢ في المائة سنويا. لقد حدث النمو والتوسع في القوة الشرائية وفي الناتج المحلي الإجمالي الأفريقي على الرغم من عدم كفاية السكك الحديدية والطرق والإمدادات الكهربائية، وما إلى ذلك. وبمجرد معالجة هذه الاختناقات الاستراتيجية، فلن يكون هناك حد أعلى فيما يخص قدرات أفريقيا.

وكانت إحدى الاختناقات التي أرهقت أفريقيا هي اعتناق الأيديولوجية الزائفة للطائفية الدينية أو القبلية، بالإضافة إلى الشوفينية تجاه المرأة. وكنت قد التقيت بالرئيس أوباما لدى مغادرته عند الباب، وأخبرته بأنه استعار بعضا من بياني. لقد أحجت تلك الأيديولوجية الزائفة معظم الصراعات في أفريقيا. ونشهد كذلك نفس الأيديولوجية الزائفة تسبب الدمار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعندما ترتبط أطراف خارجية غير مطلعة بحاملي لواء هذه الإيديولوجية الزائفة يصبح التصدي أكثر مأساوية. فالأيديولوجية الطائفية زائفة ومفلسة لأنها تتعارض مع المصالح الحقيقية للسكان من تكافل وتبادل للسلع والخدمات، فضلا عن التكامل من أجل المنفعة المتبادلة. والطفيليات هي الوحيدة التي تستمتع في هذه

خاص في العقود القليلة الماضية. والالتزامات التي قدمتها إسبانيا مع بقية المجتمع الدولي تستند إلى تلك المؤسسات.

إن الديمقراطية اليوم هي الدليل الأساسي لتعايشنا الجماعي. وعملاً قريب سيكون قد مضى أربعة عقود منذ بداية المرحلة الانتقالية السياسية لإسبانيا، التي أتاحت لنا الانتقال من الدكتاتورية إلى نظام سياسي يركز على الحريات والحقوق، ويتسم برغبة في مصالحة تاريخية وروح حقيقية من الوثام. لذا، اسمحوا لي أن أرسى تحفة إسبانيا السياسية باعتزاز ومحبة، لتكون مثلاً للكثيرين في العالم. فنحن الإسبانيين أنشأنا نظاماً اجتماعياً وديمقراطياً مستنداً إلى سيادة القانون التي تحمي جميع المواطنين ومختلف بقاع إسبانيا بتنوعها السياسي والجغرافي والثقافي واللغوي. لذا، يمكن التعويل دائماً على التزام إسبانيا الثابت بتعزيز الدفاع عن القيم الديمقراطية في العالم.

وبدون نسيان تأثير الأزمة، فإن تطور إسبانيا الاقتصادي جعل اقتصادنا بين الاقتصادات الأولى في العالم وبين أكثرها انفتاحاً وتنافسية، ولا سيما منذ النصف الثاني من القرن الماضي. وحققتنا اليوم مراتب قيادية عالمية في قطاعات مختلفة مع قيمة مضافة عالية وتأثير اجتماعي بارز. وإذا تأخذ إسبانيا ذلك في الحسبان، فإنها تدعم بقوة أسلوباً علمياً ومستداماً للتنمية الاقتصادية، يجعل من الممكن تحقيق التقدم المادي والرفاه، ويوجد فرص العمل ويحمي الأفراد وحقوقهم الاجتماعية، وهذا نموذج تنمية مستدامة تحترم البيئة، باحترام المعايير الدولية ومع قيم اقتصادية أخلاقية عالية.

لقد كانت إسبانيا دائماً دولة ثقافية كبرى. ونفهم أن الثقافة تصوغ هويتنا، وأنها مصدر الثروة المادية وغير المادية في جميع المجتمعات. وقوة الإسبانية، وهي لغة عالمية تتشاورها عشرات البلدان ومئات الملايين من الأشخاص في جميع القارات، تُسهم بشكل حاسم في ضمان تنوع ثقافي ولغوي أوسع في المسرح الدولي. وهذا بوضوح هدف المجتمع

الملك فيليب (تكلم بالإسبانية): إنه لشرف وامتنياز عظيمان لي أن أحاطب الجمعية العامة بصفتي ملك إسبانيا في بداية عهدي.

وإنني أقف أمام الجمعية لأشاطر المجتمع الدولي التزام بلدي بالمبادئ والقيم العالمية التي تعرّف الإنسانية على النحو الأفضل. ومن دواعي سروري اليوم أن أعرض ما يمكن أن تقدمه إسبانيا - المحددة لكنها تبقى صادقة مع نفسها والتزاماتها الدولية - للسلام، والحرية، والعدالة وحقوق الإنسان في جميع الأمم ولجميع الأشخاص، إلى جانب الرفاه والازدهار.

إن إسبانيا، بصفتها أمة ذات جذور عريقة ودعوة عالمية واضحة، أسهمت مساهمة كثيفة وحاسمة في صياغة تاريخ العالم. فلنتذكر أن إسبانيا كانت حاضرة في نشأة العولمة والقانون الدولي، فضلاً عن إضفاء الطابع البرلماني في العصور الوسطى والديمقراطية التحريرية المعاصرة. وبهذا المنظر طوال قرون، نرى بوضوح أن أفضل مساهماتنا تأتي حين نمضي قدماً ونحن منفتحون على العالم.

وعلى الرغم من مشاكلنا، فإنني أرى بصدق المجتمع الإسباني اليوم مثلاً يحتذى في التزامه بالكرامة الإنسانية، وفي التضامن مع الفئات الأكثر تهميشاً. والإسبانيون يحافظون على شعور عميق بالمساواة. وهم يرفضون التعصب والعنف والتشدد ويجوبون السلام. والمجتمع الإسباني متنوع ثقافياً ولغوياً، ويمكنه التغلب على الصعوبات بمسؤولية مع النزاهة أثناء مطالبته بالنزاهة والتميز بصفتها قيمتين مدينتين جوهريتين للديمقراطية. فإسبانيا بلد قوي وسخي وحيوي، وأشعر بالاعتزاز به حقاً.

لذا، فنحن الإسبانيين نتطلع اليوم إلى المستقبل بإرادة صلبة لتتشاطر ونساهم في بناء واقع أفضل لجميع الشعوب. ومؤسساتنا متينة ومتماسكة على مرّ القرون ومدعومة بشكل

إنَّ المهمة العالمية لإسبانيا والتزاماتها في المسائل الديمقراطية والاقتصادية والثقافية التي ذكرتها للتو تلخص بالتزامها الكامل بميثاق الأمم المتحدة، الذي نجتمع هنا بالنيابة عنه. فالميثاق يمثل أحد أعظم إنجازات الجنس البشري؛ لذا علينا أن نحفظه ونحترمه وننفذه. وبهذا، تؤمن إسبانيا إيماناً راسخاً بالأمم المتحدة وآلياتها متعددة الأطراف لصون السلم والأمن الدوليين، وللمساهمة في تنمية المجتمعات.

إننا نعيش في أوقات تتسم بانتشار النزاعات، التي بعضها مدمرة بشكل خاص، ولها تأثيرات عشوائية على المدنيين. ويجب أن يكون هدفنا الرئيسي منع الحرب، وحين نفشل، يجب أن نحمي الأبرياء والجرحى ونساعدهم. ويجب ألا نتوان في جهودنا لحل النزاع عبر الدبلوماسية وجميع الوسائل الممنوحة من ميثاق الأمم المتحدة. وفوق كل شيء، يجب ألا نفقد الأمل، وأن نتذكر أنه على الرغم من كل شيء، يمكن بل يجب للتوق إلى الوئام أن يسود حتى أكثر الكراهيات رسوخاً.

إنَّ نسخة مطرزة من غيرنيكا - وهي لوحة للإسباني العالمي بابلو بيكاسو - معلّقة خارج المدخل إلى قاعة مجلس الأمن.

والمشهد المصور في هذه الأيقونة الفنية ما فتئ يحرك ضمائرنا ويذكرنا بالعواقب المميتة لعدم قدرتنا عن منع وحل الصراعات التي تعصف بنا جميعاً. ومن الخطأ أن نظن أن الحروب أو الكوارث الناجمة عن النشاط البشري لا تؤثر إلا على مجتمع واحد أو منطقة واحدة دون أي تأثير على الآخرين. فحين تنتصر الهمجية في جزء من العالم، لا يبقى أحد بمنأى عنها؛ ونكون جميعاً ضحايا.

لكن الصراعات المسلحة ليست المخاطر الوحيدة على المجتمع الدولي. فالشر يتخذ أشكالاً عديدة والضحايا لهم وجوه كثيرة: فكل طفل واقع في برائن حالة أزمة أو أعمال عنف، وكل امرأة تتعرض للتحرش أو يجري الحد من حقوقها

الإنساني، المتنوع على نطاق واسع، والممثل هنا. لذا، يتعين على اللغة الإسبانية أن تشغل موقعها الرسمي بصفتها لغة رسمية للأمم المتحدة، ولغة عاملة مستخدمة وممثلة بشكل كامل. وفي ضوء نطاق وعمق قاعدتنا الثقافية، نؤكد التزام إسبانيا بالدفاع عن التنوع الثقافي بجميع جوانبه ومظاهره.

إنَّ تاريخ إسبانيا وموقعها الجغرافي المتميز عند مفترق القارات والبحار والحضارات جعلها تُطوّر منظوراً عالمياً متيناً واتصالاً خاصاً ببعض المناطق في العالم. من بينها أوروبا التي تمثل بعبء واضحاً. وعملية التكامل القاري حول الاتحاد الأوروبي اليوم جزء من البرنامج الوطني لمملكة إسبانيا. وإننا ندعو إلى أوروبا ذات وحدة أوسع ووثام يحفظ ويوسع القيم الديمقراطية والمدنية التي أهدمت نشأتها، والتي تعمل لضمان رخاء جميع مواطنيها. وإننا ندافع أيضاً عن أوروبا متميزة بالقوة والتضامن، تُسهّم بسخاء وفعالية في التقدم السلمي لجميع مناطق العالم.

ونظراً لتاريخ جماعة الأمم الإيبيرية - الأمريكية وثقافتها، فإنها جزء رئيسي من هويتنا الجماعية وتمثل أخوة حقيقية لنا. وهذا الشعور يمتد إلى مجالات أخرى بفضل الاتصالات الثقافية والتاريخية واللغوية التي نجريها أيضاً مع الأمم والشعوب الأخرى في بقية الأمريكتين، وفي أفريقيا، وآسيا وأوقيانوسيا.

والبحر الأبيض المتوسط بشواطئه الشمالية والجنوبية، إلى جانب الشرق الأوسط والعالم العربي بأسره، مناطق قريبة جداً من إسبانيا، ليس جغرافياً فحسب، بل ثقافياً ووجدانياً أيضاً. وهذا ما يجعلنا نؤكد إرادتنا واهتمامنا بالمساهمة في استقرار المنطقة، بصفته عنصراً أساسياً لتحقيق السلام في العالم. إنها منطقة تعاني فيها بعض المجتمعات ويلات بربرية لا تُطاق، هي عنف إجرامي ووحشي يهدد كل مجتمعات الكوكب وجوهر قيم الحضارة الإنسانية العالمية.

ولا تنمية مستدامة دون تضامن أكبر بين الدول وداخلها على السواء. وعلاوة على ذلك، يجب أن تفتقر التنمية بسياسات الشمول التي تتوخى المساواة الكاملة للنساء وإدماجهن في جميع مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وكما يمكننا أن نرى، فإن إسبانيا تتصف بروح التضامن. ففي السنوات الـ ١٤ الماضية، تبرّع أبناء بلدي بمبلغ ٣٠ بليون دولار للتنمية العالمية. وخصّص قرابة بليون دولار من هذه المساهمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، عبر صندوق أنشأته إسبانيا ويشارك في قيادته برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهذا أكبر تبرّع قدّمه بلد منفرداً. وستكون إحدى أهمّ مهمّات الجمعية العامة بالتحديد الانتهاء من المفاوضات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ووضع أهداف التنمية المستدامة. وهنا أيضاً، خطت إسبانيا خطوة إلى الأمام بإنشاء أول صندوق يعمل فعلياً من أجل أهداف التنمية المستدامة هذه.

إنّ تحقيق الاستدامة ينطوي إلى حدّ كبير على مكافحة الآثار المؤذية لتغيّر المناخ. ومؤتمر القمة المعني بالمناخ الذي عُقد بالأمس والمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عُقد في ساموا - والذي أسهمت إسبانيا في تنظيمه - قد رفعا مستوى وعينا بهذه المسألة. وهما يمكننا أيضاً من تحسين استجابتنا وقدرتنا على الصمود في وجه حالات مقبّدة، وبخاصة في ما يتعلق بأشدّ الدول ضعفاً والتي يتعرض بقاؤها في حد ذاته للخطر.

وأهداف التنمية المستدامة التي حددناها لأنفسنا في متناولنا. وهناك أسباب للأمل مجدداً. وإنني أفكر بشكل خاص في التقدم المحرّز في أفريقيا، وهي قارة قريبة جداً إلى إسبانيا، والتي توجد فيها أمثلة جديدة على الابتكار والإبداع في كل مكان. فأفريقيا قارة الحاضر والمستقبل، حيث شهدنا طوال العقد المنقضي بعض أسرع الاقتصادات نمواً. ولكن من المهم للغاية وضع نهاية للصراعات التي ما زالت تدور في

لمجرّد كونها امرأة، وكل مريض يموت بسبب نقص الدواء وكل شخص مُسنّ بلا سند، وكل أسرة بلا طعام وبلا أمل بسبب التوزيع غير العادل للثروة، وكل صحفي، رجلاً كان أم امرأة، يُقتل بسبب أدائه لواجبه في الإعلام - كل هؤلاء يستصرخون ضمائرنا وإحساسنا بالواجب، ويوجهون إلينا نداءات عديدة جداً كي نعمل.

ويمكن لأعضاء الجمعية العامة أن يُعولوا على إسبانيا فيما تصدّى، معاً وفي إطار القانون الدولي، لأولئك الذين يسعون إلى تدمير القيم والمبادئ التي تقوم عليها أمنا المتحدة، عبر تعصبهم أو عنفهم أو طائفيتهم. لقد أثبتت إسبانيا دائماً دعمها غير المشروط لمنظومة الأمم المتحدة وتحملها المسؤولية بفعالية في ما يتعلق بالمبادئ التي نعتز بها جميعاً في هذه الجمعية: الحرية والعدالة والمساواة والسيادة الوطنية للدول واستقلالها وسلامتها. وهي ستواصل الاضطلاع بمسؤولياتها كاملة بصفتها عضواً في الأمم المتحدة، مثلما فعلت دائماً.

على هذه الخلفية، تخطو إسبانيا خطوة أخرى إلى الأمام بصفتها مرشحة لمقعد غير دائم في مجلس الأمن لفترة السنتين ٢٠١٥-٢٠١٦. وترشّحننا جزء لا يتجزأ من التزام بلدي الراسخ بتعزيز خدمته للمجتمع الدولي وتحسينها. وهذا ما فعلناه في مجلس الأمن مرة كل عقد طوال السنوات الـ ٤٠ الماضية، لأنّ الجمعية وثقت بنا. وإنني لا أطلب سوى تجديد تلك الثقة.

وفي السنوات الـ ٢٥ الماضية، شارك ١٣٠.٠٠٠ فرد من القوات المسلحة الإسبانية في عمليات حفظ السلام وبعثات المعونة الإنسانية في جميع مناطق العالم. وقد كانوا جزءاً من جهد جماعي عظيم أسهم فيه العديد من البلدان الممثّلة هنا - والأهمّ أنهم شعروا بذلك. وبالمثل، رسّخت إسبانيا في العقد الأخير مكانتها بوصفها أحد المساهمين الرئيسيين في التعاون الإنمائي. فما من سلام دائم دون أمن ودون تنمية مستدامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر ملك إسبانيا على البيان الذي أدلى به للتوّ. اصطحب صاحب الجلالة دون دون فيليب السادس، ملك إسبانيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب فخامة السيد محمد ولد عبد العزيز، رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

اصطحب فخامة السيد محمد ولد عبد العزيز، رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد محمد ولد عبد العزيز، رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ولد بن عبد العزيز (موريتانيا): يطيب لي باسم الاتحاد الأفريقي وباسم الجمهورية الإسلامية الموريتانية أن أتقدم إليكم سيادة الرئيس سام كوتيسا بأحر التهاني وأطيب التمنيات بمناسبة انتخابكم رئيساً للدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وكلّي ثقة بأن ما تتمتعون به من الحنكة والكفاءة، وما تمتلكونه من تجربة طويلة على رأس دبلوماسية بلدكم الشقيق أوغندا هو خير ضمان لحسن سير أعمال دورتنا الحالية ونجاحها.

كما يسعدني أن أشيد بما قام به سلفكم السيد جون آش من عمل متميز خلال إدارته لأعمال الدورة السابقة. وأتوجه بجزيل الشكر إلى معالي الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، على الجهود الجبارة التي ما انفك يبذلها في خدمة السلم والأمن الدوليين، وعلى انتهاجه سبيل الحوار بوصفه الوسيلة المثلى لمعالجة القضايا الدولية الراهنة.

أجزاء من المنطقة وتكبح تنميتها. ومن منطقة الساحل إلى القرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى، تُسهم إسبانيا في إنهاء تلك الصراعات عبر الوفاء بالتزاماتها المنبثقة عن التضامن والقرب المكاني.

إننا نؤمن بأفريقيا ونُرهن على هذا الإيمان، على سبيل المثال، حينما تنشأ أزمة حادة مثل وباء إيبولا الذي يؤثر على جزء كبير ومتزايد من المنطقة الوسطى. وأود أن أعرب عن تضامن الشعب الإسباني مع الضحايا وعن دعمنا لأولئك الذين يفعلون كل شيء ممكن لمساعدتهم، على حساب حياتهم في بعض الأحيان. وأوجه تحية خالصة إلى العاملين في مجال المعونة الإنسانية التابعين للأمم المتحدة، والذين تدفعهم رسالتهم إلى ترك كل شيء وراءهم للذهاب إلى الفئات الأكثر ضعفاً حيثما كانت.

لقد مضى نحو ٣٠ سنة منذ خاطب والدي، خوان كارلوس، الجمعية العامة للمرة الأولى (انظر A/41/PV.4). واليوم، مثلما كان الحال آنذاك، فإن إسبانيا منفتحة على عهد جديد. واليوم، كما كان الحال آنذاك، فإننا نشغل موقعنا بصفتنا أعضاء نشيطين ومسؤولين في المجتمع الدولي الممثل هنا. ويمكنني أن أؤكد للحاضرين هنا أنّ المجتمع الدولي، الممثل اليوم في الجمعية العامة، يمكنه الاستمرار في التعويل على دعم إسبانيا ومشاركتها النشطة في الحماية الدائمة لقيم البشرية ومصالحها في السلام، السلام الذي يزداد ازدهاراً وعدالة. وإسبانيا لا تدعم فحسب جعل الأمم المتحدة أقوى، ولكن، وفي المقام الأول، أكثر اتحاداً - أكثر اتحاداً ضد التعصب وعدم التسامح والهمجية، أكثر اتحاداً في مكافحة الفقر والجوع والتهميش، أكثر اتحاداً بحيث يمكن توفير الخدمات التعليمية والصحية للجميع، أكثر اتحاداً في الدفاع بثبات عن كرامة جميع بني البشر.

في المئة من القوى العاملة. وتمثل ثلث الناتج المحلي الخام على مستوى قارتي.

وفي هذا الإطار، أوصت القمة الأفريقية بتخصيص ١٠ في المئة من ميزانيات بلدان قارتي لتطوير قطاع الزراعة. ووعيا منها بأهمية الأمن الغذائي، اعتمدت الحكومات الأفريقية سياسات تنموية رشيدة بغية النهوض بهذا القطاع الحيوي. وأعطت هذه السياسات أكلها وحقت بعض البلدان الأفريقية اكتفاء ذاتيا في منتجات زراعية عديدة. وتوجه بلدان أخرى بخطى ثابتة إلى تحقيق إكتفاء كامل في مجال الغذاء.

إننا في أفريقيا نتطلع إلى تعاون مثمر مع شركائنا، يفتح الأسواق العالمية أمام منتجاتنا الزراعية، ويساعد على تطوير قدراتنا في ميادين البحث الزراعي ويوفر التكنولوجيا المتطورة وتقنيات المحافظة على البيئة.

عند اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية سنة ٢٠٠٠، لم تكن لأفريقيا رؤية موحدة حول القضايا التنموية الكبرى. فلم يكن لصوتها صدى مسموع. ورغم ذلك فقد عملنا بجد ونشاط على تحقيق تلك الأهداف. واليوم فإن أفريقيا تتحدث بصوت واحد وتسعى إلى تحقيق التنمية والتحول إلى فضاء قوي خال من الأوبئة والحروب والصراعات، تسوده العدالة والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، اتخذت القادة الأفارقة قرارات هامة تتعلق بالقضايا الأساسية للقارة من بينها رؤية الاتحاد الأفريقي لأفق عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي تتمحور حول تنمية الموارد البشرية والقضاء على الفقر والأوبئة والأمراض الفتاكة. وأذكر بأن محاربة مرض نقص المناعة المكتسب، والملاريا والسل قد تعززت من خلال برامج متعددة مكنت من مواصلة الجهود الهادفة إلى الحد من آثار هذه الأوبئة.

لقد ظلت الجمعية العامة للأمم المتحدة منبرا لتبادل الآراء ومناقشة القضايا الدولية الكبرى التي تلامس حياة الأمم والشعوب. وهو ما أكسبها مكانة متميزة بين هيئات الأمم المتحدة المتعددة. فهذا اللقاء السنوي، الذي يجمع قادة، مناسبة ثمينة للبحث عن أرضية مشتركة للوصول إلى رؤية شاملة تقترح حولا ناجحة للقضايا الدولية المطروحة ترقى إلى مستوى تطلعات شعوب العالم.

وفي هذا الصدد، يسعدني اليوم أن أحاطب جمعكم الكريم. وأن أطلع العالم، من خلال منبركم، على ما أنجزناه بنجنا الأفارقة في مسيرة التقدم والتنمية، وما تعانينا قارتنا الفتية وما تنتظره من المنظومة الدولية وما تتطلع إليه من إسهام فعال في إدارة حاضر الإنسانية ورسم مستقبلها.

عرف العديد من بلدان القارة الأفريقية مستويات نمو مرتفعة رغم الأزمة الاقتصادية الحادة التي لا تزال تلقي بظلالها على العالم. فقد بلغ مستوى نسبة النمو في القارة ٥ في المئة ويتجه نحو الارتفاع إلى ٦ في المئة. يعود هذا الانتعاش الاقتصادي ضمن أسباب أخرى إلى السياسات الاقتصادية الرشيدة التي تنتهجها الحكومات الأفريقية. حيث تم تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، وتشجيع المزيد من البنى التحتية، وإعطاء عناية خاصة للطبقات الأكثر هشاشة في المجتمع. كما تم دعم المشاريع والأنشطة المدرة للدخل وساهم ذلك بشكل فعال في محاربة البطالة، خاصة في صفوف الشباب والنساء. فأفريقيا تعمل جاهدة على أن تتحول من فضاء استهلاك إلى منطقة إنتاج لتؤمن بذلك الملايين من فرص العمل.

إن تحقيق الأمن الغذائي وتطوير الصناعة الزراعية ومكافحة الفقر في الوسط الريفي تشكل أهدافا أساسية للاتحاد الأفريقي. لذلك فقد حظي قطاع الزراعة والثروة الحيوانية باهتمام بالغ في القمم الأفريقية المتعاقبة. حيث تم إعلان سنة ٢٠١٤ سنة الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا. فالزراعة توظف قرابة ٦٠

ما يقتضي البحث عن حلول شافية تأخذ في الحسبان الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة، وتمكن من تهيئة الظروف المناسبة لتوفير المزيد من فرص العمل والحياة الكريمة للشباب في أفريقيا.

يمثل الحكم الرشيد الشرط الضروري لنجاح الجهود التنموية. ذلك ما وعته بشكل عميق النخب السياسية الأفريقية، فعملت بإخلاص على إشاعة الحريات العامة ورعاية النهج الديمقراطي بصفته السبيل الأمثل لإدارة الشأن العام. وقد اتخذ الاتحاد الأفريقي إجراءات رادعة لكل محاولات الاستيلاء على السلطة بطرق غير ديمقراطية، وبذلك تعززت الممارسات الديمقراطية وتأسست التعددية، وتالت الانتخابات الشفافة.

لقد اقتضى النظام الديمقراطي في أصوله إشراك المجتمع المدني بكافة أطرافه. ففرضت طبيعة المجتمعات الأفريقية إحداث تمييز إيجابي لصالح المرأة، مكنها من الولوج إلى الوظائف الانتخابية وتبوؤ المراكز القيادية، سعياً إلى المزيد من العدالة بين الجنسين. وفي هذا السياق ذاته، يحظى الشباب بالصدارة في الخطط التنموية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الأفريقية. ومن المتوقع أن يصل تعداد سكان قارتي في أفق ٢٠٥٠ إلى ثلاثة بلايين؛ تناهز نسبة الشباب فيها الثلثين. وتتطلب هذه الحالة الديموغرافية المميزة لقارتي تركيزاً في الاستثمارات في البنى التحتية، والخدمات الاجتماعية وإعطاء الأولوية لقطاعات الإسكان، والتشغيل وتنمية الموارد البشرية وتنوع مصادر الطاقة والصحة والتعليم والتأهيل المهني الذي يستجيب لمتطلبات السوق ويساهم في محاربة البطالة ويمكن الشباب من إبراز مهاراتهم، فليست البطالة التي تعاني منها مجتمعاتنا ناتجة عن إنعدام فرص العمل وإنما ترجع في الغالب إلى عدم ملاءمة مخرجات التعليم لحاجات سوق العمل.

إن عالمنا اليوم يواجه في مجال الأمن العديد من المخاطر الناتجة عن تعدد بؤر النزاعات، وظاهرة الإرهاب، والجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات والسلاح والبشر، هذه المخاطر

ورغم كل هذه الجهود، فإن المؤشرات في مجال الصحة تدعونا إلى بذل المزيد لتعزيز المنظومة الصحية، وتوسعة مجال الولوج إليها، وتطوير المصادر البشرية والبنية التحتية. وفي هذا الإطار، أطلق الرؤساء الأفارقة مؤخرًا مبادرة قوية ضد فيروس نقص المناعة البشرية. ويمثل الظهور المفاجئ لفيروس الإيبولا في غرب أفريقيا تحدياً جدياً وتهديداً خطيراً نظراً لسرعة انتشاره، وفتكه السريع بضحاياه. إن الإجراءات التي تم اتخاذها للحد من تفشي هذا الوباء لا تزال ناقصة ومحدودة الفعالية. فكل يوم يمر دون التوصل إلى علاج ناجح لهذا الوباء يزيد من عدد الضحايا ويوسع دائرة المرض لتشمل مناطق أخرى. إن أفريقيا، رغم ما اتخذت من إجراءات وما تبذل من جهود، لم تستطع حتى الآن التصدي بنجاح لهذا الوباء.

وعليه، فإنني أوجه من هذا المنبر نداءً إلى المجتمع الدولي للعمل الجاد بغية توفير اللقاحات الضرورية لمعالجة ضحايا فيروس الإيبولا وتعزيز سبل الوقاية منه، ومنع انتشاره، وتكثيف الاستثمار في الأبحاث العلمية المتعلقة بالفيروسات والأوبئة، ومد يد العون للبلدان المتضررة.

وفي هذا السياق، نحى ما قامت به بعض البلدان والمنظمات الدولية من مبادرات وما تقدمه من مساعدات إلى الدول التي تعاني من انتشار هذا الوباء.

إن ظاهرة الهجرة السرية وما تخلفه من مأس يومية تدعونا إلى العمل الجاد لإيجاد حل ناجح وسريع لها، فلا يمكننا الاكتفاء بإحصاء الأجساد التي تقذفها الأمواج على الشواطئ، أو بالقيام بعمليات إنقاذ في أعالي البحار لآلاف المهاجرين المكسدين في قوارب تائهة وبائسة. إن ظاهرة الهجرة السرية ظاهرة مركبة، تختلط فيها عوامل اقتصادية بممارسات مرتبطة بالجريمة المنظمة. لذلك، فإن مراقبة الحدود مهما بلغت من البقطة والقوانين، مهما بلغت من الصرامة، تظل عاجزة عن إيقاف أفواج المهاجرين من الجنوب إلى الشمال. وهو

وحالت دون تطور النزاع إلى حرب أهلية شاملة. لكن التوتر بين المكونات الاجتماعية لا يزال قائما وهو ما يتطلب منا تشجيع الفرقاء في وسط أفريقيا على استغلال المرحلة الانتقالية لبناء الثقة وتجاوز كل ما من شأنه أن يعرقل مسيرة السلم والاستقرار في البلد.

لا ينبغي أن تحجب عنا هذه الأوضاع ما تم إنجازه من تقدم على طريق إرساء السلام في مناطق عديدة كانت ملتتهبة. وفي هذا الإطار نهنئ أنفسنا بما تحقّق في منطقة البحيرات الكبرى وشمالي مالي وجمهورية جنوب السودان.

لقد كانت منطقة الساحل من أول المناطق الأفريقية التي عانت من ظاهرة الإرهاب. ولكن بفضل التعاون الأمني الوثيق بين بلدان المنطقة والمؤازرة الدولية تم دحر الإرهابيين وشل نشاط شبكات التهريب. لقد واجه الأفارقة الأوضاع الصعبة في شمال مالي بحزم وتدخل العديد من دول القارة إلى جانب القوى الدولية الصديقة للتصدي للجماعات الإرهابية. لقد تم إبعاد الخطر الإرهابي عن مناطق حيوية كانت منطلقا للعمليات الإرهابية الإجرامية. وقد كان التدخل الفرنسي حاسما وفي الوقت المناسب. كما سيذكر التاريخ التضحيات الجسام التي قدمها ولا يزال يقدمها الجنود التشاديون الشجعان.

لكن المخاطر الأمنية في المنطقة تظل قائمة رغم حصارها النسبي. إن القضاء على الإرهاب في منطقة الساحل يمثل تحديا جسيما يضاف إلى إكراهات التنمية ومحاربة الفقر. فالترابط وثيق بين التنمية والأمن، ولا يمكن تصور تنمية مستدامة مع انعدام الأمن، ولا يستتب الأمن في غياب تنمية متكاملة.

وفي هذا السياق، عكست دول المنطقة ضرورة إنشاء إطار إقليمي لتنسيق الجهود من أجل تنمية المنطقة، من جهة، ومحاربة خطر الإرهاب والجريمة العابرة للحدود، من جهة أخرى، رجاء إنشاء مجموعة بلدان منطقة الساحل الخمسة خلال قمة رؤساء الدول الأعضاء المنعقدة في نواكشوط في

كلها ذات طبيعة عابرة للحدود، فلم تسلم بعض مناطق في القارة الأفريقية منها. نظرا لضعف الممارسات الديمقراطية فيها وتفشي النزاعات العرقية والثقافية والأزمات الاقتصادية وما تخلف من توتر اجتماعي، وهشاشة النظام التعليمي وما ينجم عنها من بطالة وانحراف في صفوف الشباب.

في مواجهة هذه التحديات، وضع الاتحاد الأفريقي آليات ناجعة تمثلت في المنظومة الأفريقية للسلم والأمن التي تضم مجلس السلم والأمن والقدرة الأفريقية للرد السريع على الأزمات. ورغم ما بذل من جهود وما تحقّق من إنجازات، تظل محاربة الإرهاب مسؤولية دولية تستدعي تعاوننا وثيقا بين جميع مكونات المنظومة الدولية. إذ لا تستطيع الدول منفردة القضاء على ظاهرة الإرهاب.

لقد أسهم التعاون المثمر بين مجلس الأمن الدولي ومجلس السلم والأمن الأفريقي بشكل فعال في إيجاد حلول للعديد من النزاعات المسلحة في قارتنا. ورغم هذه الجهود لا تزال الحالة في الصومال مستعصية على الحل. كما أن الأوضاع في ليبيا وشمال نيجيريا وفي جمهورية وسط أفريقيا تشكل مصدر قلق بالنسبة لنا. ففي ليبيا تترلق الأوضاع بشكل خطير ومؤسف نحو بوادر حرب أهلية قد تفكك وحدة البلد وتشرد أبناءه ويهدد خطرها بالانتقال إلى البلدان المجاورة إذا لم يتدخل المجتمع الدولي لمساعدة الليبيين في إيجاد حل سلمي وتوافقي يضمن وحدة ليبيا واستقرارها. وفي شمال نيجيريا، لا تزال حركة بوكو حرام تمارس أعمالها الإجرامية من قتل للأبرياء وسبي للنساء وتدمير لقرى كاملة. ولمواجهة هذه المجموعة الإرهابية، لا بد من تضافر الجهود الأفريقية والدولية للقيام بعمل حاسم للقضاء على هذا الخطر الذي يهدد المنطقة كاملها.

أما في جمهورية وسط أفريقيا، فإن جهود قوة حفظ السلام الأفريقية بدعم من القوى الصديقة أوقفت المجازر

بجدارة لتمثيل دائم على مستوى مجلس الأمن الدولي. ومن الأهمية بمكان الشروع في التفاوض حول النصوص في أقرب وقت ممكن لتوسعة التمثيل الدائم وغير الدائم في مجلس الأمن الدولي.

إن تحقيق العدالة على المستوى الدولي يستدعي أيضا إصلاح النظام الاقتصادي العالمي ليصبح أكثر إنصافا من خلال نهوض الأمم المتحدة بدور أكبر في الجهود الرامية إلى تعزيز الشفافية وتحقيق استقرار النظام المالي وتشجيع الاستثمارات اللازمة للتنمية المستدامة.

في الختام، أتوجه إليكم، سيدي الرئيس، وأصحاب الجلالة والفخامة والسمو المشاركين في أعمال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة بجزيل الشكر على الجهود الجبارة التي تبذلونها من أجل إنجاح أعمال دورتنا هذه.

إن تحقيق الأهداف النبيلة التي أنشئت من أجلها منظمة الأمم المتحدة مرهون بتمكين جميع شعوب العالم من حقها في التنمية والاستفادة من وسائل الرقي والتقدم لتنعم الإنسانية جمعاء بالعيش الكريم في كنف الحرية والعدالة والمساواة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن اشكر رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب فخامة السيد محمد ولد عبد العزيز، رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية، من قاعة الجمعية.

خطاب فخامة السيدة ميشيل باشلي خيريا، رئيسة جمهورية شيلي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيسة جمهورية شيلي.

اصطحبت السيدة ميشيل باشلي خيريا، رئيسة جمهورية شيلي، إلى قاعة الجمعية العامة.

شباط/فبراير المنصرم. إن المجتمع الدولي مطالب بأن يؤازر الأفارقة في آمالهم وتطلعاتهم المشروعة نحو تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة.

إن الصراع في منطقة الشرق الأوسط الذي تتصاعد حدته من حين إلى آخر بدون أفق واضح لحل نهائي له، رغم المبادرات العربية والدولية العديدة، يشكل خطرا دائما على السلم الدولي. وهو ما يستدعي من جميع أطراف النزاع تقديم تضحيات مؤلمة أحيانا، ومن المجتمع الدولي المزيد من الضغط والعمل على إيجاد حل عادل وسريع لهذا النزاع يركز على تطبيق القرارات الدولية ذات الصلة التي تضمن للشعب الفلسطيني إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

كما أن الأوضاع الخطيرة في سوريا والعراق الناتجة عن تفاقم ظاهرة الإرهاب تشكل مصدر قلق بالغ للمنظومة الدولية. إننا نبارك الإجراءات المتخذة مؤخرا لمواجهة الجماعات الإرهابية في العراق وندعو أطراف النزاع في سوريا إلى نبذ العنف والجلوس إلى طاولة المفاوضات لتجنّب البلد المزيد من الدمار. وكذلك فإن الأزمة في أوكرانيا ينبغي أن تجد حلا سلميا سريعا، حفاظا على السلم الدولي ومنعا لتطور التجاذب بين القوى العظمى.

تطلع القارة الأفريقية إلى زيادة حضورها في المحافل والمنظمات الدولية بما يناسب حجمها ومكانتها لكي تصبح هذه المحافل وتلك المنظمات أكثر تمثيلا للشعوب والدول. وإذا كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة هيئة دولية تمثل فيها جميع البلدان على قدم المساواة، فإن العضوية الدائمة في مجلس الأمن لا تزال حكرا على دول محدودة. ولم يعد ذلك الامتياز المستمد من نتائج الحرب العالمية الثانية في القرن الماضي يعبر اليوم عن حقائق الجغرافية السياسية الدولية، ولا يأخذ بعين الاعتبار التحولات العميقة التي عرفها العالم. ولأفريقيا اليوم مكانتها الرفيعة ودورها المتميز في المنظومة الدولية، وهو ما يؤهلها

المحكمة مع تركيز قوي على حماية المدنيين. ومع ذلك، في العديد من المناسبات كان أعضاء المجلس عاجزين عن التصرف في إطار من الوحدة. ولا شك أن ذلك يؤدي إلى تفويض شرعية ومصداقية الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلام والأمن الدوليين.

وشهد هذا العام زيادة كبيرة في الأزمات الإنسانية في جميع أرجاء العالم، لا سيما في عدد من حالات الطوارئ المعقدة التي تحدث آثارا إقليمية تؤثر بصورة مباشرة على الدول المهشة بالفعل.

ونشعر بالقلق حيال تشريد 3 ملايين لاجئ بسبب الأزمة في سوريا؛ وحيال أعمال الجماعات الإرهابية، مثل تنظيم الدول الإسلامية في العراق والشام؛ وحيال أعمال العنف الوحشية التي شهدتها العالم في غزة. ونعرب عن تضامننا مع الضحايا وندين إدانة قاطعة استخدام العنف. ويجب أن يتخذ أي إجراء في هذا المجال في سياق القانون الدولي. ونرى أن على المجتمع الدولي أن يسعى للتوصل إلى حلول سياسية ومفاوضات شاملة لتسهيل أعمال مجلس الأمن. ونحن، من جانبنا، على استعداد لزيادة التزاماتنا الإنسانية وسننظر في قبول اللاجئين من تلك المناطق للتراف.

كما نشعر بالقلق حيال الحالة في أوكرانيا. وفي هذا الصدد، فإن موقف شيلي واضح. فنحن نعتقد أنه لا بد من احترام مبدأ سلامة الأراضي، وفي الوقت نفسه، يجب حماية حقوق الأقليات. ونرى أنه يمكن إيجاد حل لمنع تصاعد أعمال العنف وفرض الجزاءات والتوترات التي قد تنتشر في جميع أرجاء الكوكب.

وبصفة عامة، نود أن نؤكد مجددا على إيماننا بضرورة احترام سلامة حدود الدول. فالقانون الدولي واضح ولا يشوبه غموض. وأي إجراء يهدف إلى التأثير على معاهدات الحدود القائمة يفسح المجال لعدم اليقين القانوني ويمكن أن يعرض

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة ميشيل باشلي خيريّا، رئيسة جمهورية شيلي، وان أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيسة باشلي خيريّا (تكلمت بالإسبانية): في نهاية القرن العشرين، تخيلنا أن القرن الحادي والعشرين سيشهد تحقيق المزيد من التقدم والسلام للجميع وسيكون خاليا من المآسي التي هزت العالم. وفعلا، شهدنا بوادر باعثة على الأمل في تحقيق التنمية بأبعادها العديدة. بيد أن من المفارقة أن نرى في كل مكان حولنا عوارض الأزمات التي، مع أنها قد تكون في مواقع محدودة، تحدث عواقب إنسانية مدمرة. وتشمل هذه التحديات الحروب الإقليمية والتوترات العرقية والدينية والأزمات الإنسانية والدوس على حقوق الإنسان وتفكك أوصال عدة دول وتغير المناخ وتعميق أوجه عدم المساواة والإرهاب العابر للحدود وانتشار الأوبئة المروعة مثل الإيبولا، وهي جميعا تتطلب مواجهة صارمة وعاجلة من جانب المجتمع الدولي.

ويتمثل عدم الاستقرار ذاك، إلى جانب الإفتقار إلى التماسك الاجتماعي، تهديدا للسلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية والديمقراطية. وهذا لا يؤثر على البلدان أو الدول وحدها، بل يؤثر على الرجال والنساء الحقيقيين الذين يقيمون فيها. وبعبارة أخرى، هو تهديد لكل ما نؤمن به - لكل شيء يشكل أساس الاتفاق الذي أنشئت عليه الأمم المتحدة ولكل ما هو علة وجودنا باعتبارنا قادة مجتمعاتنا. ولذلك السبب يظل لا بديل للأمم المتحدة بوصفها مؤسسة لمواجهة التحديات العالمية وللالتفاق بشأن اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسويتها، وإن كانت بعض تلك الإجراءات لم تحقق النتائج المطلوبة.

لقد أسهم مجلس الأمن في مواجاة الأزمات ومنع وقوعها. وإحدى الاستجابات هي تصميم عمليات حفظ السلام

والتماسك الاجتماعي. ونريد أن تظهر تلك التحديات في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي يجب أن تكون شاملة وتعكس الحالة في جميع مناطق العالم.

ونرى أن عدم المساواة أحد أكبر التهديدات الماثلة للتنمية البلدان وتحقيق الأمن الدولي. فهو يثير القلاقل الاجتماعية ويمنعنا جميعا من المضي قدما نحو تحقيق التنمية وإنهاء الاستبعاد والفقر، وهو بدوره يمكن أن يقود إلى الرفض والعنف. ولذلك، فإن التغلب على عدم المساواة، بأوجهه العديدة، لا بد أن يشغل مكانة محورية فيما بين أهداف التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. كما نعتقد انه ينبغي أن تكون لدى منظومة الأمم المتحدة الأدوات لقياس التقدم المحرز المحدد في أي خطة عالمية لمكافحة عدم المساواة.

إن شيلي تتصدى لتحدي عدم المساواة بصورة حاسمة وعلى المدى الطويل. واليوم في شيلي، هناك إيمان مشترك بضرورة التغيير - التغيير الذي يهدف إلى تعزيز الإنصاف والشمول بدرجة كبيرة. وبعد أن أحرزت شيلي تقدما كبيرا، فإنها تود أن توطيده والمضي قدما ولكنها تقر بان أي مجتمع مر بتغييرات عميقة وسريعة يواجه تحديات جديدة.

ويبين لنا الرأي العام والتطور السياسي أن الوقت قد حان لاتخاذ خطوات عملية من خلال إجراء إصلاحات جوهرية توفر الأساس الضروري للمضي نحو تحقيق التنمية الأكثر ديناميكية والشاملة والمنصفة. وذلك شرط أساسي للمضي قدما نحو بناء مجتمع أفضل للجميع. وتحقيقا لتلك الغاية، اعتمدنا مؤخرا إصلاحا للضرائب لكفالة المزيد من الإنصاف والاستدامة المالية وتوفير الموارد اللازمة لتنفيذ إصلاح التعليم الذي سيضمن تعليما جيد النوعية ومجانيا ويوفر الفرص للجميع. ولن تحقق شيلي التنمية فيما هي مثقلة بعبء عدم المساواة. ونحن جميعا نعلم ذلك، وهو السبب وراء تمتع الإصلاح الضريبي بالدعم الشامل.

للخطر السلام والاستقرار الدوليين. وفي ذلك السياق، لا نزال نرى أن إصلاح مجلس الأمن مسألة معلقة وتتطلب اتخاذ قرار سياسي وإجراء سريع. ونؤكد مجددا على دعمنا لتوسيع عضوية المجلس ولتطلعات ألمانيا والبرازيل واليابان والهند إلى أن تصبح أعضاء دائمين في المجلس. وتؤيد شيلي عقد مناقشة جدية بشأن الاقتراح الفرنسي بتقييد استخدام حق النقض (الفيتو) في حالة الجرائم التي تنطوي على مسؤولية الحماية.

ونشيد بجهود الأمين العام لتحقيق حوكمة عالمية أكثر شمولا تشغل فيها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مكانة محورية وتتطلب الدعم السياسي من الحكومات والمجتمعات في جميع المناطق. وتتيح عملية ما بعد عام ٢٠١٥ فرصة كبيرة لمعالجة المسائل الاجتماعية والإنمائية المشتركة لجميع المجتمعات والمناطق باستخدام نهج شامل ومن خلال أهداف محددة ويمكن قياسها. ويشكل النساء والسلام والأمن بندا في جدول أعمال مجلس الأمن تمنحه شيلي، بوصفها عضوا في المجلس، الأولوية. ومنذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أحرز العالم تقدما في حماية النساء والفتيات في حالات النزاع المسلح.

وما فتئت جهودنا دؤوبة لتمكين النساء وتعزيز المبادرات الرامية إلى مكافحة العنف ضد النساء والفتيات. وبفضل تلك الجهود، فإن النساء اليوم في محور الهيكل الجديد للتنمية والسلام. ونعتقد أن الإدماج الكامل للنساء في جميع مجالات المجتمع - بما في ذلك الاقتصاد والسياسة والثقافة - شرط لازم لتنميتها الكاملة. وبالتالي، ينبغي أيضا أن يكون إحدى الأولويات في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وكذلك تنمية الطفولة المبكرة، وهو أمر يتعلق بمستقبل مجتمعاتنا.

إنني أنحدر من أمريكا اللاتينية، وهي منطقة للبلدان المتوسطة الدخل ولديها أعلامها بالذات وتحدياتها ومهامها. وبالنسبة لنا، فإن المشاكل الأكثر إلحاحا هي التنمية المستدامة والأمن وجودة الحوكمة، وفي المقام الأول، عدم المساواة

العالمية الرئيسية بطريقة شاملة، وإنشاء النظم الدولية وتشجيع ترتيبات التعاون في المجالات ذات الأولوية لشعوبنا. ويتفق بلدنا بتعددية الأطراف، ونرى أن الانخراط في المنظومة ينطوي على حقوق ومسؤوليات على السواء. ونظرا لأننا نريد أن نسهم في حل المشاكل العالمية، فإننا عضو في مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان، وتطلع إلى العضوية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ونساهم في عمليات حفظ السلام، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وتشكل تلك البعثة، التي يشارك فيها عدد من بلدان أمريكا اللاتينية، عملا ملموسا للتضامن بغية دعم توطيد الديمقراطية في بلد شقيق.

ولذلك، نرى أن من الضرورات السياسية تعزيز تعددية الأطراف بثلاثة سبل أساسية. السبيل الأول هو تعزيز قدرة الأمين العام على اتخاذ المبادرات. وفي سياق المهام المتوخاة في الميثاق، من الضروري مواصلة دعم القيادة السياسية التي يضطلع بها الأمين العام في اتخاذ إجراء وقائي والتصدي للحالات العاجلة التي تعرض للخطر كرامة الإنسان والسلام والأمن الدوليين.

ويتصل السبيل الثاني بالعمل الميداني. وتشكل قدرة المنظومة على اتخاذ إجراء في الميدان شرطا مسبقا أساسيا من أجل أن تصبح المنظمة ذات صلة بمطالب الناس والمشاكل الحقيقية. وباعتباري المديرية التنفيذية السابقة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، كان لي شرف الوقوف على الائتمان والتضامن والتفاني الذي يساعد به موظفو الأمم المتحدة على تشجيع المثل العليا للمنظومة ومبادئها وولاياتها.

ومجال التركيز الثالث هو التنمية والتعاون. ويتطلب وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تجديد الجهود الرامية إلى تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية والى تعزيز آليات التمويل الابتكارية وتشجيع الشراكات بين البلدان والهيئات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

كما نقوم بإجراء إصلاحات سياسية طال انتظارها للنهوض بديمقراطيتنا وشرعية مؤسساتنا. واعتمدنا بالفعل قانونا يسمح لأبناء شيلي المقيمين في الخارج بالتصويت. ويجري إحراز تقدم بشأن الإصلاح لتعديل النظام الانتخابي بالقضاء على التحيز القائم وحفز المواطنين على المشاركة، لأن أي صوت يتسم بالأهمية في الوقت الحالي. ونريد أن نمضي قدما نحو وضع دستور جديد بكل الأسس والمضامين الديمقراطية. وأطلقنا خطة لزيادة الإنتاجية والنمو لتنشيط الاقتصاد وتشجيع التنمية المستدامة وإيجاد وظائف لائقة، باعتبارها شرطا لازما أساسيا لتحقيق تقليص دائم في عدم المساواة وتعزيز الفرص. وفي نهاية المطاف، نود أن نوسع نطاق الحقوق لجعلها متنسقة مع تزايد قدراتنا باعتبارنا بلدا.

ويؤدي تغير المناخ إلى تفاقم أوجه عدم المساواة وزيادة حدة التهديدات. وثمة واجب جماعي للتصرف، وشيلي مقتنعة بان أمريكا اللاتينية تقدم إسهاما كبيرا في هذه المناقشة. ويزيد تغير المناخ تفاقم أوجه عدم المساواة لأنه يحدث أكبر تأثير على أشد الناس ضعفا. وليس لدى شيلي سوى تأثير هامشي على المشكلة، إذ انها لا تسهم إلا بنسبة ٠,٢٥ في المائة من انبعاثات الكربون، ولكنها بدون شك تعاني من آثار تغير المناخ، مثلما يعاني آخرون عديدون. ولذلك، نود أن نكون جزءا من الحل. ونظرا لأننا ندرك أن ذلك يستلزم قطع التزام عالمي وإجراءات متفاوتة وتعهدات ملزمة، فإننا بشكل طوعي قطعنا التزاما بخفض انبعاثاتنا بنسبة ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠. وقطعت عدة بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية التزامات طوعية مماثلة. ونود أن نقترح هنا أن يكون هناك نوعا من المساءلة، التي ستسهل الامتثال وتساعد على تقديم مثال يحتذى للبلدان المتأخرة.

وعلى هذه المنظمة أن تكفل فعالية واستمرار النهج المتعدد الأطراف باعتبارها منتدى خاصا لمعالجة المسائل

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة بارك جيون - هاي، رئيسة جمهورية كوريا، وأدعوها لمخاطبة الجمعية.

الرئيسة بارك جيون - هاي (تكلمت باللغة الكورية، والترجمة الشفوية قدمها الوفد): أود أن أبدأ بتهنئتك، السيد كوتيسا، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. وإني على ثقة بأن الجمعية سوف تحرز تقدماً ملموساً خلال هذه الدورة تحت قيادتكم القديرة. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري للأمين العام، السيد بان كي - مون، على جهوده الدؤوبة لمعالجة الأزمات العديدة التي تنشأ في أنحاء العالم.

يصادف العام القادم الذكرى السنوية السبعين لتأسيس الأمم المتحدة. وقد دفعني حالة عالمنا اليوم للتأمل مرة أخرى في الأحلام والمثل النبيلة التي أهدت مؤسسي الأمم المتحدة قبل ٧٠ عاماً. كان المؤسسون يطمحون لبناء عالم جديد يضع البشر في المركز، وهو ما تذكرونا به العبارة الافتتاحية لميثاق الأمم المتحدة، "نحن الشعوب". وطوال عقود الحرب الباردة اللاحقة وحقبة ما بعد الحرب الباردة، تناولت الأمم المتحدة أزمات لا حصر لها، وسعت جاهدة، كعهدها، لتحقيق غرضها متمثلاً في صون السلام الدولي، والنهوض بالتنمية والدفاع عن حقوق الإنسان.

ومع ذلك، ما زال عالمنا يعاني من التراعات والصراعات الواسعة النطاق، كبيرة وصغيرة، على الرغم من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة. والصراعات الأهلية المستعرة في سوريا وليبيا وجنوب السودان تتسبب في وفاة أعداد لا حصر لها من النساء والأطفال الأبرياء. في العراق والمناطق المحيطة به، تشكل أنشطة المقاتلين الإرهابيين الأجانب تهديدات جديدة للسلام على الصعيد الدولي، ناهيك عن ما يحدث في الشرق الأوسط. ووقف إطلاق النار المش في غزة وأوكرانيا يستدعي

وشيلي مهمة بتنسيق أكبر للمبادرات والأدوات لتسهيل التعاون فيما بين بلدان الجنوب بين البلدان المتوسطة الدخل في الوقت الذي تسعى إلى إيجاد الطرق التي من شأنها أن تجعل مساهمتها الأساسية فعالة. وأود الإشارة أيضاً إلى أننا في شيلي قمنا بإنفاذ أحكام قانونية لفتح اقتصادنا بشكل كامل أمام الواردات من البلدان الـ ٤٨ الأقل نمواً، دون رسوم أو حصص.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على الالتزامات التي لا رجعة عنها والتي قطعتها الحكومات الديمقراطية المتعاقبة في شيلي إزاء عمل الأمم المتحدة. وتعكس تلك الالتزامات المبادئ والقيم العالمية، حيث أنها تعزز الحماية والكرامة والحقوق الأساسية لجميع الأشخاص وتساهم في منع وقوع الأزمات والحوار والمصالحة وإدارة ما بعد النزاع. وستهدف قناعاتنا وجهودنا دائماً إلى تعزيز شرعية العمل الجماعي لتلبية شواغل الناس ومطالبهم. ونحن نرى أنه، بجهود فعالة وصادقة من جانب المجتمع الدولي، سنكون قادرين على التعامل بنجاح مع الأزمات غير العادية، وفي المقام الأول، بناء عالم يمكن فيه لجميع السكان أن يعيشوا معاً في سلام وكرامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية شيلي على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطحبت السيدة ميشيل باشيليت جيريا، رئيسة جمهورية شيلي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيدة بارك جيون - هاي، رئيسة جمهورية كوريا
الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة جمهورية كوريا.

اصطحبت السيدة بارك جيون - هاي، رئيسة جمهورية كوريا، إلى قاعة الجمعية العامة.

بالنظام الأساسي ومعايير المجتمع الدولي، ألا وهي احترام السيادة والسلامة الإقليمية؛ والامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها في انتهاك للميثاق؛ واحترام حقوق الإنسان والقيم الإنسانية.

ولا بد من منع استحداث وانتشار أسلحة الدمار الشامل، كالأسلحة النووية، التي تشكل تهديداً أساسياً للسلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، نرحب بإزالة الأسلحة الكيميائية في سوريا من خلال الجهود المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبالتقدم المحرز في معالجة المسألة النووية الإيرانية.

وبالمثل، أود التأكيد على الحاجة الملحة لتسوية المسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي تشكل أكبر تهديد منفرد للسلام في شبه الجزيرة الكورية وفي شمال شرق آسيا. فجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي البلد الوحيد الذي أجرى تجربة نووية في القرن الحادي والعشرين. وبرنامجه النووي ليس تهديداً خطيراً للسلام الدولي فحسب، بل إنه يرقى إلى الرفض التام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي العمود الفقري للنظام العالمي لعدم الانتشار النووي. ولا بد لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتخذ قراراً بالتخلي عن أسلحتها النووية. يجب أن تسير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على خطى البلدان الأخرى التي تخلت عن أسلحتها النووية لصالح الإصلاح والانفتاح، ويجب أن تختار مساراً مختلفاً يدعم تنميتها الاقتصادية ويحسن حياة شعبها. فإن فعلت ذلك، ستوفر جمهورية كوريا، جنباً إلى جنب مع المجتمع الدولي، دعماً قوياً لتنمية اقتصاد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وبالإضافة إلى ذلك التحدي الخطير في شبه الجزيرة الكورية، تشهد منطقة شمال شرق آسيا مرحلة انتقالية صعبة حالياً. فهناك توترات متزايدة في المنطقة تتعلق بمسائل التاريخ

البحث عن حلول أساسية أكثر دواماً. وتفشي وباء فيروس الإيبولا في أفريقيا مؤخراً، وانتشار الفقر والكوارث الطبيعية على نطاق واسع يؤكد نطاق التهديد من تحديات متعددة.

وبغية التصدي لتلك التحديات للسلام والتنمية، نحتاج للعودة إلى الروح التي تأسست بموجبها الأمم المتحدة من خلال وضع الإنسان في المقام الأول وتعزيز التعاون بين أعضاء أسرة الأمم. ولتلبية تطلعات المجتمع الدولي للعدالة والرخاء المشترك، يتعين على الأمم المتحدة أن تواصل القيام بدور مركزي في ترتيب استجابات أسرع وأكثر كفاءة.

لقد تأسست جمهورية كوريا في عام ١٩٤٨ بمباركة الأمم المتحدة. وتمكنت من الحفاظ على الحرية والديمقراطية خلال الحرب الكورية التي اندلعت بعد ذلك بعامين، بمساعدة الأمم المتحدة أيضاً. إن ذلك البلد الذي كان ذات يوم يصارع من أجل البقاء بمساعدة الأمم المتحدة، أصبح اليوم جمهورية كوريا، الأمة التي حققت اقتصاد السوق المتقدمة والديمقراطية. وطوال تلك المسيرة، اعتمدت جمهورية كوريا القيم التي تؤمن بها الأمم المتحدة - السلام والتنمية وحقوق الإنسان - لتكون رؤيتها الخاصة.

وجمهورية كوريا، بما لها من تاريخ، ليست غريبة عن ويلات الحروب الأهلية والعدوان والفقر والكوارث الإنسانية التي تتكشف في مختلف أنحاء العالم. لذلك، تعمل جمهورية كوريا بنشاط لخدمة السلام الدولي وتعزيز حقوق الإنسان والتنمية المستدامة كعضو في المجالس الرئيسية الثلاثة في الأمم المتحدة: مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

إن التطورات الجارية في الشرق الأوسط وأوراسيا وشمال شرق آسيا بعيدة كل البعد عن العالم السلمي والعاقل الذي تصوره الآباء المؤسسون للأمم المتحدة. والتغلب على عدم الاستقرار والفوضى التي نراها اليوم يجب أن يبدأ بتمسكنا

ولبنان، حيث تساعد في بناء السلام وإعادة الإعمار وحماية المدنيين وحقوق الإنسان.

وتولي جمهورية كوريا أيضاً اهتماماً كبيراً لمنع المعاناة البشرية، وخصوصاً بالنسبة للنساء والأطفال، فهم الأشد عرضة للخطر في حالات النزاع. في هذا السياق، وخلال رئاستها لمجلس الأمن في شباط/فبراير ٢٠١٣، ترأست كوريا مناقشة مفتوحة (انظر S/PV.6917) بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، ساعدت على زيادة الوعي العالمي. وتشارك كوريا أيضاً في مبادرة منع العنف الجنسي وتدعمها بقوة. فالعنف الجنسي بحق النساء أثناء النزاعات المسلحة يشكل انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان والمعايير الإنسانية، بغض النظر عن كم من الوقت انقضى منذ الواقعة أو أين وقعت.

وحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي أيضاً موضع اهتمام وانشغال عميق من جانب المجتمع الدولي. وفي آذار/مارس، اعتمد مجلس حقوق الإنسان التوصيات التي اقترحتها لجنة التحقيق بشأن حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وعلى المجتمع الدولي وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يتخذا التدابير الضرورية لتنفيذ تلك التوصيات. وفي هذا الصدد، فإن مكتب الأمم المتحدة الذي سينشأ في جمهورية كوريا قريباً للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ينتظر أن يعزز تلك الجهود. وينبغي للمجتمع الدولي أيضاً أن يولي اهتماماً أكبر لحالة حقوق الإنسان للمنشقين الكوريين الشماليين. وينبغي لوكالات الأمم المتحدة والبلدان ذات الصلة أن تقدم الدعم الضروري كيما يتسنى للمنشقين أن يختاروا وجهتهم لإعادة التوطن بملء إرادتهم.

إن التحديات التي تواجه البشرية اليوم، كالفقر المدقع وتغير المناخ، لا يمكن معالجتها إلا من خلال استجابة دولية منسقة، نظراً لتعقدها وتشابكها. ولم يعد يفصلنا سوى أقل

والأمن الإقليمي والبحري. ومع ذلك، وعلى النقيض من المناطق الأخرى، تفتقر منطقة شمال شرق آسيا إلى آلية للتعامل مع تلك المشاكل من خلال مشاورات متعددة الأطراف.

وفي ضوء تلك الخلفية، نسعى للدفع بمبادرة للسلام والتعاون في شمال شرق آسيا تهدف إلى بناء نظام من الثقة والتعاون في المنطقة. وفي رأبي، فإن بناء عادات التعاون في المجالات العملية، كالعامل في مجال المناخ والإغاثة في حالات الكوارث، والسلامة النووية والتصدي للجريمة العابرة للحدود، يمكن أن تتحول إلى عملية متعددة الأطراف للتعاون على غرار ما نراه في أوروبا.

وفي هذا السياق، اقترحت أيضاً إنشاء هيئة استشارية للسلامة النووية في شمال شرق آسيا لمناقشة مسائل السلامة النووية، وهو أحد المواضيع ذات الاهتمام المشترك للبلدان في المنطقة. وفي الوقت نفسه، نتواصل مع ما وراء شمال شرق آسيا سعياً لبناء شبكات للنقل والطاقة عبر منطقة أوراسية متكافلة اقتصادياً، بما يساعد على تعزيز الثقة سياسياً وأمنياً في جميع أنحاء القارة.

وهذا العام يصادف مرور ٢٠ عاماً على الإبادة الجماعية في رواندا، وهي أكبر مأساة إنسانية شهدها العالم في أواخر القرن العشرين. وقد تعهد المجتمع الدولي بعدم حدوث ذلك "أبداً مرة أخرى" غداة الإبادة الجماعية في يوغوسلافيا السابقة ورواندا في التسعينيات من القرن الماضي. إلا أننا نشهد اليوم كارثة إنسانية من نوع مختلف تتكشف فصولها في سوريا والعراق. وجمهورية كوريا تشارك بشكل نشط في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمنع تلك المآسي الإنسانية. وجمهورية كوريا تدعم بقوة سياسات الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان، كمبادرة "الحقوق أولاً" وسياسة "البوابة المفتوحة" التي يعتمدها الأمين العام. وتشارك القوات الكورية حالياً في بعثتي الأمم المتحدة لحفظ السلام في جنوب السودان

الإطارية بشأن تغير المناخ في باريس. وكوريا، بوصفها البلد المضيف لصندوق المناخ الأخضر والمعهد العالمي للنمو الأخضر، تلتزم بدعم الجهود الدولية لتعزيز قدرات البلدان النامية على التخفيف والتكيف. وسوف نواصل العمل من أجل التفعيل الكامل والمبكر لصندوق المناخ الأخضر وتوسيع نطاق المساعدة التي يقدمها المعهد العالمي للنمو الأخضر إلى البلدان النامية. وكوريا لا تعتبر تحدي المناخ عبئاً بل فرصة لإطلاق قيمة وأسواق ووظائف جديدة من خلال الابتكار التكنولوجي. ونحن نقوم بتغذية صناعات الطاقة الجديدة. ونأمل في تقاسم ثمار جهودنا مع الدول النامية الأخرى.

لقد نال الشعب الكوري استقلاله منذ ٦٩ عاماً، ولكن التقسيم اللاحق لشبه الجزيرة الكورية يمنع عضويتها في الأمم المتحدة كدولة واحدة ذات سيادة. وجرى قبول عضوية الكوريتين بشكل منفصل في الأمم المتحدة في عام ١٩٩١. ومن الواضح أن وجود مقعدين منفصلين على الرغم من وحدة اللغة والثقافة والتاريخ وضع غير طبيعي. ويصادف هذا العام الذكرى الخامسة والعشرين لسقوط جدار برلين، إلا أن شبه الجزيرة الكورية لا تزال تحتنق بجدار الانقسام. وأعداد لا تحصى من الأسر المشتتة قضت عقوداً في العذاب والتلف على رؤية أحبائها. وفي كل عام، يغادر كثيرون إلى مكان لن يتسنى لهم فيه مقابلة أحبائهم شخصياً. وإنني أدعو المجتمع الدولي إلى أن يقف معنا من أجل هدم جدار الانقسام الوحيد المتبقي في العالم.

ومنذ وقت غير بعيد، اقترحت على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بناء ممرات يمكن أن تشكل رابطاً بين بيئتنا وسبل عيشنا وثقافتنا. وفي رأيي، فإن المجتمع الحقيقي الذي يستطيع تضميد جراح الانقسام والمضي بالجانبين قدماً معاً لن يتأتى إلا عندما يتسنى لشعب الجنوب والشمال العيش

من ٥٠٠ يوم على الموعد المستهدف لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، التي أطلقت بهدف القضاء على الفقر المدقع وزيادة الفرص الاجتماعية والاقتصادية. وجمهورية كوريا مستعدة، من خلال تسخير خبرتنا التاريخية الفريدة، للقيام بدور الجسر بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية لدى تحديد أهداف التنمية ما بعد عام ٢٠١٥. في هذا الإطار، ونتيجة لاتفاق بوسان، الذي اعتمد في الاجتماع الوزاري المعقود في نيسان/أبريل في المكسيك، اتخذ القرار بتحويل الشراكة العالمية للتعاون الإنمائي الفعال في آلية تعاونية للتنمية الدولية.

وجمهورية كوريا ستسعى إلى تحسين نوعية مساعدتها للخارج. وسنواصل تبادل خبرتنا في مجال التنمية، من خلال الترويج عالمياً لنموذج حركة سايمول، التي أفضت إلى القضاء على الفقر في المناطق الريفية في كوريا من خلال روح الاجتهاد والاعتماد على النفس والتعاون. وبعد أن لمسنا قوة التعليم في دفع عجلة التنمية، فإن جمهورية كوريا تؤيد مبادرة التعليم أولاً العالمية التي اتخذها الأمين العام وتدعمها بقوة. وسوف تتشاطر دروسها المستفادة وتقدم الدعم الفني لمبادرات الأمم المتحدة في مجال التعليم، باعتبارها أحد المواضيع الرئيسية لأهداف التنمية ما بعد عام ٢٠١٥. ولهذا الغاية، تستضيف كوريا المنتدى العالمي للتعليم في عام ٢٠١٥، وستبذل جهوداً للتوصل إلى اتفاق بشأن الأهداف التعليمية الجديدة للسنوات الخمس عشرة القادمة.

إن تغير المناخ ليس أقل تهديداً لوجود البشرية من مسألة الحرب والسلام. وفي مؤتمر قمة المناخ ٢٠١٤ المعقود في مقر الأمم المتحدة أمس، الموافق ٢٣ أيلول/سبتمبر، جدد القادة عزمهم الجماعي على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن نظام مناخي جديد ما بعد عام ٢٠٢٠. ومن أجل المضي قدماً، لا بد من التوصل إلى اتفاق بشأن نظام مناخي جديد قبل انعقاد مؤتمر عام ٢٠١٥ للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة

لتلك القارة، فإن كوريا الموحدة قد تكون استهلالاً لإنشاء شمال شرق آسيا جديد. وإنني على ثقة بأن إعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية بالوسائل السلمية سيسهم في تحقيق المقاصد والقيم التأسيسية التي تدعو إليها الأمم المتحدة.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة بارو (كيريباس).

إن مؤسسي الأمم المتحدة لم تعقهم ويلات الحرب عن النظر إلى المستقبل والتخطيط من أجل السلام في عالم ما بعد الحرب. وتلتزم جمهورية كوريا برؤية دبلوماسية تسعى إلى تحقيق سلام دائم، وتوحيد شبه الجزيرة الكورية، وتحقيق السلام والتنمية في شمال شرق آسيا، والإسهام في بناء عالم ينعم بمزيد من السعادة. وستضطلع جمهورية كوريا بدورها في تلك المهمة النبيلة من أجل ضمان استمرار الأمم المتحدة في الحفاظ على قيمنا المشتركة وترسيخ مكانها في مركز الحوكمة العالمية.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية كوريا على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطُحبت السيدة بارك جيون هاي، رئيسة جمهورية كوريا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

كلمة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب أمير دولة قطر.

اصطُحبت الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أتشرف بأن أرحب في الأمم المتحدة بصاحب السمو

في وئام طبيعي في إطار نظام إيكولوجي واحد، وعندما يلتئم شمل الأسر المشتتة وتخفف معاناتها، وعندما يتم تقاسم الثقافة.

اليوم، تبقى شبه الجزيرة الكورية منقسمة من خلال منطقة متروعة السلاح عرضها ٤ كيلومترات وتمتد بطول ٢٥٠ كيلومتراً. تلك المنطقة المتروعة السلاح التي أقيمت حول خط ترسيم الحدود العسكري لمنع تجدد النزاع، قد حالت في واقع الأمر دون انتقال الناس ذهاباً وإياباً لما يقارب ٦٠ عاماً. ولكن في بعض أنحاء المنطقة المتروعة السلاح ظهر خلال تلك العقود كثر الطبيعة من الحياة البرية. فالنظام الإيكولوجي في تلك المنطقة المتروعة السلاح شهادة على حقيقة أن الجنوب والشمال جزء من كل واحد ينبغي للجانبين أن يعملوا معاً من أجل استعادته.

وبالتالي يحدوني الأمل في أن نقيم داخل رمز انقسامنا ذاته "متزّه عالمي للسلام الإيكولوجي" يكون من شأنه البدء في إعادة ربط الطابع المنقسم لشبه الجزيرة الكورية وشعبها المقسم. إن تمكنا من إزالة الأسلاك الشائكة من مناطق صغيرة داخل المنطقة المتروعة السلاح وبالتالي السماح للناس من كلا الجانبين بالعيش في انسجام طبيعي، فإن هذا المتزّه يمكن أن يبرز كعمر للحياة والسلام.

وأدعو الأمم المتحدة إلى أن تتصدر هذه الجهود. إن إقامة متزّه يجسد احترام المعايير والقيم الدولية، وإقامته تحت رعاية الأمم المتحدة، بمشاركة جميع الأطراف في الحرب - الكوريتين والولايات المتحدة الأمريكية والصين، من شأنه أن يساعد على تخفيف حدة التوترات وتعزيز إعادة التوحيد السلمي للكوريتين. فوجود كوريا موحدة سيكون نقطة انطلاق نحو عالم خال من الأسلحة النووية، وسيقدم حلاً أساسياً لمسألة حقوق الإنسان في كوريا الشمالية، ويساعد في تحقيق الاستقرار والتعاون في شمال شرق آسيا. فمثلما مهد توحيد ألمانيا الطريق إلى نشأة أوروبا جديدة من خلال تحقيق التكامل

مليون فلسطيني، ودمار شامل لقطاع غزة قبل أن تنتهي مما هدمه العدوان السابق. إن تعريف ما ارتكبه هذا العدوان وفقا لأحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني هو جرائم ضد الإنسانية. إن غطرسة القوة لن تقهر مقاومة الشعب الفلسطيني، وإني أحيي صمود مقاومة الشعب الفلسطيني في غزة في مواجهة الاحتلال والإصرار على استعادة كافة حقوقه المشروعة، وأحتسب عند الله أرواح شهدائه.

على إسرائيل أن تعي أن أمن شعبها لن يتحقق إلا بالسلام وأن الاحتلال مصيره إلى الزوال. إن ما خلفه العدوان الإسرائيلي المتكرر على قطاع غزة على مدى الأعوام الماضية والحصار الجائر المفروض عليه وما سببه من تدمير للبنية الأساسية للقطاع يحتم على المجتمع الدولي إلزام إسرائيل بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية والوفاء بالتزاماتها والإسراع في إزالة العراقيل التي وضعتها لرفع الحصار وتحقيق عملية الإعمار. ولن تألو دولة قطر جهدا في تقديم المساعدة لإعادة إعمار القطاع. ونحث كافة دول العالم على ذلك.

السيد الرئيس، إن استجابة المجتمع الدولي لتطلعات الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال الوطني أمر لازم لتأكيد عدالة الشرعية الدولية، لا سيما وأن القضية الفلسطينية هي آخر قضية استعمارية باقية. وفي هذا الإطار، فإن الحل المؤقت أو التسويات الجزئية باتت غير مجدية وغير مقبولة. ويفرض علينا التعتن الإسرائيلي الرجوع إلى الأمم المتحدة إطارا يتسع للجميع وأن يتحمل مجلس الأمن مسؤوليته القانونية والأخلاقية بأن يعلي الشرعية الدولية وحقوق الإنسان ويتعد عن أسلوب الانتقائية الذي تميزت به معالجة هذه القضية طيلة الفترة الماضية. وأن يصدر قرارا بموجب الفصل السابع من الميثاق بإلزام إسرائيل بإنهاء احتلال عام ١٩٦٧ وتنفيذ حل الدولتين الذي توافق عليه المجتمع الدولي وفقا لخطة سياسية واضحة ومحدودة زمنيا وفي إطار مفاوضات سلام تؤدي إلى

الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الشيخ آل ثاني (دولة قطر): سعادة الأمين العام للأمم المتحدة، السيدات والسادة، يسرني في البداية أن أتوجه بالتهنئة لسعادة السيد سام كوتيسا على انتخابه رئيسا للدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، متمنيا له التوفيق والنجاح في مهمته. كما أود أن أشكر سعادة السيد جون آش على جهوده خلال رئاسته لأعمال الدورة السابقة، وأشكر معالي السيد بان كي - مون الأمين العام للأمم المتحدة على الجهود التي يبذلها لتعزيز وتفعيل دور الأمم المتحدة.

يأتي انعقاد هذه الدورة في ظل ما تشهده الساحة الدولية من تطورات ومستجدات ترتبط بأمن وسلامة الإنسانية جمعاء، والتي تتطلب قيام الأمم المتحدة بكافة أجهزتها بدورها في حفظ السلم والأمن الدوليين عبر تفعيل الآليات والوسائل التي يتيحها ميثاق الأمم المتحدة وسير الوسائل الكافية للحيلولة دون وقوع التراجعات ومعالجة جذورها والعمل من أجل تسويتها بالطرق السلمية. إن السلام والأمن الدوليين في العالم لن يتحققا بدون الحوار المستند على مبدأ المساواة والالتزام بأحكام القانون الدولي وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية واحترام مبادئ حقوق الإنسان وحقوق الشعوب.

السادة الكرام، مرت منطقة الشرق الأوسط بمرحلة بالغة الخطورة إبان الحرب الأخيرة على إخواننا الفلسطينيين، ولا توجد ضمانات على ألا تمر بمثلها مرة أخرى. فما تزال إسرائيل ماضية في سياساتها الاحتلالية وتحديدها للإرادة الدولية عبر المصادرات الأخيرة للأرض في الضفة الغربية ومواصلة بناء المستوطنات التي تكرر الاحتلال. لقد هز الضمير الإنساني الحي ما شاهده العالم من صور مأساوية ووقائع غير مسبوقة أثناء العدوان على غزة واستهدافه للمدنيين، أطفال رضع قتلوا وهم في أحضان أمهاتهم، وشرذ ما يقارب نصف

وأمام هذا الواقع المريع، على المجتمع الدولي تقديم كافة أوجه المساعدات الإنسانية للشعب السوري داخل سوريا وفي أماكن اللجوء. ونكرر دعوة مجلس الأمن أن يتحمل مسؤوليته القانونية والإنسانية على وجه السرعة ويدعم الشعب السوري ضد الخطرين المحدقين به؛ خطر إرهاب النظام وجرائم الإبادة الجماعية التي يرتكبها، وخطر القوى الإرهابية التي استغلت حالة البؤس والمرارة وغياب الدولة وغياب المجتمع الدولي. وقد ساهم الأول في توليد الثاني.

تعاين العديد من مناطق العالم من ظاهرة الإرهاب تحت ذرائع وشعارات مختلفة تهدد أمن العالم واستقراره وتعرقل تحقيق التنمية المنشودة. ولا توجد حضارة لم تعرف الإرهاب في العصر الحديث، ولا شك أن المجتمعات الأكثر تضرراً هي المجتمعات التي نبتت فيها هذه النبتة الضارة التي تعادي التنوع والتعددية التي تغني المجتمعات. وفي حالة المجتمعات العربية والإسلامية المتضررة منه، يمس الإرهاب بالأبرياء ويفقر مجتمعاتنا إذ يحاول أن يجرمها من التنوع الديني والإنساني ويطمس المطالب الحقيقية العادلة للشعوب، كما أنه يسيء للدين بتفسيرات تكفيرية سطحية له.

لذا علينا جميعاً مضاعفة الجهود لمحاربة هذه الظاهرة أياً كان شكلها أو هدفها أو مصدرها. وقد ثبت بالدليل القاطع أنه لا يمكن مكافحة الإرهاب إلا من خلال بيئته الاجتماعية، وأنه لكي تقف المجتمعات معنا في مكافحة الإرهاب يجب أن نصفها وألا نخيرها بين الإرهاب والاستبداد، أو بين الإرهاب والتمييز الطائفي. لا يمكن أن تنجح الحرب على الإرهاب إلا إذا اقتنعت الشعوب أنها حربها وليست حرباً لتثبيت نظام يقمعها.

لقد عانى الشعب السوري من الاستبداد والإرهاب، ولم يستمع المجتمع الدولي لصرخات استغاثته، وكان الشعب العراقي نفسه أول ضحايا الإرهاب في العراق. ولكنه الشعب

تسوية دائمة للقضية الفلسطينية وفقاً لحل الدولتين ومبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

من واجب العالم أن يقنع الفلسطينيين أن من قتل أطفالهم في غزة لم يستقبل في الصالونات الدبلوماسية كأنه قام بعمل حضاري لأنه قصفهم من الجو دون أن يلطخ يديه.

تمثل مأساة الشعب السوري التي دخلت عامها الرابع أحد التحديات الكبرى في منطقة الشرق الأوسط. وتزداد هذه الكارثة الإنسانية تفاقماً وخطورة في غياب رؤية واضحة لحل هذه الأزمة مع استمرار أعمال القتل والدمار وانتهاكات الحقوق والمعاناة الإنسانية الكبيرة وتشريد وتهجير ما يقارب نصف الشعب السوري، وهو الأمر الذي يحتم على المجتمع الدولي العمل الجاد لوضع حد لإراقة الدماء وعملية تدمير سوريا بشكل منهجي من نظام خير شعبه بين قبوله أو حرق بلده.

وقد سبق أن حذرنا أن مواصلة النظام للإرهاب وسياسة الإبادة والتهجير وعدم توفير الدعم للثورة السورية حين كانت ثورة مدنية تطالب بالحرية والكرامة سوف تدفع الكثير من السوريين إلى الدفاع عن النفس. كما حذرنا المجتمع الدولي منذ البداية أنه إذا لم يفعل شيئاً تجاه ما يجري في سوريا فسوف نصل إلى ما وصلنا إليه. وحين دافع الشعب السوري عن نفسه بالسلاح طالبنا بدعمه قبل أن يهدم النظام البلد وتنشأ المنظمات المتطرفة ولم توضع أي خطوط حمراء ليقف عندها النظام السوري ولم يلتفت العالم حتى إلى قتل أطفال سوريا ونسائها بالسلاح الكيماوي، وإلى قصف أحيائها المأهولة بالبراميل المتفجرة. أصبح الشعب السوري يعيش بين فكي كمشاة إرهاب النظام وإرهاب القوى المتطرفة التي نمت في مستنقع العنف. وتبقى حرب الإبادة والتهجير المقصود التي يشنها نظام على شعبه هي الجريمة الكبرى.

ولكن كما يبدو، فثمة قوى التفتت في محاولة لإفشال التجربة؛ فمنها من يعارض أي تغيير أصلا ويفضل لو عادت عجلة التاريخ إلى الوراء، ومنها من يقدم الصراع الطائفي والمذهبي والمصالح الفئوية على العدالة والإنصاف والحكم الرشيد لمجمل اليمن. لقد أثبتت التجربة أن استخدام العنف والعمل السياسي من منطلق فتوي طائفي أو مذهبي أو غيره لا يؤدي إلى التغيير نحو نظام حكم أفضل، بل يشكل خطرا على الكيان السياسي نفسه.

ونحن ندعو الأشقاء اليمنيين للحفاظ على إنجازات الشباب اليمني وعلى منجزات الحوار الوطني بالحكمة التي يمتاز بها، وألا يفرض فيما أنجزوه وألا يسمحو لأحد أن يجرحهم إلى طريق العنف الفتوي. كما ندعو الأمم المتحدة إلى العمل على تطبيق قراراتها بشأن منجزات الحوار الوطني، بما في ذلك إعادة بناء الجيش ليكون قادرا على الدفاع عن المؤسسات الشرعية ووقف تظاهر الميليشيات المسلحة في اليمن، فمن الواضح أنها تقود إلى الاحتراب الأهلي وإفشال عملية الانتقال السلمي.

لا تزال دول عديدة من العالم تعاني من الفقر وتواجه صعوبات خطيرة في النهوض بمعدلات التنمية المنشودة. وفي هذا الصدد، فإن الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، تشكل رؤية مشتركة بشأن الأجيال القادمة، وأود أن أؤكد هنا أن دولة قطر سوف تواصل جهودها لبناء شراكة مع الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لتلبية طموحات شعوب كافة الدول والتكتلات الإقليمية.

كما أشير هنا إلى أن دولة قطر حققت خطوات متقدمة في برامجها التنموية الوطنية وتعزيز شراكاتها الإقليمية والعالمية في هذا الشأن، وهذا ما أكدته مؤشرا الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام ٢٠١٤ باحتلال دولة قطر للمرتبة الحادية والثلاثين عالميا. كما نواصل اليوم الاستراتيجية الوطنية الشاملة للتنمية البشرية

الذي قاتل الإرهاب وانتصر عليه، وجد نفسه عرضة للتهميش والتنكيل من قبل ميليشيات إرهابية طائفية. ومن هنا، لا بد من إقناع الشعب العراقي بأنه لن يدفع الثمن ألف مرة، وأنه حين يدافع عن وطنه فإنه يدافع عن حقوقه وكرامته وحرية التي يجب أن تُكفل. وهذا ما يجب أن تقتنع به غالبية الشعب السوري التي أغرقها النظام السوري بالدماء لتجرئها على المطالبة بالحرية والكرامة.

وفي هذا الإطار، يتعين على المجتمع الدولي الوقوف بحزم بجانب العراق الشقيق لمواجهة الإرهاب للخروج من محنته والحفاظ على سيادته ووحدة أراضيه وتنوع طوائفه، ولن يتحقق ذلك إلا عبر نزع فتيل الصراع المذهبي وتحقيق المصالحة العراقية التي تؤسس لعلاقات تزول فيها الصراعات المذهبية والطائفية والعرقية، ومشاركة كل القوى السياسية دون إقصاء لأي طرف.

وفي هذا الإطار أيضا، يجب دعم ليبيا الشقيقة حتى تجتاز المحنة التي تتعرض لها عبر السعي الجاد من المجتمع الدولي لاحترام إرادة الشعب الليبي وتلبية تطلعاته المشروعة في الأمن والاستقرار من خلال تحقيق مصالحة تشمل كافة الأطياف الليبية. وأنا من هذا المنبر، أدعو القوى السياسية الليبية كافة إلى اتباع طريق الحوار الوطني للتوصل إلى صيغة النظام الذي يلي طموحات الشعب الليبي الذي قدم الكثير من أجل حريته.

وفي هذه المناسبة، لا يفوتني أن أشير إلى التجربة التونسية الوليدة والتي تبشر بالخير بفضل وعي ووحدة التونسيين وإصرارهم على إنجاح التجربة على الرغم من محاولات لا تتوقف للتآمر عليها من قبل قوى لا تريد لأي تجربة تعددية في المنطقة أن تنجح. ولقد شهدنا تجربة ناجحة أخرى لانتقال السلطة سلميا في اليمن واستبشرنا خيرا بنتائج الحوار الوطني المشرف برعاية الأمم المتحدة وبقرار مجلس الأمن الذي يؤكد الالتزام بها وإدانة من يعرقل تنفيذها.

بيئة جديدة من أجل الحضارة والثقافة من أجل منع تكرار الأحداث المأساوية التي وقعت في التاريخ.

عام ٢٠١٥ يحمل أهمية خاصة بالنسبة لجميع الأرمن في جميع أنحاء العالم. في ٢٤ نيسان/أبريل، سيحيي الأرمن في جميع أنحاء العالم الذكرى المئوية الأكثر مأساوية في تاريخ الأمة: الإبادة الجماعية للأرمن. لقد كانت جريمة لم يسبق لها مثيل، وكان الهدف منها هو القضاء على الأمة وحرمانها من وطنها، وما زالت جرحاً لم يلتئم لكل أرمني. كانت الإبادة الجماعية لعام ١٩١٥ جريمة ضد الحضارة والإنسانية، والإدانة غير الكافية لها مهدت الطريق أمام جرائم قتل جماعي مماثلة في المستقبل.

وأعلن وأنا أخطب الجمعية العامة قبل الذكرى السنوية المائة للإبادة الجماعية للأرمن ومن هذا المنبر، الذي سأسميه منصة الشرف والمسؤولية، أعلن عن شكرنا العميق للأوروبيين وفرنسا، وروسيا، وإيطاليا، وبلجيكا، وهولندا، وسويسرا، والسويد، وألمانيا، وبولندا، وليتوانيا، وسلوفاكيا، واليونان، وقبرص ولبنان والأرجنتين وفنزويلا وشيلي وكندا والكرسي الرسولي. ونحن نشكرها على الاعتراف بالإبادة الجماعية الأرمنية وإدانتها، بصرف النظر عن الشكل الذي اتخذته أو اللغة المستخدمة في التعبير عن ذلك. وأشكر الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي وجميع الشخصيات أو الهيئات الحكومية، والوحدات والمنظمات الإقليمية في العديد من البلدان التي تسمى الأشياء بأسمائها المناسبة. وهذا في الواقع مهم للغاية، لأن الإنكار يشكل جزءاً لا يتجزأ من جريمة الإبادة الجماعية.

وطوال قرن كامل حتى الآن، كان الأرمن في جميع أنحاء العالم والمجتمع الدولي التقدمي كله ينتظرون أن تظهر تركيا شجاعة وتواجه تاريخها من خلال الاعتراف بالإبادة الجماعية الأرمنية، وبالتالي تخفيف عبء الماضي الثقيل عن الأجيال

استناداً لرؤية قطر ٢٠٣٠ الهادفة إلى تحقيق التنمية في شتى المجالات.

كما سوف تواصل سياساتها الفاعلة في توفير فضاء للحوار في مناطق الصراع، وفي التوسط بين الأطراف المختلفة، لأننا نؤمن بحل النزاعات بالطرق السلمية، ولأننا أرسينا تقاليد في الوساطة السلمية. وسوف نواصل توفير منبر لحوار التيارات السياسية والثقافات والديانات.

وختاماً، أجدد التزام دولة قطر للعمل مع الأمم المتحدة لمواجهة التحديات المشتركة وتحقيق الأهداف التي ننشدها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر أمير دولة قطر على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد سيرج سرغسيان، رئيس جمهورية أرمينيا

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس جمهورية أرمينيا.

اصطحب السيد سيرج سرغسيان، رئيس جمهورية أرمينيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة رئيس جمهورية أرمينيا، السيد سيرج سرغسيان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس سرغسيان (تكلم بالأرمنية؛ قدم الوفد الترجمة الشفوية): نجتمع الآن في وقت ذي أهمية رمزية، بين الذكرى المئوية للحرب العالمية الأولى، والذكرى السنوية السبعين لنهاية الحرب العالمية الثانية. قبل سبعة عقود خلت، وفي نهاية الحرب العالمية الثانية، أنشئت الأمم المتحدة. وكانت مهمتها تشكيل

المشترك بمنع الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. أعربت أرمينيا في مناسبات عديدة عن الحاجة إلى الدفاع عن السكان الأرمن في سوريا والإيزيديين شمال غربي العراق، ونشعر بالتشجيع إزاء الموقف الموحد من المجتمع الدولي في هذا الصدد.

صون السلم والأمن الدوليين هو جوهر منظمتنا. وما فتئت أرمينيا في السنوات القليلة الماضية تعزز قدراتها في مجال حفظ السلام معدةً بذلك لمشاركتنا الأكثر فعالية في هذا المجال. وسيتم في القريب العاجل إرسال حفظة السلام الأرمن إلى جنوب لبنان في إطار قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. التعاون الوثيق الذي تتمتع به مع زملائنا الإيطاليين مكن مشاركتنا في هذا المسعى. وأعتقد اعتقاداً راسخاً بأن جنودنا في البعثة سيحققون مهمتهم بكرامة ومستوى عالٍ من الكفاءة المهنية وسيستخدمون خبرتهم الواسعة المكتسبة في العقد الماضي في كوسوفو والعراق وأفغانستان.

لقد انقضى أكثر من ٢٠ عاماً منذ أن أحبطت الدولة المجاورة لنا، من خلال موقف متطرف وغير بناء، جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تسوية سلمية وعادلة للتراع في ناغورني - كاراباخ. وتم التسامح بشكل كامل مع مختلف التصريحات العدوانية والتهديدات التي تم إطلاقها على أعلى المستويات في أذربيجان على أساس إخفاق المجتمع الدولي في إجراء تقييم صحيح لها. لقد صنّف رئيس جمهورية أذربيجان الأمة الأرمنية بالكامل على أنها العدو رقم واحد، وما يعتبر في بقية أنحاء العالم جريمة، يعتبر في أذربيجان عملاً بطولياً.

وعلى الرغم من أن كل صراع فريد في نوعه، تبقى حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، بما في ذلك حق الشعوب في حرية التعبير عن إرادتها وتقرير مصيرها، مستمرة في التطور كعنصر يحدد عزمها. التصويت الذي عقد قبل بضعة أيام في اسكتلندا يثبت مرة أخرى أن الاستفتاءات في الوقت الحاضر تخطى بالمزيد والمزيد من القبول كنموذج قانوني من أجل

المقبلة. وللأسف، بدلاً من ذلك، ما زلنا نسمع رسائل غامضة وذات دوافع خفية، تكون الضحية والجلاد فيها على قدم المساواة ويتم تزوير التاريخ.

لم تقدم أرمينيا أبداً الاعتراف بالإبادة الجماعية شرطاً من أجل تطبيع العلاقات الثنائية مع تركيا. وفي الواقع، كانت أرمينيا الطرف الذي بادر إلى عملية التطبيع هذه، الأمر الذي توج في عام ٢٠٠٩ بتوقيع بروتوكولات زيورخ. ومع ذلك، فإن هذه البروتوكولات قد جمدت طيلة سنوات الآن، بانتظار التصديق في البرلمان التركي. أعلنت أنقرة أنها لن تصادق على البروتوكولات إلا إذا تنازل الأرمن عن إقليم ناغورني - كاراباخ وأرتساخ لأذربيجان. في أرمينيا وأرتساخ، يردّ الناس العاديون ببساطة: "ليذهب التصديق عليها إلى الجحيم." وهذه العبارة العامة توجز الكفاح القديم قدم الزمن للأمة كلها وتوضح بشكل لا لبس فيه للذين يحاولون عقد الصفقات على حساب وطن الآخرين أن الوطن الأم مقدس ومن الأفضل لهم البقاء بعيداً عنا بصفقتهم هذه. وفي هذه الظروف، تنظر يريفان بجدية، في الوقت الراهن، في مسألة سحب البروتوكولات الأرمنية - التركية من البرلمان.

إن الأحداث المأساوية التي نشهدها حالياً في كل من سوريا والعراق تبين الكيفية التي يمكن بها لجماعات عقيدتها الكراهية أن تستهدف الأقليات الدينية والوطنية. قبل يومين، في يوم استقلال أرمينيا، فحخ الإرهابيون ونسفوا كنيسة شهداء الأرمن في دير الزور بسوريا، المكرسة لذكرى ضحايا الإبادة الجماعية للأرمن. مثل هذه الوحشية عرض إجرامي يبيّن الإلحاد، الأمر الذي لا يمتّ بصلّة بأي طريقة أو شكل إلى الإيمان. الحالة المأساوية في سوريا وفي شمال العراق مستمرة في التدهور، ومئات الآلاف من الناس باتوا اليوم في خطر محقق. ومن بينهم عشرات الآلاف من الأرمن في مدينة حلب السورية. وما هذا إلا مثال واحد ينظر فيه ضمن سياق التزامنا

تصريحاته بهذه الحقيقة، واعداً جمهوره بأن هذه الإجراءات ستظل ذات أولوية في السياسة الخارجية لأذربيجان.

تدعو قرارات مجلس الأمن السالفة الذكر أذربيجان إلى إقامة صلات مباشرة بناغورني - كاراباخ. وترفض أذربيجان إقامة أية اتصالات مباشرة بناغورني - كاراباخ، التي كانت طرفاً متساوياً من الناحية القانونية في اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في عام ١٩٩٤، فضلاً عن عدد من الاتفاقات الدولية الأخرى. وعلاوة على ذلك، فإن أذربيجان تدعو إلى الكراهية تجاه الشعب الذي تدعي أنها تود أن تراه جزءاً من دولتها.

لم يحدد أي من قرارات مجلس الأمن أرمينيا على أنها أحد أطراف النزاع. وبلدنا ليس مدعواً إلا إلى مواصلة ممارسة نفوذه على الأرمن في ناغورني - كاراباخ من أجل وضع حد للنزاع. وأرمينيا تقيّدت تقيّداً تاماً بذلك، ونظراً لجهودها تم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في عام ١٩٩٤. تشير جميع قرارات مجلس الأمن إلى ناغورني - كاراباخ كطرف في النزاع.

وقد فشلت السلطات الأذربيجانية في تنفيذ المتطلبات الأساسية لقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك الالتزام بالمعايير الإنسانية والامتنال لها. وبالمناسبة، انتهكت أذربيجان بشكل خطير ذلك المطلب. وغالباً ما تؤدّي المعاملة القاسية واللاإنسانية من جانب أذربيجان لأسرى الحرب من المدنيين الأرمن إلى وفاتهم، على الرغم من أني أتصور أن أحداً لن يتفاجأ بذلك، بما أن أذربيجان هي الدولة ذاتها التي تقمع شعبها وتمارس ضده أقصى معاملة غير إنسانية. كان الدليل الواضح على ذلك هو قرار اللجنة الفرعية لمنع التعذيب بتعليق زيارتها لأذربيجان نظراً للعراقيل التي واجهتها في تنفيذ مهمتها الرسمية في باكو.

مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا هي الهيكل المتخصص الوحيد الذي تعامل مع قضية ناغورني

التسوية السلمية للمنازعات العرقية. وليس من قبيل المصادفة أن حق الفرد في تقرير مصيره عن طريق الاستفتاء هو لب الاقتراح المقدم من الرئيسين المشاركين لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل تسوية النزاع في ناغورني - كاراباخ.

وفي أثناء مناقشة تسوية نزاع ناغورني - كاراباخ، لا بد لي من تناول القرارات الأربعة لمجلس الأمن - القرارات ٨٢٢ (١٩٩٣)، ٨٥٣ (١٩٩٣)، ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣) - التي اتخذت أثناء الحرب، والتي كثيراً ما تستغلها السلطات الأذربيجانية من أجل تبرير سياستها المعرقلّة. هذه القرارات الأربعة تطالب، على سبيل الأولوية، بوقف جميع الأعمال العسكرية العدائية دون قيد أو شرط. وأذربيجان قد أخفقت في الامتنال لذلك. إن عدم امتثال أذربيجان للمطالب الأساسية في القرارات يجعل من المستحيل تنفيذها الكامل. تدعو القرارات الطرفين إلى وقف القصف والهجمات الجوية التي تستهدف السكان المدنيين المسلمين والامتناع عن انتهاك مبادئ القانون الدولي الإنساني. بيد أن أذربيجان تواصل قصفها العشوائي للسكان المدنيين. لم توفر أذربيجان الأطفال والنساء أو المسنين، وهي بذلك تنتهك بشكل خطير جميع القواعد القانونية والأخلاقية للقانون الدولي الإنساني. تشير أذربيجان الآن إلى تلك القرارات على نحو انتقائي بنوايا خبيثة - مقتبسة منها خارج السياق كشرط مسبق لتسوية النزاع. التفسير الملائم لقرارات مجلس الأمن ليس ممكناً من دون فهم صحيح للتسلسل الهرمي للمتطلبات المبينة فيه.

تطلب هذه القرارات، في جملة أمور، استعادة الصلات في مجالات الاقتصاد والنقل والطاقة في المنطقة وإزالة جميع العقبات التي تعترض سبل الاتصالات والنقل. وليس سراً أن أذربيجان وتركيا فرضتا حصاراً على ناغورني - كاراباخ وجمهورية أرمينيا في بداية النزاع. حتى أن الرئيس الأذربيجاني يفاخر في

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس السيسي: السيد الرئيس، يسرني في البداية أن أتقدم إليكم وإلى بلدكم الشقيق بالتهنئة على توليكم رئاسة الجمعية العامة لهذه الدورة، معرباً عن ثقتنا بقيادتكم الحكيمة لأعمالها، ومساندتنا لكم في أداء مهامكم. وأنتهز هذه الفرصة لتوجيه التحية إلى سلفكم على جهوده المتميزة بصفته رئيساً للدورة السابقة. كما أجدد دعمنا الكامل للأمين العام في مساعيه لتحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

أقف أمامكم اليوم كواحد من أبناء مصر، مهد الحضارة الإنسانية. وأستهل حديثي بتوجيه التحية إلى شعب مصر العظيم. واسمحوا لي أن أوجه التحية أيضاً إلى آلاف المصريين الذين أتوا من مصر ومن جميع الولايات المتحدة الأمريكية وهم موجودون الآن ليقولوا مصر الجديدة قادمة. ومن على هذا المنبر، أستهل حديثي بتوجيه التحية إلى شعب مصر العظيم الذي صنع التاريخ مرتين خلال الأعوام القليلة الماضية، تارة عندما ثار ضد الفساد وسلطة الفرد، وطالب بحقه في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية؛ وتارة أخرى عندما تمسك بهويته وتحصن بوطنيته، فثار ضد الإقصاء رافضاً الرضوخ لطغيان فئة باسم الدين، وتفضيل مصالحها الضيقة على مصالح الشعب.

تلك بإيجاز شديد معالم اللحظات الفارقة التي عاشتها مصر في الفترة الماضية، لكنها ليست إلا مرحلة من مسيرة ممتدة بطول وبتوسع آمال المصريين وتطلعاتهم إلى يوم أفضل وغد أكثر ازدهاراً. ولقد بدأ العالم يدرك حقيقة ما جرى في مصر، وطبيعة الأوضاع التي دفعت الشعب المصري بوعيه وحضارته إلى الخروج منتفضاً ضد قوى التطرف والظلام التي ما أن وصلت إلى الحكم حتى قوضت أسس العملية الديمقراطية

- كاراباخ استناداً إلى الولاية التي أسندها إليها المجتمع الدولي. وفي حين تعرف أذربيجان أنها لا تستطيع خداع مجموعة مينسك أو تضليلها، والتي تدرك جيداً لب المشكلة، فإنها تسعى إلى تحويل تسوية النزاع إلى منصات أخرى بمحاولة تصويره على أنه نزاع على أراضٍ أو استغلال عامل التضامن الديني. وهذا مدعاة للسخرية، بما أن أرمينيا تتمتع تقليدياً بعلاقات حميمة جداً مع الدول الإسلامية، سواء في العالم الناطق بالعربية أو على سبيل المثال مع إيران الجارة المتاخمة لنا. ونحن نقدر عالياً الدور الأساسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تكييف الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذها. وأعتقد اعتقاداً راسخاً، من خلال الخطة الجديدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، أننا سنواصل بذل جهودنا للتوصل إلى حلول والاستجابة للتحديات العالمية، وفقاً للأهداف الإنمائية للألفية. وفي الختام، أود أن أشدد على أننا قطعنا جزءاً كبيراً من الطريق نحو تشكيل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وسنواصل مساعينا في هذا الصدد، وسنظهر المرونة اللازمة للوصول بالعملية إلى نهايتها المنطقية.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أود باسم الجمعية العامة أن أشكر رئيس جمهورية أرمينيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد سيرج سركيسيان، رئيس جمهورية أرمينيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية مصر العربية.

اصطحب السيد عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، إلى قاعة الجمعية العامة.

فبراير المقبل، من أجل تحقيق التنمية وبناء المستقبل، ليس لمصر فحسب، وإنما للمنطقة بأكملها.

إن هذه الخطوات تعبر باختصار عن مضمون العقد الاجتماعي الذي توافق عليه المصريون في دستورهم الجديد، لبناء حاضر ومستقبل مشرق لشبابنا، ولتأسيس دولة المؤسسات وسيادة القانون، دولة تحترم القضاء، وتضمن استقلاله، وتفعل مبدأ الفصل بين السلطات، دون تراجع أمام إرهاب يظن أن بمقدوره احتطاف الوطن وإخضاعه.

إن ذلك الإرهاب قد عانت مصر من ويلات منذ عشرينات القرن الماضي، حين بدأت إرهابات هذا الفكر البغيض تبث سمومها، مستترة برداء الدين للوصول إلى الحكم وتأسيس دولة الخلافة، اعتمادا على العنف المسلح والإرهاب كسبيل لتحقيق أغراضها. وهنا أريد أن أؤكد أنه لا ينبغي السماح لهؤلاء بالإساءة للدين الإسلامي الخفيف، ولبلبون ونصف البلبون مسلم، الذين يتمسكون بقيمه السامية. فالدين أسمى وأقدس من أن يوضع موضع الاختبار في أية تجارب إنسانية، ليطمأ الحكم عليه بالنجاح أو الفشل.

إن الإرهاب وباء لا يفرق في تفشيته بين مجتمع نام وآخر متقدم. فالإرهابيون ينتمون إلى مجتمعات متباينة لا تربطهم أية عقيدة دينية حقيقية، مما يحتم علينا جميعا تكثيف التعاون والتنسيق لتجفيف منابع الدعم الذي يتيح للتنظيمات الإرهابية موصلة جرائمها، إعمالا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتحقيقا لأهدافها.

إن ما تعانيه منطقتنا من مشكلات ناجمة عن إفساح المجال لقوى التطرف المحلية والإقليمية، وحالة الاستقطاب التي وصلت إلى حد الانقسام والقتال، أضحت خطرا جسيما يهدد بقاء الدول ويهدد هويتها، مما خلق للإرهاب وتنظيماته بيئة خصبة للتمدد وبسط النفوذ.

ودولة المؤسسات، وسعت إلى فرض حالة من الاستقطاب لشق وحدة الشعب وصفه.

ولعل ما تشهده المنطقة حاليا من تصاعد التطرف والعنف باسم الدين يمثل دليلا على الأهداف الحقيقية لهذا التيار الذي سبق لنا أن حذرنا منه كثيرا. إن قيم العدالة والمحبة والرحمة التي جاءت في اليهودية والمسيحية والإسلام قد تحولت على يد تلك الجماعات إلى طائفية مقبته وحروب أهلية وإقليمية مدمرة يقع ضحيتها أبرياء من أديان مختلفة.

يدرك الشعب المصري، وأدرك من واقع المسؤولة التي أتملها منذ انتخابي رئيسا، أن تحقيق أهدافنا بدأ ببناء دولة مدنية ديمقراطية، في ظل المبادئ التي سعينا إليها من خلال الالتزام بخريطة المستقبل، التي توافقت عليها القوى الوطنية، والتي تكتمل بإجراء الانتخابات البرلمانية، بعد أن قال الشعب المصري كلمته، وعبر عن إرادته الحرة في الانتخابات الرئاسية ومن قبلها الدستور، لبنني مصر الجديدة، دولة تحترم الحقوق والحريات وتؤدي الواجبات، تضمن العيش المشترك لمواطنيها دون إقصاء أو تمييز. دولة تحترم وتفرض سلطة القانون الذي يستوي أمامه الناس كافة، وتضمن حرية الرأي للجميع، وتكفل حرية العقيدة والعبادة لأبنائها. دولة تسعى بإصرار لتحقيق النمو والازدهار، والانطلاق نحو مستقبل واعد يلي طموحات شعبها.

وفي إطار العمل على تحقيق ذلك، بدأت مصر بتنفيذ برنامج شامل طموح لدفع عملية التنمية حتى عام ٢٠٣٠، يستهدف الوصول إلى اقتصاد سوق حر، قادر على جذب الاستثمارات في بيئة أمنية مستقرة. ولعل في مشروع قناة السويس الجديدة، هدية الشعب المصري إلى العالم، ما يؤكد على جدية هذا التوجه، وعلى حرص مصر الجديدة على بناء غد أفضل لأبنائنا وشبابنا. ولذا، أدعوكم إلى المشاركة في المؤتمر الاقتصادي الذي سيعقد في مصر خلال شهر شباط/

وقعت تحت سيطرة تنظيم داعش الإرهابي، بهدف الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية، ووقف نزيف الدماء.

وعلى الرغم من تعدد الأزمات التي تهدد منطقتنا، والتي تحدثت عن بعضها، تبقى قضية فلسطين على رأس اهتمامات الدولة المصرية. فما زال الفلسطينيون يطمحون إلى إقامة دولتهم المستقلة على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، تجسيدا للمبادئ ذاتها التي بنيت عليها مسيرة السلام بمبادرة مصرية منذ سبعينات القرن الماضي، وهي مبادئ لا تخضع للمساومة وإلا تأكلت أسس السلام الشامل في المنطقة، وضاعت قيم العدالة والإنسانية. وبقينا، فإن استمرار حرمان شعب فلسطين من حقوقه يوفر مدخلا لاستغلال قضيته لتأجيج أزمات أخرى، ولتحقيق البعض لأغراض خفية، واختلاق المحاور التي تفتت النسيج العربي، وفرض الوصاية على الفلسطينيين، بزعم تحقيق تطلعاتهم.

ولا يمكنني أن أغفل الإشارة إلى الاهتمام الذي توليه مصر لقضايا قارتها الأفريقية. إن التضامن والإخاء اللذين يجمعان بين شعوبها، وأيضا التحديات المشتركة التي تواجهها، أمور تفرض علينا جميعا العمل بمزيد من الجد ووضوح الرؤية لتحقيق طموحات شعوبنا بشأن الديمقراطية والتنمية، والحفاظ على كرامة الفرد، وإيلاء الاهتمام الواجب لشبابنا وتطلعهم إلى مستقبل أكثر إشراقا. إن نجاحنا في ذلك هو ضمان لمستقبل دولنا.

وأدعو المجتمع الدولي من على هذا المنبر، انطلاقا من إنسانيتنا المشتركة، إلى التصدي لوباء إيولا الذي تتعرض له عدة دول في غرب أفريقيا. إن مكافحة هذا المرض هي مسؤولية جماعية لرفع المعاناة عن غير القادرين، وكذلك لتوفير الحماية لعالمنا الذي تنحسر المسافات في ما بين أرجائه بفضل طبيعة العصر وما بلغه من كثافة التواصل.

ومن هذا المنطلق، فإن الأزمات التي تواجه بعض دول المنطقة يمكن أن تجد سبيلا للحل يستند إلى محورين رئيسيين لدعم بناء الدولة القومية، يشمل الأول تطبيق مبدأ المواطنة وسيادة القانون بناء على عقد اجتماعي وتوافق وطني، مع توفير الحقوق كافة، لا سيما الحق في التنمية الشاملة، بما يحمّن المجتمعات ضد الاستغلال والانسحاق خلف الفكر المتطرف. أمّا المحور الثاني، فهو المواجهة الحاسمة لقوى التطرف والإرهاب، ومحاولات فرض الرأي بالترويع والعنف، وإقصاء الآخر بالاستبعاد والتكفير.

وقد طرحت مصر بالفعل، وبتوافق مع دول جوار ليبيا، مبادرة ترسم خطوات محددة وأقفا واضحا لإنهاء محنة هذا البلد الشقيق، يمكن البناء عليها للوصول إلى حل سياسي يدعم المؤسسات الليبية المنتخبة، ويسمح بالوصول إلى حل سياسي شامل يضمن وقف الاقتتال، ويحفظ وحدة الأراضي الليبية. وبغية التمكين من تنفيذ ذلك، ينبغي وقف تهريب السلاح إلى ليبيا بشكل فعال، وعدم التساهل مع التيارات المتطرفة التي ترفع السلاح، وتلجأ إلى العنف، ولا تعترف بالعملية الديمقراطية.

وفي سوريا الشقيقة، وعلى الرغم من متابعتنا للوضع الإنساني المحزن وما خلفته الأزمة السورية من دمار وضحايا أبرياء، فإنني أثق بإمكانية وضع إطار سياسي يكفل تحقيق تطلعات شعبها، وبلا مهادنة للإرهاب أو استنساخ أوضاع تمرد السوريين عليها. وهنا أود أن أؤكد دعم مصر لتطلعات الشعب السوري إلى حياة آمنة تضمن استقرار سوريا، وتصور سلامتها الإقليمية ووحدة شعبها وأراضيها.

كما يمثل تشكيل حكومة جديدة في دولة العراق الشقيقة وحصولها على ثقة البرلمان تطورا هاما يعيد الأمل في الانطلاق نحو تحسين الأوضاع في العراق، ونجاح المساعي الداخلية والخارجية الرامية إلى تحقيق الاستقرار، واستعادة المناطق التي

القانون والحرية، مصر بهويتها العربية وجذورها الأفريقية، مهد حضارة المتوسط ومنارة الإسلام المعتدل، مصر التي تصبو إلى تسوية الصراعات في منطقتها، مصر التي ترنو إلى تحقيق قيم العدل والإنسانية في عالمها. إنني على يقين من قدرة المصريين على العطاء، فهي الميراث الذي خلفه أجدادنا، وهي معيننا الذي لا ينضب بإذن الله.

تحيا مصر، وتحيا شعوب الأرض المحبة للسلام، وتحيا مبادئ الإنسانية وقيم التسامح والتعايش المشترك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية مصر العربية على الخطاب الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، عاهل المملكة الأردنية الهاشمية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب عاهل المملكة الأردنية الهاشمية.

اصطحب جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، عاهل المملكة الأردنية الهاشمية إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، عاهل المملكة الأردنية الهاشمية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الملك عبد الله ما هي القوة العالمية وأين هي؟ أقول إنَّ القوة العالمية هنا في هذه القاعة، وهي لنا إذا عملت بلداننا يدًا واحدة. هذا هو وعد الجمعية العامة العظيم. والأوقات تقتضي أن نمارس هذه القوة الآن وعلى نحو كامل.

إن ما سبق يضع مسؤولية خاصة على مصر ودولتها القوية التي سبق لها مواجهة الإرهاب والتطرف في تسعينات القرن الماضي، والتي أثق بنجاحها في اجتثاث جذور التطرف بفضل هويتها الوطنية. ومصر قادرة دوماً على أن تكون منارة حضارية تدعم استعادة تماسك النظام الاقليمي. ولن يتوان المصريون عن القيام بدورهم هذا تجاه محيطهم، الذي يأتي في القلب منه الأمن القومي العربي، الذي تعتبره مصر جزءاً لا يتجزأ من أمنها القومي، بناء على الانتماء المشترك والمصير الواحد، وحرصاً على استقرار هذه المنطقة الهامة والحيوية للعالم.

إن رؤية مصر للعلاقات الدولية تقوم على احترام مبادئ القانون والمعاهدات والمواثيق الدولية المستندة إلى الاحترام المتبادل، ومراعاة المصالح المشتركة والمنفعة المتبادلة. ومصر، كما تعلمون، من الدول المؤسسة لمنظمة الأمم المتحدة، وساهمت بقوة ولا تزال في جهود تحقيق أهدافها، خاصة في مجالات حفظ السلام وبناء السلام وتحقيق التنمية. ومن هنا، فإن تطّلع مصر للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ ينبع من حرصها على توظيف عضويتها لتحقيق مقاصد المنظمة ومصالح الدول النامية، لا سيما في أفريقيا، والمضي بجدية لإصلاح منظومة الأمم المتحدة ضمن رؤية قوامها الندية والمساواة. ولذا، فإنني أدعو الدول الأعضاء إلى دعم ترشح مصر لعضوية مجلس الأمن الدولي.

نقلت إليكم وبكل تواضع رسالة المصريين، نساؤهم قبل الرجال، وشبابهم قبل الشيوخ. وهي رسالة تعبّر عن الأمل وعن الإرادة والتصميم على العمل، وعن الانفتاح للتعاون مع الجميع لتخطي كل العقبات والصعاب، مؤكداً أن شعب مصر بعد ثورته، بات المصدر الوحيد لما تتخذه من سياسات داخلية وخارجية في إطار سعينا لتحقيق الاستقرار والتنمية. تلك هي مصر التي استعادت ثقتها بنفسها، مصر التي تعلي قيم

استناداً إلى الجرائم البشعة الجديدة التي شوهدت مؤخراً ضد المجموعات الدينية في سوريا والعراق.

ولنعالج معاً أيضاً الظروف التي يستغلها المتطرفون. فالتطرف يتغذى على الظلم وانعدام الأمن والتهميش. ويمكن لبرنامج التنمية التحويلي لهذه الجمعية أن يعطي شعوب العالم سبيلاً أفضل للمضي قدماً عبر برامج واستثمارات محددة ستغير حياتها.

وعلىنا أيضاً أن نعمل بنشاط من أجل حلول سياسية للأزمات الإقليمية محفزة بتوافق الآراء. فالحالة الأمنية في سوريا والعراق ولبنان يجب معالجتها بشمولية. والأردن يدعم عراقاً موحداً ومستقراً، مع عملية سياسية وطنية شاملة. وفي سوريا، يجب أن يكون هناك حل سياسي مستند إلى الإصلاحات التي تعطي جميع الفئات دوراً في إعادة بناء بلدها. والتأثير الدولي حيوي لإعادة المعارضة المعتدلة والنظام إلى طاولة المفاوضات فوراً.

إن التدفق الثقيل للاجئين السوريين يتواصل. وبلدي يؤوي نحو ١,٤ مليون سوري. فنحن الآن مضيفون لثالث أكبر عدد من اللاجئين في العالم، وهذا يلقي عبئاً ثقيلاً على كاهل شعب الأردن وهياكله الأساسية وموارده المحدودة أصلاً. فأزمة اللاجئين مسؤولية عالمية معترف بها، وتقتضي حلاً عالمياً. والاستجابة لها حتى تاريخه لم تواكب الاحتياجات الحقيقية. ويتعين أن يكون هناك جهد متضافر لجعل المساعدات الإنسانية تتدفق إلى داخل سوريا، ولدعم البلدان والمجتمعات المضيفة، بما يشمل الأردن.

ولا نستطيع أن نعالج مستقبل منطقتي بدون معالجة نزاعها المركزي: التنكر لحقوق الفلسطينيين وإقامة دولتهم. وقد شهدنا مجدداً في هذه السنة توقفاً خطيراً في العملية نحو السلام والدولة الفلسطينية. وبدل ذلك رأينا في غزة انزلاقاً عنيفاً آخر في النزاع. فكيف سنستطيع مواصلة العائلات

ففي منطقتي، تنامت التحديات بشكل بارز منذ أن تكلمتُ هنا في السنة الماضية (انظر A/68/PV.5). ومن يقولون "هذا الأمر لا يعنيننا" مخطئون. فأمن كل بلد سيكون مرهوناً بمصير الشرق الأوسط. ونحن معاً نستطيع، ويجب علينا، أن نتخذ تدابير إنسانية وأمنية عاجلة، وإيجاد حلول دائمة للأزمات الحالية وإتاحة فرص جديدة للحوار والمصالحة والازدهار والسلام.

إن الإرهابيين والمجرمين الذين يستهدفون اليوم سوريا، والعراق وبلدانا أخرى هم تجسيدات متطرفة لخطر عالمي. ومجتمعنا الدولي بحاجة إلى استراتيجية جماعية لاحتواء تلك الجماعات ودحرها. وبلدي يتصدّر هذا الجهد. ونحن نقود عدداً من المبادرات لمكافحة التطرف. وبصفتنا ممثل تكثّل آسيا - منطقة المحيط الهادئ في مجلس الأمن، فإننا نسعى إلى نتيجة ختامية قوية لمؤتمر قمة مجلس الأمن الذي سيقترسه الرئيس أوباما عصر اليوم، بشأن المخاطر الناجمة عن الأعمال الإرهابية على السلام والأمن الدوليين.

وهناك تركيز عالمي دقيق آخر يجب أن يكون تأكيداً حاسماً للاحترام المتبادل داخل الديانات والشعوب وبينها. فتعاليم الإسلام الحق واضحة: إن النزاع والصراع الطائفيين مستنكران كلياً. والإسلام يحظر العنف ضد المسيحيين والطوائف الأخرى التي تشكل كل بلد. وأود أن أقول مجدداً إن المسيحيين العرب جزء لا يتجزأ من ماضي منطقتي وحاضرها ومستقبلها. وإنني أدعو القادة المسلمين والقادة الآخرين إلى العمل معاً ضد الافتراءات والأعمال التمييزية.

ويشرف الأردن أنه قاد مبادرات عالمية بين المعتقدات وفيما بين الأديان. وبالاستناد إلى ذلك، سيقدم مشروع قرار يغطي الاقتراح العام بأن يُنظر في مخالفة دولية جديدة، تندرج تحت جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية،

**خطاب السيد فرانسوا هولاند، رئيس الجمهورية الفرنسية
الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية):** تستمع الجمعية
الآن إلى خطاب يلقيه رئيس الجمهورية الفرنسية.

**اصطُحِب السيد فرانسوا هولاند، رئيس الجمهورية
الفرنسية إلى قاعة الجمعية العامة.**

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن
الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة
السيد فرانسوا هولاند، رئيس الجمهورية الفرنسية، وأن أدعوه
إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس هولاند (تكلم بالفرنسية): ستفهم الجمعية
أنني أتكلم اليوم بشعور خاص، لأن أحد أبناء بلدي كان
موضع اغتيال جبان في الجزائر على أيدي جماعة إرهابية
مرتبطة بداعش. كان اسمه هيرفيه غورديل. وكان رجلاً ممتلئاً
بالحماسة، وأحبَّ الجبال وظنَّ أنه سيكون قادراً على ملاحقة
شغفه بالذهاب إلى منطقة جرجورة في الجزائر. ثم أُلقي القبض
عليه وقُطع رأسه. هذا ما يفعله الإرهاب. وهو لا يفعله ضد
فرنسا فحسب. فقبل عدة أيام، أخضع شخصان، أمريكي
وبريطاني، للبربرية نفسها.

وهذه الجماعة - داعش - لا تضرب من يفكر بشكل
مختلف عنها؛ لكنها تضرب المسلمين أيضاً، إنها تضرب
السكان المدنيين، وتضرب الأقليات. وهي تغتصب وتقتل.
لذا، فإنَّ المعركة التي يتعيَّن على المجتمع الدولي أن يشنَّها ضد
الإرهاب لا تعرف أية حدود. ويجب رفع الراية نفسها، راية
الأمم المتحدة، راية القيم التي أنشئت هذه المنظمة من أجلها -
الكرامة الإنسانية، والحرية، والرؤية التي يجب أن تمتلكها لعالم
الغد، عالم العدالة.

إنَّ فرنسا تشارك في هذه المعركة مشاركة كاملة. وتلك
كانت الحال في أفريقيا، حين دُعيت إلى مالي، حيث انضمت

التي خسرت الكثير؟ وكيف سمنح الأمل للشباب المعرَّض
مستقبلهم للخطر؟ إنَّ الخطوة الحتمية الأولى هي حشد الجهود
الدولية لإعادة بناء غزة. وأثناء قيامنا بذلك، يتعين علينا أيضاً
تعبئة الاستجابة العالمية الموحدة اللازمة لتحقيق تسوية شاملة
ونهاائية. ومثل هذا العمل يمكنه تهيئة البيئة الضرورية لإعادة
إطلاق مفاوضات الوضع النهائي على أساس مبادرة السلام
العربية.

وهذا النهج يقدم مساراً واضحاً - هو المسار الوحيد -
إلى تسوية شاملة مستندة إلى الحل القائم على وجود دولتين،
والشرعية الدولية ومرجعياتها. إنه يقدم لإسرائيل الأمن
والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية الطبيعية مع الدول العربية
والإسلامية، وللפלستينيين دولة قابلة للحياة ومستقلة وذات
سيادة، ضمن خطوط عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.
ويجب أن تنتهي الإجراءات أحادية الجانب التي تسعى إلى
استباق المفاوضات. والأردن يعارض بقوة المخاطر على الهوية
العربية والإسلامية والمسيحية لمدينة القدس. وبصفتي الوصي
الهاشمي على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، فإنني
سأواصل معارضة أي انتهاك لحرمة المسجد الأقصى.

إنَّ شعب فلسطين يسعى إلى ما ينشده البشر جميعاً. وهو
القضية المشتركة لهذه الجمعية العامة: أي العدالة، والكرامة،
والفرصة والأمل.

وهذه مسؤوليتنا العالمية. وهي في استطاع قوتنا العالمية،
ويجب أن نجعلها واقعنا العالمي. والأردن متأهب للقيام بدوره.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن
الجمعية العامة، أود أن أشكر جلالة عاهل المملكة الأردنية
الهاشمية على البيان الذي ألقاه للتو.

**اصطُحِب جلالة الملك عبد الله الثاني، عاهل المملكة
الأردنية الهاشمية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.**

بالقدر اللازم في إطار الاحترام لسيادة القانون وسيادة الدول، لأننا لا نُخطئ حين نتصرف. وستتصرف دائماً باحترام لمبادئ الأمم المتحدة.

وأردتُ أن أتكلم عن أشياء أخرى أيضاً، ولكن يجب أن يُفهم أن سؤالاً كبيراً يطرحه بلدي والجمعية كذلك. هل نبقي متفريجين حين نواجه الوحشية والإرهاب، أم نصبح أطرافاً فاعلة معاً في ما ينبغي أن يكون نظاماً دولياً عادلاً؟ وإذا لم نستجِب لهذا السؤال، أو استجبنا بشكل ضعيف جداً، فإن الإرهابيين سيواصلون عملهم من التجنيد وتلقين العقائد. ولن يكون الضعف هو الرد على الإرهاب؛ إنه القوة - قوة القانون، وقوة الأمم المتحدة. وفي مرحلة معينة أيضاً، ستكون قوة العمل العسكري عندما تصبح ضرورية.

كما أردتُ أن أتكلم عن مناطق أخرى من العالم، تواجه تهديدات تؤثر أيضاً على أمننا الذاتي. وأريد أن أتكلم إلى الجمعية عن وباء إيبولا، لأنني أعلم كم يؤثر على أصدقائنا الأفريقيين. ولكن فلننظر مجدداً إلى أبعد من أولئك المتضررين. فمن يمكنه أن يتصور أن الوباء سيبقى محصوراً في مجرد بضعة بلدان إذا لم نتدخل؟ إنه تهديد عالمي أيضاً. ومجدداً، يجب أن يكون الرد عالمياً. لذا، يتعين على فرنسا، وأوروبا والعالم تزويد البلدان المتضررة بالوباء بالرعاية الطبية الضرورية، والحماية التي لا غنى عنها، والمساعدة الاقتصادية المتوقعة. لأنه، مجدداً، إذا كان هناك الحد الأدنى من الضعف، والحد الأدنى من الفشل في إظهار التضامن، فإن جميع بلداننا ستأثر.

كما أحضر إلى هنا أمام الجمعية العامة لأتكلّم عن ما يحصل في أوروبا ويحصل بعد ذلك لأوروبا، لأتكلّم عن ما حصل في أوكرانيا والإخفاقات هناك في التمسك بمبادئ القانون الدولي. ولكن ما هو معرض للخطر اليوم، حتى في أوروبا، هو السلام وضمان إمكانية تحويل وقف إطلاق النار المتفق عليه إلى حل دائم للتراع.

إليها، لحسن الحظ، بلدان أفريقية وأوروبية عديدة، والأمم المتحدة الآن. لقد شاركت فرنسا كلما وُجدت مخاطرة. لكنها اليوم في العراق وسوريا حيث يوجد الخطر. لكنّ هذا لا يعني تلك المنطقة وحدها، لأنّ جماعة داعش قررت عدم احتلال الأراضي فحسب، متخيّلة أنّها ستؤسس دولة؛ فهي تهدد العالم كله باستفزاز الهجمات، وتنظيم عمليات الاختطاف وتجنيد المقاتلين من جميع أرجاء العالم لتدريبهم وإطلاعهم على الوحشية التي تقدر عليها الجماعة، بحيث يمكن أن يُعيدوا إنتاج تلك الحركة الإرهابية المرّوعة في بلداننا.

وبسبب وجود هذا الخطر، ليس على المنطقة فحسب، بل على العالم، استجابت فرنسا لنداء السلطات العراقية بتزويدها أولاً بالمعونة العسكرية عبر تقديم الأسلحة في آب/ أغسطس المنصرم، وعبر الدعم الجوي أيضاً للحؤول دون قدرة جماعة داعش على مواصلة تقدّمها. إننا نريد إضعافها. إننا نريد سحقها.

لكننا نعلم أيضاً أنه ما لم تكن هناك تسوية للأزمة السورية، فإن جميع جهودنا معرضة لخطر التقويض. لذا، فالتحدي ليس العمل ضد داعش فحسب، بل تحقيق تسوية سياسية أيضاً. ونحن في فرنسا ندعم المعارضة السورية الديمقراطية. ونعتبرها الممثل الشرعي الوحيد للشعب السوري. وفي هذه الحال كذلك، لن نتراجع، ولن نتنازل بسبب التهديدات. فنظام بشار الأسد يستحق الإدانة لأنه متواطئ في ما ظلّ يجري في سوريا طوال السنوات الثلاث الماضية - ٢٠٠٠ - ٢٠٠٠ وفاة والعديد جداً من الأشخاص المشردين.

إنه وقت حزين لفرنسا، مع وفاة - بل مقتل - أحد مواطنينا، لكنّ فرنسا لن تستسلم أبداً للابتزاز أو الضغط أو الأعمال البربرية. وعلى نقيض ذلك، تعلم فرنسا ما هو المتوقّع منها. وهي تدرك أنّها تلمسك بالقيم، وأنّ لها دوراً تؤديه، ولن تتخلى عنه أبداً، وأنّ مكافحة الإرهاب ستتواصل وتتسع

وهذه لحظة محزنة أعيشها اليوم بالنيابة عن فرنسا، ويعيشها الفرنسيون، ولكنها أيضا لحظة لليقظة والمسؤولية. ومن أجل العالم، ومن أجل الكوكب، يجب أن نكافح الإرهاب، وعلينا أن نعمل من أجل السلام، ويجب أن نقلص حالات عدم المساواة، وعلينا أيضا أن نؤدي واجبنا تجاه الأجيال المقبلة. ويجب أن نضمن نجاح مؤتمر باريس من أجل مصلحة المناخ. وعلينا أن نستوثق من أن بوسع الأمم المتحدة أن تظل وفية للولاية التي أسندت إليها بعد حرب - وهي حرب مروعة. ولا نزال نواجه تحديات، ولكننا على يقين من أننا سنتصدى لها إذا توحدنا وتكاتفنا لإعلان النصر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية الفرنسية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد فرانسوا أولوند، رئيس الجمهورية الفرنسية، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب فخامة إنريكي بينيا نيتو، رئيس الولايات المتحدة المكسيكية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب من رئيس الولايات المتحدة المكسيكية.

اصطحب السيد إنريكي بينيا نيتو، رئيس الولايات المتحدة المكسيكية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إنريكي بينيا نيتو، رئيس الولايات المتحدة المكسيكية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بينيا نيتو (تكلم بالإسبانية): بصفتي رئيس المكسيك، يشرفني كثيرا أن أشارك للمرة الأولى في الجمعية العامة، أهم رمز للوحدة فيما بين الدول. وتؤكد المكسيك

وليس هناك أي قارة بمنأى عن أي تهديد. فكل الأمور هشة، وكل شيء محفوف بالمخاطر، وكل شيء معرض للخطر. ويتعين أن يكون لدينا نفس الإدراك للمخاطر والأخطار والمهالك التي شهدناها مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية. ويجب ألا نعتقد أن كل ما علينا فعله هو أن نتذكر؛ بل يتعين أن نفكر في المستقبل، مستقبل العالم الذي نريد. والعالم الذي نريد هو الموضوع الأخير الذي أود أن أتناوله هنا.

ويتعين أن يكون العالم الذي نريد عالما للتغيير العميق. فلاضطرابات الحالية أيضا لا تهدد جيلنا وحده ولكنها بطبيعة الحال تهدد الأجيال التي ستاتي بعدنا. وهي تهدد أمننا ذاته، إذ يوجد أشخاص مشردون نتيجة لاحتلال المناخ أكثر من المشردين من الحروب، التي هي للأسف ضارية وفتاكة للغاية في كوكبنا. وأوفت فرنسا بمسؤولياتها في ذلك المجال أيضا. وقررنا تنظيم مؤتمر للمناخ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ويسرني أنه هنا، بفضل الأمين العام بان كي - مون، عقد المؤتمر الذي حشد الوعي وحشد الدول والمؤسسات المالية والأعمال التجارية والمجتمع المدني. وعقدت الكثير من المناسبات. وعلينا أن نكلل بالنجاح في مؤتمر باريس، ليس لأنه يعقد في باريس، ولكن لأنه موعد العالم مع نفسه.

وهناك فترات في التاريخ، كانت لدينا فيها سلطة اتخاذ القرار، ولا نتخذ القرار من أجل أنفسنا فحسب بل من أجل البشرية. وهذه إحدى تلك اللحظات. ولذلك في باريس، علينا أن نبذل أقصى ما يمكن من جهد للتوصل إلى اتفاق شامل وملزم ويميز وفقا لمستويات التنمية، وكل جهد يمكن أن يؤدي إلى إنشاء صندوق المناخ الأخضر، الذي تبرعت له فرنسا بمبلغ بليون دولار للأعوام المقبلة. وآمل أن تحذو البلدان الأخرى حذونا، لأننا بحاجة إلى ذلك الصندوق الأخضر لتمكين البلدان الأقل نموا من تحقيق النمو ومن النجاح في انتقالها إلى الطاقة المراعية للبيئة في الوقت نفسه.

أجل تعزيز شفافيته ومساءلته وقدراته على الاستجابة. ونرى أنه ينبغي توسيع عضوية مجلس الأمن بزيادة عدد الأعضاء غير الدائمين، وإنشاء مقاعد طويلة الأمد مع إمكانية إعادة الانتخاب باعتبارها جزءا من التمثيل الجغرافي الأكثر إنصافا. والعالم بحاجة إلى أمم متحدة يتمتع فيه أعضاء المجلس الدائمون من استخدام حق النقض (الفيتو) في حالات الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي.

وفيما يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين، على الأمم المتحدة منع الاتجار بالأسلحة والأضرار الخطيرة التي تحدثها تلك الظاهرة في مجتمعاتنا. وتوفر اتفاقية تجارة الأسلحة الأدوات لمواجهة التحديات المتزايدة. ومع ذلك، من الأهمية الحيوية بمكان أن توقع جميع الدول على المعاهدة، والأمر الأهم، أن تصادق جميعا على المعاهدة. وسيعقد المؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة في المكسيك في العام المقبل. وهو سيشجع فرصة كبيرة لجميع الدول للعمل معا على منع الأسلحة من إلحاق الأذى بالأطفال أو السكان المعرضين للخطر في جميع أرجاء العالم.

وعلى نحو مماثل، علينا أيضا تعزيز الأمم المتحدة لكي تتمكن بفعالية من مكافحة الإرهاب، الذي يمزق المجتمعات في جميع أرجاء العالم.

إضافة إلى ذلك، نحن بحاجة إلى أن تجدد الأمم المتحدة جهودها لترع السلاح النووي. وعلينا منع تلك القدرات التدميرية من متناول يد المزيد من البلدان أو الأطراف من غير الدول، وعلينا أيضا أن نطالب البلدان الحائزة بالفعل على هذه القدرات بتخفيض تلك الأسلحة أو القضاء عليها. وإذا كنا نريد عالما أكثر أمانا، ينبغي ألا يستخدم أي أحد الأسلحة النووية أو يهدد باستخدامها ليعرض للخطر بقاء البشرية نفسها.

مجددا على التزامها التاريخي نحو هذا المحفل العالمي للحوار والتفاهم والتعاون.

ولا يمكن تصور العالم اليوم بدون الأمم المتحدة. فتأثيرها الإيجابي موجود في جميع مجالات حياتنا. وتقود الأمم المتحدة الجهود الرامية إلى مكافحة الجوع والأوبئة وتغير المناخ. وهي تحمي أطفالنا، وتحفظ تراث الإنسانية وتعزز تمكين النساء والنهوض بهن في جميع أرجاء العالم. وتشجع منظماتنا التجارة والاتصالات العالمية فضلا عن حقوق الإنسان والسلام. وبفضل الأمم المتحدة، يتمتع عالمنا اليوم بالمزيد من الحرية وهو أكثر ديمقراطية وأكثر تنمية.

ومع أن إسهامات الأمم المتحدة في رفاه الملايين من الناس حلية فعلا، لا يسع المرء أن ينكر التحديات المتعددة التي تواجهها جميع بلدان هذا الكوكب في الوقت الحالي. وبدءا من الاقتصاد العالمي الذي لم يستعد بعد ديناميكيته، مروراً بالتزاعاات الإقليمية التي سبب الوفيات وتدفقات الهجرة القسرية، وانتهاء بتغير المناخ الذي يسبب الكوارث الطبيعية، من الواضح أن العالم يتطلب استجابات متعددة الأطراف وأكثر فعالية.

وفي عالم فيه الكثير من الظواهر التي تتجاوز الحدود، فإن التعاون الدولي ضروري اليوم أكثر من أي وقت مضى، ولا يمكن أن يبرز مجموع الجهود العالمية إلا هنا، في الأمم المتحدة. واليوم، يلزم كوكبنا أن يكون قادرا على الاعتماد على أمم متحدة أكثر فعالية وكفاءة وشفافية وتمثيلا، حيث تحظى جميع مجتمعات العالم بالمزيد من المشاركة. ويجب أن تجرؤ الأمم المتحدة على التغيير من أجل التحسن.

وفي المكسيك، نؤمن بإيماننا جازما بأن للأمم المتحدة جميع المزايا لتكون أكثر جرأة وتحددا. وفيما يتعلق بتغيير المؤسسات، نحن بحاجة إلى مجلس الأمن الذي يتطور ويمثل حقا التوازن العالمي الجديد. ومن الأهمية بمكان إصلاح المجلس من

تنفيذها. وأكدت تلك الأصوات أن الجماعات السياسية وحكومة الجمهورية لن تكون قادرة على التوصل إلى اتفاق من أجل تحول دولتنا. وبالرغم من ذلك، بينت المكسيك انه يمكن البناء مع التعددية، وان التنوع يمثل قوة حينما يوجد استعداد للحوار البناء. وأساس تحقيق ذلك هو الميثاق من أجل المكسيك، وهو اتفاق بموجبه شكلت جميع الالتزامات الضرورية من أجل النهوض بخطة واسعة للإصلاحات في مختلف مجالات الحياة الوطنية.

وبالاستفادة من تلك الأداة السياسية الابتكارية، أقدم المكسيكيون على تحسين نوعية التعليم، وعلى جعل سوق العمل أكثر مرونة وعلى مكافحة الاحتكارات والممارسات المناهضة للمنافسة. وأقدمنا على تحديث قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، وعلى زيادة فرص الائتمان وتخفيض كلفته، وعلى تعزيز المالىات العامة وعلى ابتدار نموذج جديد لتنمية الطاقة في البلد. ونحن أبناء المكسيك أقمنا حوارات واتفقنا على تجديد مؤسساتنا السياسية والانتخابية وتجديد نظامنا للعدالة ونظامنا للمساءلة. وقررنا تغيير أنفسنا. وكانت تلك التغييرات العميق متأخرة لقرون، لأنه لم يحصل أي حزب سياسي على أغلبية في مجلس الشيوخ في الأعوام الماضية. وبالرغم من ذلك، ومن خلال الحوار وتوافق الآراء أمكن تحقيق تلك التغييرات في مدة قصيرة لم تتجاوز ٢٠ شهرا.

ما هو الاختلاف الرئيسي عن الماضي؟ لقد كان أرادة الأمة بأكملها هي التي أقدمت على التغيير. وعملت المكسيك بشكل حاسم وبحكمة. وأقدمت على تغيير نفسها وعلى بدء التحرك إلى الأمام. واستنادا إلى تلك التجربة، فإنني على اقتناع بان بوسع الأمم المتحدة أيضا أن تتغير.

وبعد ٧٠ عاما تقريبا من إنشاء الأمم المتحدة، علينا أن نتطور، إذ أن العالم تطور. وأعلم انه لن يكون سهلا بناء توافق الآراء لتحقيق النجاح، لأنه لا بد من كسر الجمود ولا بد من

وأتناول بعد ذلك خطة التنمية. والآن مع اقتراب موعد تحديد أهداف التنمية المستدامة، فإننا بحاجة إلى أمم متحدة لديها رؤية واسعة لرفاه الأفراد. ويجب أن تعترف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بان الفقر لا يحدده عدم كفاية الدخل وحده، بل تحدده أيضا حالات الندرة الأخرى التي تعوق التنمية الشخصية والجماعية. فضلا عن ذلك، نرى انه ينبغي أن يكون الاستبعاد الاقتصادي والاجتماعي إحدى النقاط الرئيسية للخطة.

كما يلزم الأمم المتحدة أن تجدد التزامها نحو حقوق الفتيات والصبيان والمراهقين، والتصدي للتحديات الجديدة التي تهدد سلامتهم. وينبغي أن نبدأ على الصعيد العالمي مبادرة لمكافحة التحرش في المدارس أو المضايقة المعنوية مثل التسلط، وفي الوقت نفسه توطيد القيم الأساسية فيما بين الأطفال والشباب. واذا أردنا في المستقبل عالما يتمتع فيه البالغون بروح التعاطف والتفاهم والصداقة فيما بين الناس، والسلام والأخوة، يلزمنا أن نعمل الآن بالمزيد من العزم لكي يمكن لأطفالنا وشبابنا أن يعيشوا بعيدا عن أي نوع من إساءة المعاملة.

وباختصار، وبغية التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين، نحن بحاجة إلى أمم متحدة بتصميم جديد لمؤسساتها وبالترام متجدد نحو تحقيق السلام والأمن، وفي المقام الأول، بخطة تنمية شاملة وجامعة. والتغيير ليس سهلا إطلاقا، لا سيما حين يتطلب تحولا أساسيا وحين يتوقف على تعاون أطراف فاعلة متعددة، لكل طرف أولوياته ومصالحه الخاصة به. وفي حالة الأمم المتحدة تحديدا، تقرر أصوات متعددة بضرورة التغيير، ولكنها في الوقت نفسه، تعتقد انه مهمة مستحيلة لأنه لا يوجد أي طرف مستعد للتنازل.

وفي المكسيك، مررنا بحالة مماثلة. فقد كان هناك من وافقوا على الإلحاح في تعزيز التغييرات الهيكلية على الصعيد المحلي، ولكنهم أيضا حذروا من انه سيكون من غير الممكن

خطاب السيد سولي نينيسو، رئيس جمهورية فنلندا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية فنلندا.

اصطحب السيد سولي نينيسو رئيس جمهورية فنلندا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد سولي نينيسو، رئيس جمهورية فنلندا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس نينيسو (تكلم بالإنكليزية): إن أحداث الأشهر الماضية تملأ قلوبنا حزنا. لقد دخلنا حقبة قائمة أخرى من الصراعات. ويدل ما حدث في أوكرانيا وسوريا والعراق على ذلك. إن القيم والقواعد الأساسية، التي تستند إليها الأمم المتحدة، تُنتهك. وللأزمة في أوكرانيا تأثير عميق على أمن أوروبا. ولم نشهد مثل هذا الأذى منذ مأساة حروب البلقان. ولكن أريد أن أؤكد أن أوكرانيا ليست مجرد مسألة تقتصر على أوروبا. بل ينبغي أن نعتبرها جميعا، وستعطينا جميعا في نهاية المطاف.

إن إقامة نظام دولي قائم على القواعد يشكل شرطا مسبقا لتحقيق السلم والأمن، وحقوق الإنسان والتنمية. وإذا توقفنا عن حماية هذا النظام، فإنه سيتوقف عن حمايتنا. وسيكون خطأ فادحا وبعيد الأثر أن نسمح لنظامنا القائم على القواعد بالانزلاق نحو الفوضى وشريعة الغاب. للأسف، لم يتمكن مجلس الأمن من تحمل مسؤولياته سواء في أوكرانيا أو في سوريا. إننا بحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن. وفنلندا تدعم الجهود المبذولة للحد من استخدام حق النقض.

ومن دواعي سروري اتخاذ الجمعية العامة للقرار ٢٦٢/٦٨، المعنون "السلامة الإقليمية لأوكرانيا"، في ٢٧

تغيير النماذج. ولكنني أعلم أيضا أن الموهبة والرؤية والجرأة اللازمة لتحقيق ذلك موجودة. وقد آن الأوان لبناء أمة متحدة جديدة لقرن جديد. وذلك سيتطلب من جميع الدول الرغبة في الإنصات والمناقشة والتسامح والقدرة على التنازل. وفي نهاية تلك العملية، سيكون لدى العالم منظمة أكثر فعالية، أمة متحدة قادرة على العمل بشكل ناجح من أجل تحقيق السلام والتنمية في الكوكب. وبلدي على استعداد للاضطلاع بدور فعال في التحول. وهو عازم على التطور مع الأمم المتحدة.

وتؤيد المكسيك وتقدر بعثات حفظ السلام، وهي أداة للأمم المتحدة تساعد البلدان في التغلب على النزاعات وتهيئة الظروف لتحقيق السلام المستدام بتقديم وسائل إعادة الإعمار والمعونة الإنسانية وتوفير الأمن. ولذلك السبب قررت المكسيك المشاركة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتقديم العمل الإنساني لفائدة السكان المدنيين. وستكون مشاركتنا متماشية مع ولاية واضحة من مجلس الأمن ومع قواعد السياسة الخارجية الراسخة في دستورنا. وبذلك العزم، ستتحمل المكسيك، باعتبارها صاحب مصلحة يتحلى بالمسؤولية، خطوة تاريخية في التزامها نحو الأمم المتحدة.

وفي العام المقبل، ستبلغ المنظمة ذكراها السنوية السبعين. وذلك سيتيح لنا فرصة هامة لجعل تعددتنا ميزة وقوة للتغيير على السواء. وبمشاركة الجميع، وبهمة الدول أيضا وجرأتهما، يمكن للأمم المتحدة أن تغير نفسها لتعود بالفائدة على البشرية جمعاء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الولايات المتحدة المكسيكية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد إنريكي بينا نيتو، رئيس الولايات المتحدة المكسيكية، من قاعة الجمعية العامة.

التعاون الدولي الواسع النطاق. وستسهم فنلندا في هذه الجهود المشتركة.

أظهر المجتمع الدولي تصميمًا خلال الخريف الماضي عقب الهجمات الكيميائية التي حصلت في سوريا. وركزت البعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة من أجل القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية للجمهورية العربية السورية على التحقق من برنامج الأسلحة الكيميائية السورية وتدميره. وعملت فنلندا جنبًا إلى جنب مع البعثة المشتركة في هذه العملية الصعبة. ويجب علينا الاستمرار في التحلي باليقظة. وحتى نفي سوريا بالتزامها حيال الأمم المتحدة وتمثل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، يجب عليها اتخاذ المزيد من الإجراءات. ويجب أن نظهر ذلك التصميم مرة أخرى. وأكرر بشدة النداء الموجه إلى مجلس الأمن لإحالة الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية. ويجب استخدام المحكمة عندما يكون نظام العدالة الوطني عاجزًا عن اتخاذ إجراءات.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة بيرسفال (الأرجنتين). إن تلك الصراعات تتكشف في وقت توجد فيه أكثر من أي وقت مضى حاجة للتعاون وبذل الجهود المشتركة. فنحن نواجه نفس التحديات العالمية، مثل تغير المناخ. ويشكل فيروس الإيبولا تهديدًا خطيرًا آخر. ورغبة من فنلندا في تقديم يد العون، فإنها ستضاعف مساعداتها. ومن الأهمية للغاية بمكان لنا ولكوكبنا أن نتصدى لها معًا. وأود هنا الإعراب عن امتناني للأمين العام على قيادته للتصدي لتلك التحديات.

تبدأ المفاوضات الحكومية الدولية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ قريبًا. وجددير بنا أن نطمح إلى التزام عالمي من نوع جديد لتلبية كل من احتياجات البشر وكوكب الأرض. ونحن مدينون بذلك لأطفالنا وأطفالهم. ولتحقيق التنمية المستدامة، فإننا بحاجة إلى تحديد أهداف واضحة. ونحن

آذار/مارس بأغلبية واضحة. وكان ينبغي لصوت هذه الهيئة الهامة أن يكون أقوى وأن تدين تصرفات روسيا وأن تحدد الطريق لإنهاء أعمال العنف واستعادة السلام. فعندما يتم انتهاك السلامة الإقليمية لدولة عضو وتفقد سيطرتها على جزء من أرضها جراء الضم غير الشرعي للأراضي، ينبغي أن تكون الدولة العضو قادرة على اللجوء إلى الأمم المتحدة من أجل إقامة العدل وتحقيق الانتصاف. ولا يمكن وقف التصعيد في أوكرانيا من دون اتخاذ روسيا لخطوات نشطة. ويجب على روسيا السيطرة على حدودها ومنع تدفق الأسلحة والمقاتلين، وبالتالي الإسهام في استقرار الحالة في شرق أوكرانيا. ولا يمكن سوى حل سياسي حل هذه الأزمة. وقد شهدنا مؤخرًا اتخاذ بعض الخطوات في هذا الاتجاه، ولكن لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به.

كما ذكرنا الأمين العام بذلك، يجب على المجتمع الدولي عدم التخلي عن الشعب السوري. ولا يمكننا نسيان أولئك الذين لقوا حتفهم أو أولئك الذين طردوا من منازلهم، وهم يمثلون نصف سكان سوريا. وجرى استقبال ثلاثة ملايين سوري كلاجئين في البلدان المجاورة. ولا يمكن حل الصراع السوري سوى بالوسائل السياسية. وتواصل فنلندا تقديم دعمها الكامل للمبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا. ويتعين أن تشارك النساء في سوريا، كما هو الحال في بلدان أخرى تمزقها الصراعات، في عملية السلام. ونرحب بالجهود النشطة التي تبذلها المرأة لتعزيز إسماع صوتها في سوريا وفي كل مكان.

لقد أثرت الحرب في سوريا بشدة على الحالة الأمنية في المنطقة بأسرها. ويمثل التوسع الجغرافي لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، مع بشاعة ما يقوم به من أعمال إرهابية، نتيجة ثانوية للصراع. وكان للحالة عواقب وخيمة محليا وإقليميا ودوليا. ويجب مواجهة هذا التحدي معا من خلال

الرئيسة بالنيابة (تكلت بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية فنلندا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد سولي نينستو، رئيس جمهورية فنلندا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد سوسيلو بامانغ يودويونو، رئيس جمهورية إندونيسيا

الرئيسة بالنيابة (تكلت بالإسبانية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية إندونيسيا.

اصطحب السيد سوسيلو بامانغ يودويونو، رئيس جمهورية إندونيسيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة بالنيابة (تكلت بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد سوسيلو بامانغ يودويونو، رئيس جمهورية إندونيسيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس يودويونو (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أحاطب مرة أخرى الجمعية العامة، وهي المرة الأخيرة التي سأقوم فيها بذلك خلال فترتين في منصب رئيس إندونيسيا. وأنا متفق تماما مع الموضوع المختار لهذه الدورة، وهو "إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة الموالية لعام ٢٠١٥"، وهو ما يتماشى إلى حد كبير مع عمل الفريق الرفيع المستوى الذي أتشرف بالمشاركة في رئاسته.

ما فتئ المجتمع الدولي يعمل على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية بشأن مشروع ضخمة وطموح للبشرية، يتمثل في الأهداف الإنمائية للألفية. وحقق عملنا الشاق على مدى سنوات إنجازات تشمل طفرات في مجالات مكافحة الفقر وزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس وتحسين الصحة العامة. إن تلك الإنجازات مشجعة وملهمة في بعض الحالات. ولكن

بحاجة إلى أن نكون قادرين على رصد التزاماتنا بطريقة فعالة. وينبغي تعبئة جميع الموارد والوسائل. ولم يعد بوسعنا الاعتماد فحسب على الموارد التقليدية. ولا يزال التمويل العام للتنمية مهما بالنسبة للفئات الأشد فقرا وبالنسبة للمتضررين من النزاعات. ولكن في نفس الوقت، يجب أن تؤدي تعبئة الموارد المحلية والابتكار والتجارة والتكنولوجيا والاستثمارات دورا أقوى في مجال التنمية المستدامة.

يسجل العديد من البلدان في الجنوب العالمي نموا اقتصاديا قويا. ويوفر ذلك فرصة للاستثمار في النظم الضريبية، وهو ما يولد بدوره موارد عامة للتنمية المستدامة. ويشكل اتباع سياسات عادلة في ما يتعلق بالضرائب وإعادة التوزيع أحد أكثر الطرق فعالية للحد من عدم المساواة ومحاربة التهميش. كما أن لسيادة القانون ومكافحة الفساد دورا هائلا.

وأنا على ثقة بأن الأمين العام سيكون واقعا وصاحب رؤية لدى تهيئة الساحة للمفاوضات الحكومية الدولية. وستبلغ هذه العملية ذروتها في العام القادم في هذه القاعة تحديدا. وتتمثل أفضل طريقة للاحتفال بالذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة في العام المقبل في اعتماد التزامات تؤدي إلى تحولات وتضعنا على الطريق نحو تحقيق التنمية المستدامة.

لقد بدأت بوصف الحالة القائمة للعلاقات الدولية. وتحليلي ليس عذرا للتقاعس عن العمل، ولكنه دعوة إلى مضاعفة جهودنا الدبلوماسية. ويجب علينا أن نعمل بعزم، وعلينا أن نعمل الآن. وستدعم فنلندا الجهود المبذولة لاستعادة السلام ومنع إلحاق المزيد من الضرر بنظامنا الدولي القائم على القواعد. ويجب علينا أيضا أن نرمي إلى تحقيق أهداف سامية عند تصدينا معا للتحديين العالميين الأوسع نطاقا المتمثلين في تغير المناخ والتنمية المستدامة.

إلا أن أهمية عملنا تتعدى مسألة التنمية، لأننا نواجه الآن أيضا مشكلة رئيسية أخرى. إننا نشهد تدهورا مثيرا للقلق في العلاقات بين الدول الكبرى. وليس بوسع أحد منا، وبالتأكيد ليس بوسع الأمم المتحدة، أن يدفن رأسه في الرمال إزاء هذا التطور المشؤوم.

ومما يجعل من هذا الأمر مثيرا للقلق بقدر أكبر حقيقة أن العالم شهد فعلا، لأكثر من عقدين من الزمن بعد سقوط جدار برلين، سلسلة من الأحداث الواعدة. وكان أهمها أن تحسن العلاقات بين الدول الكبرى أتاح مجالا واسعا لفرص استراتيجية واقتصادية جديدة. وبلغت القيمة الإجمالية للتجارة العالمية ٢٣ تريليون دولار، أي بزيادة ستة أضعاف تقريبا عن مستوياتها في العام التالي لانهاء الحرب الباردة في عام ١٩٩٠. وحصل أسرع نمو، وهو أسرع مرة ونصف مما كان عليه الحال خلال العقدين السابقين، خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٣، وهي الفترة التي تزامنت مع عملنا بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. وبلغت قيمة الاستثمارات العالمية نحو ١,٥ تريليون دولار في عام ٢٠١٣، وهي زيادة قدرها سبعة أضعاف تقريبا منذ عام ١٩٩٠.

وسمح لنا هذا التطور الجغرافي السياسي الإيجابي في جنوب شرق آسيا بإقامة تعاون أقوى وتطوير بنية المنطقة. وأدى إلى إنشاء مؤتمر قمة شرق آسيا، الذي يمثل رؤية لمجتمع رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وإلى وضع ميثاق تقديمي للرابطة وإنشاء منتدى إقليمي أنشط للرابطة ومؤسسات أخرى. وتمكنت إندونيسيا أيضا من إقامة شراكات استراتيجية مع جميع الدول الكبرى، وكذلك مع العديد من القوى الناشئة.

إنني ألاحظ اليوم أن المجتمع الدولي قلق إزاء خطر عودة الحرب الباردة القديمة. وتزداد العلاقات بين الدول الكبرى سوءا بفعل الشكوك المتبادلة. والعلاقات التي كانت مستقرة وتتسم بالتعاون سابقا أضحت تتصف الآن بالتقلب والتوتر.

البشرية جمعاء لم تحقق بعد جميع الأهداف الإنمائية للألفية. وكانت النجاحات متفاوتة، حث تباينت بين المناطق وداخل المناطق وحتى داخل البلدان. لقد قطعنا شوطا طويلا، ولكن لا يزال أمامنا شوط طويل لنقطعه.

بالنسبة لأولئك الذين حققوا الهدف، وكذلك بالنسبة لأولئك الذين لم يحققوا هدفهم بعد، فقد تعلمت درسا عظيما، هو أن أهم محرك للتغيير يكمن في الحوكمة، ليس الحوكمة الرشيدة فحسب، بل الحوكمة الذكية. وعادة ما تنطوي الحوكمة الذكية على القيادة المبتكرة والمشاركة الفعالة من جانب الجمهور. ومن دون هذين العنصرين على الأقل، لن يؤدي كل هذا العمل الشاق الذي قمنا به إلى تحقيق النتائج المرجوة. وفي ظل الحوكمة الذكية، يمكن للدول أن تتجاوز إمكاناتها وأن تتفوق على الدول الأخرى وتسبقها. وقد تمكنا في إندونيسيا من زيادة دخل الفرد لدينا بنسبة ٤٠٠ في المائة خلال عقد واحد فقط، وهو أمر يفوق أقصى ما كنا نتخيله.

وعزز السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية أيضا الحاجة إلى إقامة شراكة عالمية أكثر قوة. وكان هناك بالتأكيد الكثير من النشاط. ولكن بطريقة ما، اتسمت جهودنا في منظمة التجارة العالمية وبشأن اتفاق المناخ ما بعد كيوتو وإصلاح الهيكل المالي العالمي والأمم المتحدة، وفي العديد من المجالات الأخرى، بالبطء على نحو مؤلم.

وبينما نعد خطة عالمية جديدة للتنمية، فإنني أعتقد أنه يمكننا الاستفادة من تلك السنوات بما شهدته من تجارب وأخطاء لنصبح أكثر وعيا بكثير بوعود ومزالق التنمية، وبما نريد وما لا نريد. فنحن لا نريد تنمية تقيس التقدم بالامتلاكات المادية وحدها وتنتهي بتجريد مواطنينا من آدميتهم وهميشهم. إن ما نريده هو التنمية المستدامة مع الإنصاف.

في منطقة الحوار، علاوة على جهلها بعضها بعضا بعد انقضاء قرون من الانفصال في الماضي الاستعماري.

وقد مكن إنشاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا البلدان في المنطقة من أن تنمي عادة الحوار والتشاور مع بعضها بعضا، وأن تتعلم كيف تتبادل الثقة فيما بينها. واليوم، يمكننا أن نقول بفخر أن أمم جنوب شرق آسيا الـ ١٠ التي كانت منقسمة على نفسها قد أصبحت تنتمي الآن إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا الـ ١٠. وقد أصبحت هذه الدول معا قوة دافعة للشؤون الإقليمية، فضلا عن أنها تملك زمام مصيرها. وأصبح ممكنا حل العديد من النزاعات الحساسة داخل الدول وفيما بينها بالطرق السلمية. ويتم التصدي للنزاعات المتبقية عن طريق الحوار والتفاوض. وبالمثل، فقد أصبح التأزر الاقتصادي قاعدة اليوم.

وعلاوة على ذلك، فإن منطقة جنوب شرق آسيا أضحت على وشك أن تكون مجموعة حقيقية. ونرى أن ذلك يمثل أرفع المستويات التي بلغتها الثقة الاستراتيجية، وهو أمر يمكن تكراره في جميع الأماكن الأخرى. ومن الواضح أن ثقافة السلام والتعايش التي نحاول تحقيقها في إندونيسيا وفي منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا قد أصبحت ترياقا ضد التحيز الأصولي والتعصب الشديدين اللذين تمارسهما الجماعات الإرهابية في العراق وسوريا، التي تزعم زورا أنها تمثل الدولة الإسلامية. ولا تتعارض أيديولوجية الدولة الإسلامية في العراق والشام مع تعاليم الإسلام بوصفه ديانة للسلام فحسب، بل تلحق ضررا بالغا وخطيرا بالأمة الإسلامية بأسرها في جميع أنحاء العالم.

وإنه لشرف كبير لنا أن تكون لإندونيسيا صلات وثيقة مع سائر الأمم الممثلة في هذه الجمعية العظيمة: الأمم المتحدة. وإذا انظر إلى الوراء، فإنه لا مناص لي من الإقرار بأنه لا تزال هناك العديد من التحديات التي يجب على إندونيسيا أن تجد

ولن يعود ذلك بالفائدة على أحد، وبالتالي لا يجب أن نسمح لذلك بأن يستمر. وتقع على عاتق الدول الكبرى، بل وعلى عاتقنا جميعا، واجب العمل معا لحل القضايا الرئيسية في عصرنا. ويجب علينا، على سبيل المثال لا الحصر، وضع حد لمعاناة الفلسطينيين في غزة وباقي الأراضي المحتلة والتوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين والذي لا يزال بعيد المنال. كما يجب علينا إيجاد حل للصراع الدائر في أوكرانيا الذي يفسد العلاقات بين روسيا والغرب حاليا. ويجب علينا كذلك التوصل إلى حل فعال ودائم للصراعات الجارية في سوريا والعراق.

ومن أجل القيام بكل ذلك، يجب أن تسود روح التراضي. ويجب اتخاذ موقف استشاري يترع إلى تحقيق الفائدة لجميع الأطراف، عوضا عن موقف المقارعة الخاسرة. ويجب أن تحظى الدبلوماسية بالأسبقية. ويجب تحويل غياب الثقة إلى فرص استراتيجية وبناء الثقة. ولا يكفي مجرد الدعوة إلى التعايش السلمي. فقد كان الأمر كذلك خلال القرن العشرين. إننا بحاجة الآن في القرن الحادي والعشرين إلى ما هو أكثر بكثير من تهيئة الظروف لمجرد تعايش القوى العالمية تعايشا سلميا في ظلها.

ونحن بحاجة إلى أن تعمل تلك القوى بحماس معا، بهدف تعزيز التعاون الاستراتيجي والتصدي للقضايا العالمية. ويجب عليها أن تشرع في تحويل انعدام الثقة إلى استراتيجية جديدة لبناء الثقة، ليس فيما بينها فحسب، بل أيضا مع القوى الناشئة ومع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. فهل ما يزال ذلك أمرا ممكنا؟ وأقول بعزم بلى، ما دام أنه قد تحقق بالفعل في جنوب شرق آسيا. وفي النصف الثاني من عقد الستينات من القرن الماضي، كانت أمم جنوب شرق آسيا فقيرة، منقسمة على نفسها وتفتقر إلى الأمان، في حين تهددها الحرب الدائرة

تلك الروح أن بوسع البشرية أن تتغلب على التحدي المتمثل في تغيير المناخ، إلى جانب التغلب على الفقر والقضاء على الظلم الاجتماعي والتعجيل بالانتعاش الاقتصادي العالمي وبناء ثقافة السلام بين جميع الأديان، بما في ذلك الديانات الإبراهيمية. ومن ذلك المنطلق، فإن بإمكاننا أن نأمل في وضع حد لدوامه العنف والكرهية والخوف والإذلال التي كانت سببا لنشوب العديد من النزاعات التي تبدو مستعصية على الحل على مدى العقود والقرون في جميع أنحاء العالم.

وإذ أقول ذلك، فلست خياليا أو مثاليا أعمى البصيرة وعاجزا عن فهم العلاقات الدولية. ومع ذلك، فإنني أؤمن بأنه ما زال بوسعنا جعل المستحيل ممكنا بفضل الالتزام القوي والتحلي بالإرادة السياسية. وكما نقول في إندونيسيا، فحيثما توفرت الإرادة تيسرت الوسيلة. ويجب علينا أن ندفع الحدود القومية نحو أفق جديد من العولمة، حيث يمكننا أن نضع حلولاً للمسائل الوطنية والإقليمية والعالمية في الوقت نفسه. ويجب علينا أن نحقق عولمة جديدة لا تسمح بتخلف أي دولة عن الركب، في ذات الوقت الذي لا يُسمح فيه هيمنة أي من الدول، وحيث تحترم الحقوق ويتم الوفاء بالمسؤوليات. ولا مجال للتفكير في الحروب في عالم العولمة الجديدة هذا. فأولا وقبل كل شيء، لا تنشب الحروب إلا لأن الأمم ما تزال تمارس لعبة تحقيق المكاسب على حساب الآخرين، حيث يحصل الفائز على جميع المكاسب في حين يخرج الخاسر بائسا صفر اليدين. إنها لعبة "نحن ضد الآخرين" حيث يجب أن يكون "نحن" "فائزا" دائما في حين يكون "الآخر" خاسرا بالضرورة. وعليه، فإن فائزي اليوم هم خاسرو الغد.

وأود أن أختتم كلمتي بالقول أنه قد حان الوقت لأن نشرع جميعا في العمل الجاد على بناء عالم جديد من السلام والرخاء والعدالة، وعلى تمكين الجميع من الفوز عن طريق

حلولها. وتمضي بعض جهودنا على المسار الصحيح بالفعل. ففي عالم بات يكافح خطر تغير المناخ بشق الأنفس، ها نحن نواصل على نحو تدريجي وشجاع، وفقا لاختياريا لإزالة الغابات. وبذلك فإننا نسهم إسهاما هاما في الحد من انبعاثات الكربون. واستطعنا - في عالم يسوده انعدام اليقين الاقتصادي - زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي بنسبة ٤٠٠ في المائة في غضون عقد واحد من الزمان فحسب.

وفي عالم بات يشهد تطرفا متزايدا، لا تزال إندونيسيا متمسكة بحزم بقيم الحرية والتسامح والاعتدال والتعددية الثقافية، التي تشكل الأساس الذي تقوم عليه دولتنا. وفي عالم ما زال يعاني من أعمال التمرد، تمكنا من التوصل إلى حل سياسي سلمي دائم لإنهاء نزاع استمر على مدى ٣٠ عاما في مقاطعة آتشي. وفي عالم يتسم باضطراب عمليات الانتقال في الشرق الأوسط، برهنا مرارا وتكرارا - لشعبنا وللعالم أجمع - أن الديمقراطية والإسلام والحداثة وحقوق الإنسان تتوافق معا في إندونيسيا.

وفي عالم يسوده وصم الماضي في كثير من الأحيان، تمكنت إندونيسيا من فتح صفحة جديدة من العلاقات السلمية مع تيمور - ليشتي على أساس من المساواة والاحترام المتبادل. وفي عالم تتحول فيه المنازعات الإقليمية إلى نزاعات شاملة في غالب الأحيان، ما تزال إندونيسيا قادرة على التوصل إلى حلول سلمية للمنازعات المتعلقة بتداخل حدودها البحرية مع فييت نام والفلبين وسنغافورة، والدول الأخرى، واحدة تلو الأخرى.

وتبرهن خبرة إندونيسيا ومنطقة جنوب شرق آسيا على بزوغ فجر عصر جديد من العولمة في القرن الحادي والعشرين، عالم يرحب بالتغيير صراحة بدلا عن التخويف منه. وإن أمس ما يحتاج إليه العالم اليوم هو التحلي بروح ريادية: الجرأة على كسر القيود القديمة وارتداد آفاق جديدة. وأرى انطلاقا من

السلامة الإقليمية للدول، ومشاكل الحرب والسلام، إنما هي نتيجة لعكس ذلك تماما: لعدم وجود تعددية للأطراف تتسم بالديمقراطية والفعالية وذات منحى عملي. ولهذا السبب، أود أن أبدأ اليوم، على وجه الخصوص، بتوجيه الشكر والتهنئة إلى الجمعية العامة على اتخاذ القرار ٦٨/٣٠٤ المؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر، الذي قررت فيه الجمعية العامة في نهاية المطاف وبأغلبية عظمى بلغت ١٢٤ صوتا أن تكرر جهودها لصياغة اتفاقية متعددة الأطراف لتكون إطارا قانونيا لإعادة هيكلة الديون السيادية لجميع البلدان، وهي مهمة تعين عليها العمل فيها.

لقد دأبتُ على الحضور إلى الجمعية العامة منذ عام ٢٠٠٣، أولا بصفتي عضوا في مجلس الشيوخ، ومن ثم بصفتي رئيسة لبلدي اعتبارا من عام ٢٠٠٧. وما فتئت نطالب دائما بإصلاح مجلس الأمن وصندوق النقد الدولي. وقد كانت نقطة انطلاقنا هي خبرة بلدي، جمهورية الأرجنتين. واليوم، أود أن أمضي أبعد من ذلك في هذا السياق الدولي، إلى القول أن بلدي، جمهورية الأرجنتين، يمثل حالة ثلاثية رائدة فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية والمالية، والتصدي للإرهاب وللمسائل الأمنية، علاوة على استخدام القوة وعلاقته بالسلامة الإقليمية.

ويتمثل المجال الأول في الأزمة الاقتصادية والمالية التي تحتاج جميع أنحاء العالم ابتداء من عام ٢٠٠٨ وما تزال مستمرة إلى اليوم، بل أضحت تهدد الاقتصادات الناشئة التي ما فتئت ندعم النمو الاقتصادي الهائل الذي تواصل تحقيقه على مدى السنوات العشر الماضية. وقد شهد بلدي الأزمة التي بدأت في عام ٢٠٠٨ منذ العام ٢٠٠١ حين حدثت حالة أكبر عجز عن سداد الديون السيادية في الذاكرة الحية. وفي ذلك الوقت، تراكمت ديون جمهورية الأرجنتين لتصل إلى نسبة ١٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بموافقة من المنظمات المتعددة الأطراف. وحين يتكلم المرء عن ذلك المستوى من الديون،

إنشاء وتعزيز "نحن" جديدة وشاملة للجميع ولا يتخلف فيها أحد عن الركب.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أود باسم الجمعية العامة، أن أشكر رئيس جمهورية إندونيسيا، على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد سوسيلو بمبانغ يودهويونو، رئيس جمهورية إندونيسيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيدة كريستينا فرنانديث، رئيسة جمهورية الأرجنتين

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب تلقيه رئيسة جمهورية الأرجنتين.

اصطحبت السيدة كريستينا فرنانديث، رئيسة جمهورية الأرجنتين، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة، بفخامة السيدة كريستينا فرنانديث، رئيسة جمهورية الأرجنتين، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيسة فرنانديث (تكلمت بالإسبانية): إنني أحاطب الجمعية العامة في لحظة استثنائية للغاية، ليس بالنسبة للعالم فحسب، بل لبلدي أيضا. وأود أن أستهل خطابي بالتفكير في العبارات التي افتتح بها الأمين العام بان كي - مون هذه الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة. فقد تطرّق إلى العديد من المشاكل والمآسي والكوارث التي تثير الاضطرابات في العالم اليوم. وأحسب - إن لم تخني الذاكرة - أنه أكد بالمعنى الحرفي للكلمة أن تلك الاضطرابات التي تزعزع العالم اليوم، كما عرفها، هي التي باتت تهدد تعددية الأطراف.

وأرى صادقة أن معظم المشاكل الاقتصادية والمالية، وتلك المتعلقة بالإرهاب والأمن، واستخدام القوة وتهديد

المائة، في حين يبلغ معدل الفقر ٥٤ في المائة و ٢٧ في المائة من الفقر المدقع، وعلى الرغم من عدم كفاية خدمات التعليم، والصحة والضمان الاجتماعي، فقد تمكنا بمرور الوقت ونتيجة لوضع نموذج للتنمية وتحقيق النمو، من إنشاء الملايين من فرص العمل، وإدماج الملايين من الأشخاص في نظام الضمان الاجتماعي، بمن في ذلك المتقاعدون وأصحاب المعاشات التقاعدية، فضلا عن استثمار بنسبة ٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في التعليم، وتخصيص مبالغ هائلة من الأموال لبناء الهياكل الأساسية في البلد، من قبيل بناء الطرق والمدارس ومحطات الطاقة الكهربائية والطاقة النووية وتوفير الماء والغاز على مستوى أصبح يغطي البلد بأسره الآن عن طريق برنامج للمشاركة الاجتماعية لم يسبق له مثيل، ومكنا من الحد من معدلات الفقر والفقر المدقع لتصل إلى أقل من ١٠ في المائة.

واليوم، يعترف صندوق النقد الدولي نفسه بأن النمو الاقتصادي الذي تحقق في الأرجنتين خلال الفترة الممتدة بين ٢٠٠٤ و ٢٠١١ يأتي في المرتبة الثالثة لكبرى الاقتصادات على الصعيد العالمي من حيث نوعية النمو. ولا تسبقنا في ذلك سوى بلغاريا والصين. وفي أمريكا اللاتينية، فقد حققنا أعلى معدل لنوعية النمو، في حين تتوفر لدينا أفضل قدرة شرائية لعاملينا وللموظفين لقاء مرتب، علاوة على أن لدينا أعلى نسبة من ودائع الضمان الاجتماعي.

لقد تمكنا من تحقيق ذلك كله في ذات الوقت الذي نواصل فيه معالجة الديون التي تسبب بها الآخرون. ومن الجدير أن نكرر القول بأن حكومات بلدنا ليست هي التي أعلنت العجز عن السداد، تماما كما أنها ليست هي التي سعت إلى الحصول على تلك الديون، وإنما نحن الذين تحملناها وتمكنا من سداد تراكمها منذ عام ٢٠٠٣ وإلى اليوم: ما يربو على ١٩٠ بليون دولار - وأكرر، ما يربو على ١٩٠ بليون دولار - عن طريق إعادة هيكلة الديون العاجزة عن السداد مع نسبة

فإن المشكلة لا تقتصر على المدين فحسب، بل تشمل الدائنين أيضا.

وابتداء من صعود الديكتاتورية إلى سدة الحكم في ٢٤ آذار/مارس ١٩٧٦ وعلى مدى الفترة الليبرالية الجديدة كلها، ظلت الأرجنتين البلد المفضل لدى صندوق النقد الدولي. وانتهت الأرجنتين إلى تراكم ديونها بمستوى لم يسبق له مثيل، أدى إلى أن يشهد البلد انهيارا داخليا ليس من الناحية الاقتصادية فحسب، بل على الصعيد السياسي أيضا. فقد كان لنا خمسة رؤساء خلال أسبوع واحد فقط. وعندئذ، لم يتحمل أحد المسؤولية عما حدث في البلد. وعليه، فقد تعين على الأرجنتين حل مشاكلها بقدر ما تستطيع. وفي عام ٢٠٠٣، وبعد بضعة أشهر من تولي المنصب، جاء رئيس حكومة فاز في الانتخابات بنسبة ٢٢ في المائة من الأصوات فقط، لكي يتكلم في الجمعية العامة (انظر A/58/PV.11) ويؤكد على أن من الضروري إيجاد نموذج للتنمية وتحقيق النمو في البلد كي يتسنى له تحمّل ديونه. وأكد، بصورة مجازية مشوّقة، على أنه ليس على الأشخاص الموتى سداد ديونهم، وأنه يتعين على البلد أن يحيا وينمو ويحقق التنمية كي يتمكن من الوفاء بالتزاماته.

بيد أنه قال أيضا إن مستوى الديون - البالغة نسبتها ١٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي - لم يكن من مسؤولية البلد وحده، وأنه بلد قبل المسؤولية عن انتهاج سياسات فرضت عليه. وأنه إذ نواصل تحمّل مسؤوليتنا، فإننا ما نزال نطلب إلى المنظمات المتعددة الأطراف من قبيل صندوق النقد الدولي والدائنين أنفسهم، اللذين وفروا لنا الأموال بمعدلات ربوية كانت تبلغ حينها نسبة ١٤ في المائة وتسدد لهم ديونهم بالدولار الأمريكي في جمهورية الأرجنتين - تحمّل جزء من مسؤولية المديونية هذه وندعوها إلى ذلك.

وبفضل ذلك الرجل - الذي تولى المنصب بنسبة ٢٢ في المائة من الأصوات فحسب، وبمعدل بطالة يصل إلى ٢٥ في

لماذا أقول "غير مسبوق"؟ لأنه خلال الخمسينيات من القرن الماضي، كانت هناك عمليات استيعاب مماثلة في بلدي، غير أن الفرق يكمن في أننا بدأنا عملية الاستيعاب تلك بعد الإفلاس الكامل والمطلق. وفي ذروة التخلف عن الوفاء بالديون، كنا قادرين على التغلب على التعثر، لاستيعاب شعب الأرجنتين والتمتع بالنمو الاجتماعي. واليوم، استطاعت الأرجنتين أن تخلص نفسها، إضافة إلى أن لدينا واحدة من أدنى نسب المديونية في العالم.

والحالة الرائدة الأخرى التي أشرت إليها وأود الآن مناقشتها هي ظهور ما يسمى بالصناديق الانتهازية. ليس هذا بمصطلح يستخدمه أي زعيم ذو شعبية في أمريكا الجنوبية أو أي حاكم أفريقي، مع أن البلدان الأفريقية أيضا كانت من الضحايا الرئيسيين لتلك الصناديق. وكان رئيس الوزراء البريطاني السابق جوردون براون من أوائل قادة العالم الذين أشاروا إليها في الجمعية العامة في عام ٢٠٠٢. وأصبح هذا التعبير اختزالاً محفوفة حقوق نشره بمعنى الشيء التافه واللاأخلاقي الذي يحول دون تصدي الدول للمشاكل الحقيقية للتعليم والصحة والفقير. واليوم، بدعم من النظام القضائي في هذا البلد، تواجه الأرجنتين هجوماً من قبل تلك الصناديق.

ما هي الصناديق الانتهازية؟ إنها تمثل الواحد في المائة من أصحاب الديون الذين لم يشاركوا في إعادة الهيكلة التي أجريت في عام ٢٠٠٥. هؤلاء لم يتمكنوا من المشاركة لأنهم اشتروا السندات في عام ٢٠٠٨. وكما نعرف جميعاً، تلك صناديق متخصصة، كما يتضح من أسمائها، اشترت أموال أو أسهم البلدان التي تخلفت عن سداد ديونها أو أوشكت على ذلك. ولاحقاً، فإنها لا تعود إلى البلد المعني لسداد تلك الديون، ولكنها أقامت الدعاوى في مختلف الولايات القضائية من أجل تحقيق أرباح طائلة. "أرباح" ليست بالكلمة الصائبة. لأن ما اعترف به في حكم صدر هنا في ولاية نيويورك هو أن نسبة

٩٢,٤ في المائة من الدائنين عن طريق عمليتين لمبادلة الديون، نفذ إحداهما الرئيس كيرشنر في عام ٢٠٠٥، والأخرى توليتها بنفسه في عام ٢٠١٠.

والأمر المؤكد هو أننا نجحنا. نجحنا لأن ٩٢,٤ في المائة من الدائنين للأرجنتين نظمت أوضاعهم. وبدأنا بسداد مدفوعات منتظمة، ليس لهم فحسب. فقد سددنا ديوننا لصندوق النقد الدولي بالكامل من خلال ما يسمى بالترتيبات الاحتياطية. واستطعنا أن نشطب ديوننا لصندوق النقد الدولي بالكامل. وقبل بضعة أشهر، تفاوضنا أيضا مع نادي باريس بشأن دين يرجع تاريخه إلى عام ١٩٥٦. كان ذلك منذ فترة طويلة لم يكن عمري يتجاوز ثلاث سنوات لدى إنشاء ذلك الدين، ووزير الاقتصاد في بلدي الذي ناقش إعادة الهيكلة وإعادة التفاوض بشأن الديون مع نادي باريس لم يكن قد ولد بعد. ومع ذلك، توصلنا إلى اتفاق مع ١٩ من وزراء المالية في الاتحاد الأوروبي لإعادة هيكلة الديون أخيراً. ونسدد الآن المرحلة الأولى بقيمة ٦٤٢ مليون دولار.

ولم يقتصر الأمر على ذلك. فقد نظمنا أوضاعنا للموامة مع أحكام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار في البنك الدولي، حيث بدأت جلسات الاستماع لا بسبب سلوك أو تصرفات ارتكبتها حكومتنا، ولكن بسبب مسلك الحكومات السابقة الذي انتهى بنا إلى محكمة البنك الدولي. ووجدنا حلاً لتلك المسألة أيضا، كما توصلنا إلى اتفاق مع شركة ريسول حين قررنا استعادة السيطرة على مواردنا للطاقة وصادرنا ٥١ في المائة من أسهم شركة النفط. وقمنا كذلك بإعادة هيكلة ذلك الدين وتوصلنا إلى اتفاق.

لقد فعلنا كل ذلك مستخدمين مواردنا الخاصة، بدون الدخول إلى أسواق رأس المال، لأن الأرجنتين، نتيجة لتخلفها عن السداد في عام ٢٠٠١، حرمت من الوصول إلى أسواق رأس المال. وهذا يمثل عملية استيعاب اجتماعي غير مسبوق.

إننا لا نستطيع أن نرى سوى سطح الظاهرة؛ وعلينا أيضاً أن نغوص بعمق في الأسباب التي تعيب الناس.

تكلمنا أيضاً عن بلدي كحالة ثلاثية رائدة فيما يتعلق بالإرهاب والأمن. بلدي هو الوحيد في الأمريكتين، بخلاف الولايات المتحدة الأمريكية، الذي كان هدفاً لهجمات إرهابية: واحدة في عام ١٩٩٢ عندما تم تفجير السفارة الإسرائيلية، والثانية في عام ١٩٩٤ عندما انفجرت قبلة في مقر الرابطة الإسرائيلية - الأرجنتينية المشتركة. هذا العام يصادف الذكرى السنوية العشرين لتفجير الرابطة. وبإمكانني أن أقول أمام هذه الجمعية - وفي وجود بعض أفراد أسر الضحايا الذين كانوا معنا دائماً - إن الحكومة التي كان يترأسها الرئيس كيرشنر بذلت قصارى جهدها وتجشمت كل عناء للكشف عن الجناة الحقيقيين، ليس فقط من خلال فتح كل ملفات الاستخبارات في بلدي وإنشاء وحدة تحقيق بمدع عام مخصص، ولكن أيضاً لأنه، عندما أتم نظام العدالة في بلدي في عام ٢٠٠٦ مواطنين إيرانيين بالتورط في تفجير الرابطة، كنت أنا شخصياً الرئيس الوحيد الذي دعا جمهورية إيران الإسلامية للتعاون والمساعدة في التحقيق.

وقد قدم ذلك الطلب بشكل متقطع في الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١١، إلى أن اتفقت جمهورية إيران الإسلامية في نهاية المطاف على عقد اجتماع ثنائي، مما يسمح لها بأن تدرج في جدول الأعمال. ذلك الاجتماع أدى إلى توقيع البلدين على مذكرة تفاهم بشأن التعاون القانوني الذي يسمح للمواطنين الإيرانيين الذين كانوا متهمين، والذين يعيشون في طهران، أن يمثلوا أمام القاضي.

ولكن ما الذي حدث عندما وقعنا هذه المذكرة؟ لقد بدا وكأن الجحيم فتحت أبوابها، على الصعيدين الوطني والدولي. انقلبت ضدنا الجمعيات اليهودية التي سعت إلى دعمنا طيلة سنوات عديدة والتي أتت إلى هنا معنا من أجل

الواحد في المائة هذه نمت بمعدل ١٦٠٨ في المائة في مدة خمس سنوات. هل هناك أي عمل أو مشروع تجاري أو مستثمر يكسب ١٦٠٠ في المائة في غضون خمس سنوات لا أكثر؟ ولهذا السبب، أطلق عليها الصناديق الانتهازية. واليوم، فإنها تعوق استرداد الـ ٩٢,٤ في المائة من الدائنين الذين وثقوا في الأرجنتين.

لذلك، يسرني أن هذه الجمعية قد تصدت لتلك المسألة بجرأة، ونأمل أن نكون قد توصلنا في العام المقبل - وقبل أن تعقد الجمعية العامة دورتها الجديدة في عام ٢٠١٥ - إلى إطار تنظيمي لإعادة هيكلة الديون السيادية. والمسألة تتمثل في الانخراط في ممارسة تعددية أطراف نشطة وبناءة حتى لا يتعرض بلد آخر لما واجهته الأرجنتين - البلد الذي لديه القدرة والرغبة في سداد ديونه رغم المضايقات من تلك الصناديق.

إن تلك الصناديق تهدد أيضاً اقتصاد بلدنا وتتخذ رهينة من خلال إثارة الشائعات والقذف والتشهير بدءاً من الأمور الشخصية إلى الآثار الاقتصادية والمالية، حتى إنها تتصرف في بعض الأحيان كعامل لزعة الاستقرار في الاقتصاد. أولئك الذين يزرعون القنابل ليسوا وحدهم الإرهابيين؛ أولئك الذين يعملون على زعزعة استقرار اقتصاد بلد ما وخلق الفقر والبؤس والجوع من خلال خطيئة المضاربات هم إرهابيون اقتصاديون. هذا ما أردنا توضيحه. ولهذا السبب نؤيد بقوة إنشاء اتفاقية متعددة الأطراف قريباً وعلى وجه السرعة، ليس للأرجنتين فحسب، بل ولبقية العالم. ونحن نعتبر التوازن المالي والاقتصادي الذي يعالج الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين البلدان وداخل المجتمعات هو الترياق الشافي لأولئك الذين يجندون الشباب ممن ليس لديهم أمل في المستقبل وقيدهم في حملات صليبية مجنونة. يجب أن نشعر جميعاً بالأسى لذلك.

وجود الدولتين، إسرائيل وفلسطين. وبما أني بصدد ذكر ذلك، أود أن أؤكد من جديد دعوتي للجمعية العامة إلى الاعتراف بفلسطين مرة واحدة وإلى الأبد كدولة ذات عضوية كاملة في هذه الهيئة. علينا أن نبدأ بحلّ بعض العقد المستعصية - لأنه ليس هناك عقدة واحدة مستعصية، بل عقد عدّة - فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط، الأمر الذي ينطوي على الاعتراف بدولة فلسطين، وحق إسرائيل في العيش بأمان داخل حدودها، وحق فلسطين في عدم التعرض لذلك الاستخدام غير المتناسب للقوة الذي أدى إلى مقتل المئات من النساء والأطفال، الأمر الذي ندينه تماماً مثلما ندين الذين يهاجمون إسرائيل بالقذائف.

في زمن صقور الحرب وانتهازيي الاقتصاد، نحن بحاجة إلى مزيد من حمائم السلام لبناء عالم أكثر أمناً. نحن بحاجة إلى المزيد من احترام القانون الدولي والمزيد من المساواة في المعاملة للجالسين في هذه القاعة. هذا الصباح، وصل إلى مسامعي صوت أحد القادة وهو يشير إلى استخدام القوة للاعتداء على السلامة الإقليمية لبلد ما.

وهنا أيضاً، فإن جمهورية الأرجنتين قضية رئيسية. طوال أكثر من ١٠٠ عام، كان لدينا ادعاء ضد المملكة المتحدة بشأن مسألة سيادية. نطلب مرة أخرى من الجمعية أن تدعو المملكة المتحدة إلى الجلوس مع الأرجنتين لمناقشة مسألة السيادة على جزر مالفيناس. ما من أحد يهتم، كما لا يوجد اعتراض واحد من مجلس الأمن، لأن الأرجنتين ليست عضواً في مجلس الأمن، ولا حتى من بين البلدان التي تقرر ما يحدث في العالم. وطالما استمر ذلك، وما دامت أصوات الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن تساوي في قيمتها أكثر من أصوات كوت ديفوار، وغانا، وكينيا، ومصر، وأوغندا، والأرجنتين، والبحرين والإمارات العربية المتحدة، فلن يتم حلّ شيء. سوف نسمع نفس الكلمات التي نسمعها في كل عام دون التوصل إلى القرار.

طلب المساعدة، وعندما تم التوصل إلى اتفاق في نهاية المطاف بخصوص التعاون القانوني، أهملنا بالتواطؤ مع الدولة الإيرانية.

وحدث الشيء نفسه هنا في الولايات المتحدة. فعندما مارست الصناديق الانتهازية الضغط أمام كونغرس الولايات المتحدة، أهملنا بالتعاون مع جمهورية إيران الإسلامية، التي عُرفت في ذلك الوقت باسم دولة إيران الإرهابية. بل إنهما سعت إلى كسب التأييد على مواقعها الشبكية، بنشر صور لي على الإنترنت مع الرئيس السابق أحمدني نجاد كما لو كنا شريكين تجاريين. علمنا في هذا الأسبوع بأن فندق والدورف أستوريا الشهير، في هذه المدينة، كان مكان انعقاد اجتماع بين وزير خارجية هذا البلد ونظيره الإيراني.

ونحن لا ننتقدهما. بل على العكس من ذلك، كل ما من شأنه أن يمثل الحوار والتفاهم يبدو جيداً جداً بالنسبة لنا. ولكن نود أن نسأل الذين يتهمون إيران بأنها دولة إرهابية - وأنا لا أتكلم هنا عن القرن الماضي، ولكن عن العام الماضي - ما الذي سيقولونه اليوم عن أفراد الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، والعديد منهم منذ فترة غير بعيدة كانوا يُدعون مناضلين في سبيل الحرية عندما كانوا يقاتلون في سوريا ضد حكومة بشار الأسد. وهنا أعتقد أن لدينا مشكلة أخرى فيما يتعلق بالأمن والإرهاب. تتأرجح الدول الكبرى في كثير من الأحيان وبسهولة كبيرة بين مفهوم العدو ومفهوم الصديق، وبين إرهابي وغير إرهابي. ونحن بحاجة إلى التوصل إلى اتفاق مرة وإلى الأبد بعدم استخدام السياسة الدولية أو المواقع الجغرافية - السياسية لتحديد مراكز القوى. وأنا أقول ذلك بوصفي خصماً لدوداً للإرهاب الدولي.

وبالمناسبة، لإضفاء مسحة من اللون، يبدو أن (داعش) أرسلت تهديداً لي هو الآن قيد التحقيق القانوني في بلدي. لهذا التهديد مبرران على ما يبدو: أولاً، بسبب العلاقة الوثيقة التي تربطني بقداسة البابا فرانسيس، وثانياً، لأنني أقر بضرورة

قبل قدومي إلى هنا كنت في روما، حيث التقيت بواحد من أبناء بلدي وهو يحتل اليوم مكانة قيادية مثالية دينية وأخلاقية. وأود أن أتقدم برسالة للسلام وبناء السلام.

وإن كنا نرغب حقاً في مكافحة الإرهاب، فلنعمل من أجل السلام. لا يمكننا مكافحة الإرهابيين بقرع طبول الحرب. بل على العكس من ذلك، فذلك بالضبط ما يريدونه - رد فعل مكافئ كي تبدأ رحى الحرب الدوران مجدداً ويدفع الثمن دماء قانية.

وأرى أن ذلك هو السبب الذي يجعل من الأهمية بمكان أن نفكر بعمق في هذه المسائل. وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن شعوري باليقين التام بأننا سنسهم إسهاماً كبيراً في بناء السلام ومكافحة الإرهاب. بما لا يخلف منه أحدارك بما أحد، وأن نترك لأطفالنا عالماً أفضل مما هو عليه اليوم، إذا ما استردت الأمم المتحدة قيادتها، واستأنفت الجمعية العامة ولايتها، خاصة وأنه لا يزال هناك عدد كبير جداً من الدول التي لا تمثل للقانون الدولي، على الرغم من أنها لا تكف عن مطالبة الآخرين بذلك.

وفي الختام، أود أن أذكر بأن المشاكل قد كانت مختلفة في العام الماضي عما هي عليه اليوم. ففي العام الماضي كنا نناقش مشاكل وتهديدات أخرى للأمن. ولكن تبدل الحال والزمان. فلم يعد مرتكبو الموبقات بالأمس يبدون بذلك السوء اليوم. وهامهم أولئك الذين كان ينبغي غزوهم وسحقهم قبل عام، يبدون تعاوناً في مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وفي البدء كان هناك تنظيم القاعدة، وإنني أتساءل من أين أتى تنظيم القاعدة وحركة الطالبان؟ ومن أين يحصلان على الأسلحة والموارد؟ إن بلدي لا ينتج أسلحة، فمن الذي يبيع الأسلحة لتلك الجماعات؟ ومن ثم كان الربيع العربي الذي انتهى به الحال ليس ربيعاً بهذا القدر إنما خريفاً بل وحتى شتاء. وتحول المشاركون في أحداثه من مكافحين من

يجب على الجمعية العامة أن تكافح من أجل استرجاع السلطات التي فوضتها إلى المجلس، بما أنه - على سبيل المفارقة - يجب على الجمعية العامة أن تطلب إلى المجلس الإذن فيما يخص مقرراتها أو بشأن قبول أحد الأعضاء. يتعين علينا أن نعيد التأكيد على أن الجمعية العامة هيئة ذات سيادة في الأمم المتحدة، وأن لكل واحد منا صوتاً واحداً في الديمقراطية العالمية الحقيقية. لن يُحل كل شيء إذا ما تم احترام الديمقراطية العالمية بحذافيرها، ولكنني أعتقد أنه سيكون بداية الحل. أنا لست متفائلة ولا متشائمة؛ بل أعتبر نفسي واقعية. وعلى أي حال، فإن ثمرة التشاؤم والتفاؤل هي دائماً التفاؤل، ولكن مع الواقعية. فالتفاؤل من دون واقعية هو إما إبداع أو سخرية. ولا أريد أن أبدو عبقرية ولا ساخرة أمام هذا الجمهور.

فغايتي هي أن أنقل ما نعتقد حقاً في بلدي. وما فتنتنا نطالب بإصلاح مجلس الأمن وصندوق النقد الدولي. وفي عام ٢٠٠٣، بدأ أن إصلاح صندوق النقد الدولي أمر لا مفر منه؛ أما اليوم، فإن أحداً يكاد لا يتذكر فكرة إصلاح صندوق النقد الدولي، لأنه لم يعد يقوم بدور محوري في القرارات. وحتى صندوق النقد الدولي نفسه ورئيسه الحالي وقادته السابقون على السواء، بمن فيهم آن كروغر، يطالبون أيضاً بالإصلاحات المتعلقة بإعادة هيكلة الديون السيادية. وما دامت لا توجد معاهدة دولية أقرتها هذه الجمعية، ومهما كان عدد البنود التي تفرضها إعادة الهيكلة، سيكون هناك دائماً قاضٍ في مكان ما من العالم، كما في حالة في اليونان، يقول إنها لا معنى لها، وينتهي به الأمر إلى تطبيق ضرائب ربوية تستنزف بلداً فقيراً ما إلى حد الموت. ذلك ما يحدث الآن، لأنه يبدو لي أنها محاولة لإلغاء إعادة هيكلة الديون السيادية التي عمل الشعب الأرجنتيني بجد من أجلها.

الصورة العملية الديمقراطية الفعالة التي بيّنها القرار، تدل على أننا لم نخسر بعد تعددية الأطراف هذه. وعلى النقيض من ذلك تماما، فإنه يجب علينا جميعا دون استثناء، وعلى سائر بلداننا أن نسعى لإيجاد حلول حقيقية وفعالة للمشاكل التي يواجهها العالم اليوم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيسة جمهورية الأرجنتين على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطحبت السيدة كريستينا فيرنانديز، رئيسة جمهورية الأرجنتين، إلى خارج قاعة الجمعية العامة. عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

خطاب السيد رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية تركيا.

اصطحب السيد رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أردوغان (تكلم بالتركية، وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية): أود أن أتقدم بالتحية وفائق الاحترام إلى الجمعية العامة. ويجدوني الأمل في أن تسفر دورتها التاسعة والستين عن نتائج إيجابية لسائر البلدان والشعوب والبشرية جمعاء. وأود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، وأن أشكر السيد جون ويليام آش على عمله رئيسا للدورة الثامنة والستين.

أجل الحرية إلى مضطهدين أو سجناء. والآن هناك "داعش" وهو تنظيم إرهابي جديد يمارس جز الرؤوس عبر شاشات التلفزيون في مسرح تتم تهيبته بعناية. فما هو السبب وراء ذلك كله؟ إني أتساءل؟ ومن أين أتى هذا؟ لم أعد أثق بشيء بعد مشاهدي لكل ما يحدث في العالم اليوم، فهي مشاهد حقيقية للحياة تتضاءل أمامها سلسلة المشاهد الخيالية التي نراها عبر شاشات التلفزيون.

وعليه، فإن من المهم أن نسأل أنفسنا عن السبب الذي يجعلنا نواجه كل هذه المشاكل المستعصية على نحو متزايد - وهي مشاكل دفعت البابا إلى التعليق بالقول بأن هناك حربا عالمية ثالثة بحق. وذلك عين الصواب. فهي حرب عالمية ولكنها لا تدور على ذات منوال الحروب التقليدية التي شهدها القرن العشرون. وهناك بؤر ساخنة لا يكون فيها الضحايا إلا من السكان المدنيين. ولذلك السبب، فإننا نود أن نثير بعضا من هذه المسائل بعد بضع دقائق من الآن في مجلس الأمن، الذي تتمتع فيه الأرجنتين بالعضوية غير الدائمة. وإن لدينا العديد من الأسئلة ما دمنا لسنا على يقين في شيء، ولسنا على ثقة مطلقة بما يجري من حولنا. ونود أن نطرح تلك الأسئلة على أولئك الذين تتوافر لديهم معلومات وبيانات أكثر منا، فضلا عن أن لديهم شبكات معلوماتية أوسع مما هو متاح لبلدي. وعسى أن يكون الأمر خلافا لذلك: فبالرغم من كل تلك البيانات والثروة المعلوماتية المتاحة لهم، ها نحن نراهم لا يفقهون إلا نزرا يسيرا مما يجري من حولهم. ويتعين على هؤلاء فهم ما يجري إن كان لهم أن يتوصلوا إلى حلول حاسمة. وأعرب عن تقديري العميق مرة أخرى للإرادة السياسية القوية التي أبدتها ١٢٤ بلدا بتأييدها القرار ٣٤٠/٦٨. وكما يعلم الجميع، فقد مورست ضغوط ترمي إلى الحيلولة دون حصولنا على ذلك العدد من المؤيدين للقرار، بل ودون التصويت عليه. غير أنني أرى أن ممارسة تعددية الأطراف بتلك

نرى أن هؤلاء الذين يسعون إلى توجيه انتباه العالم إلى مقتل النساء، والأطفال والمعوقين في فلسطين ينعتهم آخرون بأسماء مختلفة. وهؤلاء المعترضون على عمليات القتل في العراق وسوريا ومقتل الديمقراطية في مصر يتعرضون مرة أخرى لبعض الاتهامات المصحفة التي لا أساس لها، ومتهمون بدعم الإرهاب.

ويدرك الضمير العالمي أن الذين يوجهون انتقادات بلا رحمة إلى بعض البلدان بسبب انعدام حرية الصحافة بها، يتجاهلون مقتل ١٦ صحفياً في فلسطين والضغط التي تفرض على أعضاء وسائط الإعلام. سأتكلم بوضوح شديد. الذين يقفون موقف المتفرج ويواصلون عدم الاستجابة لقتل الأطفال والقتل الوحشي للنساء والإطاحة بالحكومات التي وصلت إلى السلطة بإرادة الشعب باستخدام الأسلحة والدبابات، يشاركون علناً في ارتكاب تلك الجرائم ضد الإنسانية.

بل الأهم من ذلك أن المعايير المزدوجة في العالم الحديث تؤدي إلى انعدام الثقة الهائل والخطير فيما بين كثير من الأشخاص. يؤثر ذلك الشعور بانعدام الثقة في الأمم المتحدة - حيثما نحن اليوم - وفي غيرها من المنظمات الدولية ويهدد الإحساس بالعدالة، بينما يصيب ملايين الأشخاص باليأس. ويضطلع انعدام الثقة بدور رئيسي في تأجيج نمو الإرهاب الدولي الذي نشهده اليوم. وانتهاج المعايير المزدوجة فيما يتعلق بالمضطهدين واللامبالاة تجاه قتل الأطفال يساعدان على إثارة الإرهاب في جميع أنحاء العالم. الذين يفقدون الأمل في الأمم المتحدة وفي غيرها من المنظمات الدولية يشعرون باليأس ويعجزون عن مقاومة الانزلاق إلى براثن الإرهابيين.

جلبت المشاكل في العراق الدمار والخراب لأبناء الشعب العراقي. وفي الآونة الأخيرة، امتدت الصعوبات خارج حدود العراق. وللأسف أصبح العراق الآن ملاذاً آمناً للمنظمات الإرهابية. والأزمة الحالية التي يشهدها العراق تؤثر تأثيراً

يصادف انعقاد الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة مرور الذكرى السنوية المائة للحرب العالمية الأولى التي اندلعت في عام ١٩١٤. ويؤسفنا أن نرى أن تلك البقاع التي تضررت من جراء الحرب العالمية الأولى ما تزال تفتقر إلى الاستقرار والسلام والرخاء حتى بعد مرور قرن من الزمان. وما تزال مساحات شاسعة - تمتد من العراق إلى سوريا، ومن فلسطين إلى اليمن، ومن ليبيا إلى أفغانستان وصولاً إلى أوكرانيا - تشهد أحداثاً تترك ندوباً عميقة على ضمير البشرية. فما يزال السكان يموتون من جراء الجوع ومن الأمراض المعدية في القرن الحادي والعشرين. وما زال يستمر قتل الأطفال والنساء بطريقة وحشية في الحروب. وما تزال البلدان الفقيرة تعاني من الجوع وسوء التغذية والأمراض المعدية ونقص التعليم، في حين تنعم البلدان الغنية بالرخاء. ويشكل تغير المناخ تهديداً رئيسياً لمستقبل عالمنا وأطفالنا على حد سواء. ويمثل ذلك الوضع الذي هو وصمة للكرامة الإنسانية شاغلاً مباشراً للبشرية جمعاء، وللأمم المتحدة أيضاً بطبيعة الحال.

وأود مرة أخرى، في الدورة التاسعة والستين، أن أشدد على أنه لا يوجد أي شخص بريء في عالم يقتل فيه الأطفال، ولا أحد في مأمن، ولا أحد يمكنه أن ينعم بالسلام والرخاء. في السنة الماضية وحدها، لقي ٦,٣ مليون طفل دون سن خمس سنوات حتفهم في جميع أنحاء العالم. ونتيجة للحرب في سوريا، قتل ١٧ ٠٠٠ طفل وأصيب ٣٧٥ ألفاً، وفقد ١٩ ألفاً عضواً على الأقل من أعضاء جسده.

وخلال هذا العام، لقي ٤٩٠ طفلاً مصرعه وأصيب ٣ آلاف آخرين باعتبارهم أهدافاً مباشرة للأسلحة الأحدث والأكثر فتكاً المستخدمة ضد قطاع غزة في فلسطين. وإذا كانوا يلعبون على شاطئ، ويركضون في حديقة، لجأوا إلى مسجد أو مدرسة، أو استشعروا راحة في أحضان أمهاتهم، قتلوا بلا رحمة أمام الكاميرات وعلى مرأى من العالم. كما

إيجاد حلول فعالة بينما قتل أكثر من ٢٠٠ ألف شخص وشرذ أكثر من ٩ ملايين آخرين في السنوات الأربع الماضية.

وأجد أنه من الغريب أن نركز على مسائل بصورة انتقائية. إذا تم قتل ألفي شخص بالأسلحة الكيميائية، نركز حينها على الأسلحة الكيميائية، ونعتبر مقتل ألفي شخص بالأسلحة الكيميائية جريمة. ولكن ماذا عن قتل ٢٠٠ ألف شخص باستخدام الأسلحة التقليدية؟ ألا يشكل ذلك جريمة؟ لا أستطيع أن أفهم هذا النهج أو تلك العقلية. لنوضح طريقة تفكيرنا. ليكن معلوماً أن استخدام أي نوع من أنواع الأسلحة يفضي إلى قتل الناس يعد جريمة، سواء كانت أسلحة تقليدية أو كيميائية.

وأطاح انقلاب بالرئيس المنتخب في مصر. أراد الآلاف الدفاع عن خيارهم الانتخابي، فقتلوا. لكن الأمم المتحدة، والبلدان الديمقراطية لم تحرك ساكناً وإنما وقفت مكتوفة الأيدي تتابع تلك الأحداث، فأضفيت الشرعية على من قام بالانقلاب. إذا أردنا التحدث بشكل هادف عن الديمقراطية، يجب إذا أن نحترم خيار الشعب في صناديق الاقتراع. ومن ناحية أخرى، إذا كنا ننوي الدفاع عن الذين يعتلون سدة الحكم عن طريق انقلاب، يجب أن أتساءل حينئذ عن سبب وجود الأمم المتحدة أصلاً.

إن الأمم المتحدة غير قادرة أيضاً على اتخاذ موقف فعال في مواجهة الأحداث الخارجة عن السيطرة، مثل الإرهاب والهجرة في العراق.

ولا يمكن أن يستمر هذا الصمت واليأس وعدم الاستجابة. نحن بحاجة إلى آليات صنع قرار أكثر كفاءة وأسرع إذا أردنا معالجة المشاكل العالمية والإقليمية.

علاوة على ذلك، ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل بمزيد من الشجاعة في الوقوف مع الحق في المسائل.

مباشراً على بلدان المنطقة، لا سيما على تركيا. ومن خلال الحكومة المنشأة حديثاً في العراق، يحدونا الأمل في أن يشرع العراق في انطلاقة جديدة. وستقف تركيا إلى جانب الشعب العراقي في سعيه لإرساء السلام والاستقرار. وبالمثل، تمتد الأزمة السورية إلى خارج حدود ذلك البلد. وتعد المسألة المعلقة التي لم تشهد حلاً بعد نصف قرن من الزمان - ألا وهي القضية الفلسطينية - فعلاً سبباً جذرياً لمشاكل كثيرة في المنطقة.

إن تنفيذ الحل القائم على وجود دولتين، ورفع الحصار المفروض على غزة، وقيام دولة فلسطين المستقلة القابلة للبقاء جنباً إلى جنب مع إسرائيل ضرورة سياسية وإنسانية وأخلاقية. وتحدث كثيرون عن الحل القائم على وجود دولتين من على هذا المنبر. غير أن التحدث بشأن ذلك وحده لا يكفي. لقد حان وقت العمل. فلم يعد مجرد الحديث عن المسألة مناسباً ويجب أن تتجاوز ذلك. آلاف الناس يموتون بينما نتحدث بدلاً من أن نعمل. عند هذه النقطة، أعتقد أنها إشارة حزينة لحدود إحساسنا بالمسؤولية هنا في الأمم المتحدة. ولذلك يجب أن نمضي قدماً. ويجب أن نعالج هذه المشاكل في الأمم المتحدة من دون المزيد من التأخير من أجل الحيلولة دون مقتل المزيد من الأبرياء، والتوصل إلى حل.

كما أود أن أقول إن العالم أكبر من الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن. ويجب ألا يقبل الضمير العالمي أنهم جعلوا الأمم المتحدة غير فعالة، بالرغم مما يشهده العالم. وإلا، فستتوقف القرارات التي تتخذ في الأمم المتحدة على بلد واحد. بمعنى، إذا لم يوافق بلد ما، لن يتخذ قرار أو يتم تنفيذه. أخفقت الأمم المتحدة في التوصل إلى حل، بينما قتل أكثر من ألفي شخص من الأبرياء خلال شهرين فحسب في فلسطين. وفي الجمهورية العربية السورية، أخفقت الأمم المتحدة في

بينما في تركيا وحدها لدينا ١,٥ مليون، بالإضافة إلى ٢,٥ مليون في البلدان الأخرى التي ذكرتها للتو.

وأصبحت الأزمة في سوريا مسألة إقليمية وعالمية، لدرجة أنه يستحيل عدم المبالاة بها، سواء لأسباب سياسية أو إنسانية. وعلاوة على ذلك، لقد قمنا بعلاج ١٠٢ من المدنيين الجرحى من غزة في مستشفياتنا. واستقبلت تركيا ٣٠ ٠٠٠ من الأيزيديين الفارين من العراق، وقبل أن أحضر إلى نيويورك، فتحنا حدودنا للأكراد الفارين من سوريا. لقد كانت تركيا هي من قدم إليهم المعونة الإنسانية. في الأيام الخمسة الماضية وحدها، تجاوز عدد اللاجئين السوريين القادمين إلى بلدنا الـ ١٥٠ ٠٠٠ لاجئ.

قبل خمسمائة عام، فتحنا أبوابنا أمام اليهود الذين طردوا من أوروبا. وما فتئت نحمي حقوق المسيحيين في أوروبا، وما زلنا نفتتح اليوم أذرعنا إلى من هم في حاجة إليها، بصرف النظر عن دينهم أو عرقهم أو طائفتهم. ومن دواعي فخري أن أقول أن تركيا تخصص ٢,١ في المائة من دخلها القومي للمساعدة الإنسانية، وبالتالي أصبحت واحدة من البلدان الأكثر سخاء في العالم. وبالإضافة إلى ذلك، وبفضل الخبرة التي اكتسبناها على مر التاريخ، حافظنا دوماً على موضوعيتنا فيما يتعلق بالإرهاب، والصراعات الطائفي، وغيرها من الأزمات، واستندنا في نهجنا دوماً إلى الدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها.

وأود أن أشير هنا إلى أن تركيا بلد لا يدعم الإرهاب أو يتغاضى عنه. لقد حاربنا الإرهاب، لأننا عانينا منه على مدى ٣٠ عاماً، وما زلنا نعاني منه. كما تقف تركيا بقوة ضد أي شكل من أشكال معاداة السامية، وكرهية الإسلام، والعنصرية. وقد قلت شخصياً إن معاداة السامية جريمة ضد الإنسانية، وقد أكون واحداً من القادة السياسيين الأقلاء الذين صرحوا بذلك بوضوح أمام العالم. وبالمثل، فإنه ينبغي

اسمحوا لي أن أشير إلى مشكلة أخرى. نحن لا نوافق على أي نوع من أنواع الإرهاب الذي يفترض أنه يرتكب باسم الدين، ونعتقد أن هذه الأعمال تزدري أيما ازدراء جميع الأديان. ونحن ندين بشدة، ربط الإسلام الذي يعني السلام بالإرهاب. من المهين جدا التكلم عن الإسلام والإرهاب ككيان واحد. وبالمثل، فإن أولئك الذين يدعون تصرفاتهم اللاإنسانية تصرفات إسلامية يهينون الدين الإسلامي، وكل دين آخر، والإنسانية بصفة عامة.

وتحاول تركيا جاهدة بناء السلام وتحقيق الازدهار في المنطقة. ولا نتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى. ونحترم وندعم السلامة الإقليمية لكل بلد في المنطقة. فيما يتعلق بقضية فلسطين وإسرائيل، ما فتئتنا نعمل من أجل السعي إلى تحقيق الحل القائم على وجود دولتين على أساس تحقيق السلام والاحترام المتبادل. حساسيتنا في هذه المسألة تقوم على مبدأ قداسة حق كل إنسان في العيش.

ونعالج المشاكل في منطقتنا لأسباب إنسانية وأخلاقية فحسب، بغض النظر عن العرق أو الدين أو الطائفة أو المصالح. ويؤوي بلدنا ١,٥ مليون شخص اضطروا لمغادرة سوريا، وتعطى معظم التكاليف من مواردنا. واسمحوا لي أن أكرر، يوجد ١,٥ مليون لاجئ في بلدي. بوصفنا البلد المضيف، نوفر لهم الغذاء والدواء والتعليم. وفيما يتعلق بالدعم من سائر أنحاء العالم، للأسف لم يتوفر شيء يُذكر. وحتى الآن أنفقنا ما يزيد على ٣,٥ بلايين دولار على اللاجئين السوريين في بلدنا. ومن بين حوالي الـ ٤ ملايين لاجئ سوري في العالم، يوجد ١,٥ مليون في تركيا، والبقية في الأردن ولبنان، والعراق، ومصر، وبلدان أخرى. وفي المقابل، أتساءل ما الذي تقوم به البلدان الغنية والقوية في أوروبا. حتى الآن لم تأو سوى ١٣٠ ٠٠٠ لاجئ سوري - ١٣٠ ٠٠٠ لاجئ في جميع أنحاء أوروبا،

في هذا السياق، ينبغي لي أيضا أن أقول إننا نتطلع إلى الجمعية العامة لدعم تركيا في ترشيحها لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن، ونشكر البلدان التي تؤيدنا. وتحقيقا لهذه الغاية، يحدوني الأمل في أن الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة ستبدأ بالعمل على كفكفة الدموع، ووقف حمام الدم، والقضاء على الفقر والظلم، وهي الأمور التي تلتخ وجه الأرض. وأتمنى للجمعية ورئيسها، السيد كوتيسا، كل النجاح، وأود أن أنقل خالص تحيات بلدي لجميع الأمم المُمثلة هنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية تركيا على البيان الذي أدلى به للتو. اصطحب السيد رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.

للعالم بأسره قبول أن "كراهية الإسلام" هي أيضا جريمة ضد الإنسانية.

وتود تركيا أن ترى حلا للمشكلة في قبرص. ونود أن نرى وضع حد لاحتلال الأراضي في أذربيجان. وما فتئنا نعرب عن تأييدنا القوي للسلامة الإقليمية لأوكرانيا. ونحن على أهبة الاستعداد لدعم تحقيق السلام الإقليمي والعالمي بأي ثمن، وسوف نواصل كوننا أصدقاء متميزين لأصدقائنا. وسنعمل دوما على الوقوف بحزم ضد الإرهابيين والبطانة والقتلة، ولا سيما قتلة الأطفال. وسوف نكافح من أجل تحقيق الديمقراطية والازدهار، من صميمنا قلبا وروحا. ونحن مستعدون دائما إلى توحيد الجهود مع البلدان الأخرى في إطار تلك المثل العليا المشتركة، وعلى هذا المسار. وهذا، بالطبع، هو نوع التعاون الذي تسعى إليه البشرية اليوم.